الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 131 | تشرين الأول 2025

شـروط النشـر

1 - «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تُعنى بالأبحاث العلمية والعسكرية والثقافية والدراسات الاستراتيجية.

2 - تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3 - تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع، وعلى الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة ذاتية c.v. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، إلخ.) وبملخص باللغة العربية لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

4 - المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5 - تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تقررها اللجنة الإستشارية.

6 - يجب أن تكون البحوث المرسلة إلى المجلة مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين 7000 و7500 كلمة.

7 - تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

8 - تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متوافرة على الموقع:

www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

اللجنة الإستشارية
أ.د. طارق مجذوب
أ.د. عدنان الأمين
أ.د. عصام مبارك
أ.د. ملحم نجم
العميد (ر.م.) نزار عبد القادر
أ.د. نسيم الخوري

رئيس التحرير
أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير
المعاون أول جيهان جبور

تدقيق لغوي
ميراي شاهين دغمان

عنوان المجلة
قيادة الجيش اللبناني،
مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان،
هاتف: 1701

العنوان الإلكتروني
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

الإشتراك السنوي
في لبنـان: 50 دولاراً أميركياً
في الخارج: 200 دولار أميركي
يتضمّن الرسوم البريدية

الإعلانات والإشتراكات
مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

المحتويات

٥

تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي بالدول الأوروبية
العميد الركن جهاد مرعي

٤١

الأخبار المفبركة ودورها في تشكيل الرأي العام
المقدم حسين مظلوم

٦٩

الهيئات الرقابية في لبنان تعزيزاً للشفافية
أ.د. عصام مبارك

5

Enhancing International Military Cooperation as a Strategic Tool for Capability Development in the Lebanese Armed Forces
Brigadier General Imad Alhassan

49

Information Technology and Knowledge Economy
The Dialectic of Relationship and Future Vision
Dr. Therese Mansour

تسهيلاً لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر ملخصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

التكنولوجيا والاقتصاد

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذريًّا بفعل الثورة التكنولوجية التي لم تقتصر آثارها على الجانب التقني، بل امتدت لتشمل بنية الاقتصاد العالمي وأنماط الإنتاج والاستهلاك. أصبحت تكنولوجيا المعلومات محوراً أساسيًّا في بناء ما يُعرف بـ«اقتصاد المعرفة»، إذ تغدو المعلومات والبيانات المورد الأهم، وتصبح القدرة على إنتاج المعرفة وتداولها أساساً للتنمية والتنافسية بين الدول.

يُعَدّ اقتصاد المعرفة نمطاً اقتصاديًّا جديداً يعتمد على الاستثمار في العقول، والبحث العلمي والابتكار، عوضاً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية أو اليد العاملة. في هذا السياق، تبرز أهمية التكنولوجيا كوسيط لنقل المعرفة وتوسيع نطاقها، من خلال الإنترنت والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وغيرها من الأدوات الرقمية التي أعادت تشكيل مفاهيم الإنتاج والربحية.

تتداخل وسائل الإعلام، ولا سيّما الإعلام السمعي البصري، مع هذه التحولات، إذ لم تعد مجرد ناقل للمعلومات، بل أصبحت فاعلاً أساسيًّا في تشكيل الوعي الاقتصادي ونقل المعرفة التكنولوجية إلى الجمهور. وفي لبنان، رغم التحديات السياسية والاقتصادية، أدّى الإعلام دوراً مهمًّا في تسليط الضوء على الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال التكنولوجية، من خلال برامج متخصصة، ومنصات تفاعلية، وتغطية نشاطات الشركات الناشئة، ما ساهم في دعم بيئة الابتكار وتحفيز الشباب على الدخول في هذا المجال.

لكن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتكامل مع السياسات العامة، لتعزيز استخدام الإعلام كأداة استراتيجية في دعم اقتصاد المعرفة. فتكامل التكنولوجيا والاقتصاد والإعلام يشكّل أساساً لمستقبل أكثر استدامة في لبنان والمنطقة.

العميد حسين غدار
مدير التوجيه

تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي بالدول الأوروبية

العميد الركن جهاد مرعي

المقدمة

اندلعت الحرب الروسية – الأوكرانية في 24 شباط 2022، تحت مسمى «العملية الروسية الخاصة»، لكنها لم تكن مجرد مواجهة حدودية بين دولتَين جارتَين، بل لحظة تاريخية حاسمة قد تعيد رسم النظام الدولي. جاءت هذه الحرب تتويجًا لتراكماتٍ جيوبوليتيكية عميقة، حيث امتزج عبق التاريخ «بحتمية الجغرافيا»[1]، وتداخلت السياسة بالاقتصاد، وتسابقت في إشعالها المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، فإذا بها حربٌ جيوسياسية الأسباب، جيواقتصادية الأبعاد وجيواستراتيجية النتائج والتداعيات.

إنها حربٌ بين نظريات الجيوبوليتيك في مهد الجيوبوليتيك، حربٌ تتصارع فيها أوراسيا[2] على «قلب الأرض»[3] في قلب الأرض، حيث تُعاد رسم الخريطة العالمية للنفوذ والقوة. لقد تحوّل هذا القلب، الذي وصفه السير جون هالفورد ماكيندر[4] Sir John Halford Mackinder بالمحور الجغرافي للتاريخ[5]، من مركز للثروات ومصادر الطاقة إلى ميدان قتال مفتوح وساحة لتصفية حسابات تاريخية، أيديولوجية وسياسية. إنها مباراة نهائية غير ودية، تنعكس نتيجتها على رسم خريطة تحالفات جديدة ستؤثر لعقودٍ قادمة في شكل النظام العالمي، نظام سيولد مرة أخرى[6] من المحور الجغرافي للتاريخ.

1. نظرية جيوسياسية تتبنى التأثير الحتمي للعوامل الجغرافية الموقع، المناخ، الطوبوغرافيا... على أسلوب الأفراد والدول وسلوكهم وتفاعلهم. من أهم منظري الحتمية الجغرافية: أرسطو، ابن خلدون، فريدريك راتزل، جان بودان، مونتسكيو....

2. تبلغ مساحة أوراسيا 54 مليون كلم2، وهي مكونة من قارتَي أوروبا وآسيا، تضم مجموعة من 92 بلدًا، ويبلغ تعداد سكانها حوالى 4.6 مليار نسمة.

3. الهارتلاند Heartland أو قلب جزيرة العالم، وهو بحسب نظرية جون ماكيندر مركز جغرافي يشكّل المحور لجميع المظاهر الجيوسياسية كونه يشمل مناطق الطاقة في القارة الأوراسية، وطرق الطاقة التي تصل هذه المناطق فيما بينها.

4. جغرافي وأكاديمي وسياسي بريطاني صاحب نظرية قلب الأرض.

5. Mackinder, H. J., The Geographical Pivot of History, The Geographical Journal, Vol. 23, Issue 4, 1904, pp 421–437.

6. بدأت الحرب الباردة في أوراسيا بين عامَي 1947- 1948 وامتدت على مساحة العالم. فنشأ نظام عالمي ثنائي الأقطاب الاتحاد السوفياتي- الولايات المتحدة، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي الممتد على معظم مساحة أوراسيا في العام 1991 فنشأ نظام عالمي آحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة.

في عمق هذه الأزمة، تتواجه رؤيتان جيوسياسيتان متعارضتان: من جهة، العقيدة الأطلسية المتجذرة منذ الحرب الباردة والمدعومة بفكر ماكيندر، نيكولاس سبايكمان Nicholas John Spykman، وزبغنيو بريجينسكي[7] Zbigniew Brzezi´nski، والتي تنطلق من مبدأ السيطرة البحرية، الطوق الأمني والردع الاستراتيجي.

من جهة أخرى، العقيدة الأوراسية التي يتبنّاها ألكسندر دوغين[8] Alexander Dugin، والتي ترى أنّ روسيا ليست مجرد دولة قومية، بل حضارة مستقلة ينبغي لها أن تستعيد مجدها في الفضاء الأوراسي وتكسر طوق الاحتواء الغربي. تُجسد هذه الرؤية الأخيرة في تحركات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin، والتي تُقدّم بوصفها دفاعًا عن الوجود الروسي، وإنْ اتخذت طابعًا هجوميًا صارخًا. ولكن، أوَليس الهجوم أفضل وسيلة للدفاع؟

يحمل هذا الصراع استراتيجية مزدوجة، إذ تتموضع دفاعات الولايات المتحدة وحلفائها من جديد، ويُفعّل مبدأ الاحتواء الذي وضعه جورج كينان[9] George Kennan في منتصف القرن العشرين والهادف إلى منع توسّع روسيا وعزلها من دون الاصطدام المباشر معها. تتبنى روسيا في المقابل، ووفق مدرسة دوغين مبدأ الهجوم الاستباقي، وتسعى عبر حربها في أوكرانيا إلى منع تطويقها جغرافيًا، اقتصاديًا وعسكريًا وإعادة رسم توازن القوى.

وجدت أوروبا نفسها في وسط هذا الاشتباك، بين سِندان تبعيّتها الأمنية للولايات المتحدة ومطرقة الهجوم الروسي الذي يهدد أمنها الاستراتيجي والطاقوي. سلّطت هذه الحرب الضوء على أوروبا الهشة، وأظهرت أنها ما زالت تعتمد على مظلة خارجية لحماية أمنها، على الرغم من تكرار الدعوات إلى بناء استقلالية استراتيجية[10]. كما أضاءت على أوروبا المنقسمة بين دولها الشرقية والشمالية المتشددة، ودولها الغربية والجنوبية الحذرة، ما يطرح أسئلة حول قدرة القارة على وضع سياسة دفاعية موحدة ومستقبل الوحدة الأوروبية.

يطرح المقال إشكاليته الأساسية: كيف تُعرّف الحرب الروسية – الأوكرانية العلاقة بين أوروبا وحلف الناتو، وما هو تأثيرها في توازن القوى الإقليمي والدولي؟ ما يطرح الأسئلة الآتية:

---

7. دبلوماسي أميركي-بولندي وعالم سياسي، صاحب كتاب مخطئ من لا يهتم بأوراسيا، أوصى بأن على أميركا أن تحافظ على الانقسامات داخل منطقة الريملاند للمحافظة على الهيمنة الأميركية، وأوصى بامتداد الاتحاد الأوروبي إلى الشرق.

8. مؤرخ ومستشار سياسي وعسكري للكرملين ومنظّر عودة القومية الروسية، تنبأ بأن الحرب بين روسيا وأوكرانيا حتمية.

9. عضو سابق في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة، مخطط للسياسات الخارجية الأميركية في الأربعينيات والخمسينيات، اعتُبر مهندس الحرب الباردة بدعوته لاحتواء الاتحاد السوفياتي.

10. European External Action Service, EU Strategic Compass for Security and Defence, Brussels: EU, 2023, p.12

ما هي النظريات التي تحكم سياسات روسيا والناتو؟ ما هو تأثير الحرب في تماسك القارة والسيادة الاستراتيجية لأوروبا؟ وكيف تساهم في تسريع تشكيل نظام عالمي جديد أو إبطائه؟ يُجيب هذا المقال في مسعاه على هذه الإشكالية وأسئلتها الفرعية من خلال تحليل يجمع بين الفكر الاستراتيجي، التاريخ السياسي والمعطيات الجيوسياسية، بالإضافة إلى قراءة شاملة حول موقع روسيا وأوروبا في أي نظام عالمي مقبل، محاولاً استشراف السيناريوهات المستقبلية لعلاقة أوروبا والناتو وأثر الحرب في التوازنات الإقليمية والعالمية.

القسم الأول

قليل من التاريخ ينعش ذاكرة الإنسان

لا يمكن فهم التوترات المعاصرة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي من دون العودة إلى الجذور التاريخية التي أنشأت هذا الحلف العسكري والسياسي. فحلف الناتو لم يكن وليد اللحظة أو رد فعل على أزمة بعينها، بل جاء نتاجًا لتراكماتٍ جيوسياسية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تشكّل عالمًا ثنائي القطبية يقوده الغرب بقيادة الولايات المتحدة من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. كان يفرض هذا السياق على أوروبا الغربية البحث عن مظلة أمنية موثوقة، فجاء الناتو كتحالفٍ دفاعي جماعي يعكس فلسفة الردع والتوازن. ومع تغيرات العقود التالية، واجه الحلف تحديات وتحولات أعادت تشكيل مهماته وامتداداته. في هذا القسم، نسلط الضوء على ظروف نشأة الحلف، ومسارات تطوره، وتحوّل وظائفه، مع رصد ديناميكيات التوسع وتأثيرها في الأمن الأوروبي، تمهيدًا لفهم موقعه في الأزمة الأوكرانية الراهنة.

أولاً: ظروف نشأة الناتو والتحولات الجيوسياسية بعد الحرب العالمية الثانية

تأسس حلف شمال الأطلسي «الناتو» في العام 1949 كتحالفٍ دفاعي بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا، وذلك في سياق جيوسياسي مضطرب أعقب الحرب العالمية الثانية. كانت أوروبا تخرج حينها من كارثة إنسانية ومادية شاملة، وقد خيّم شبح التوسع السوفياتي على أوروبا الشرقية[11]. تشكلت قناعة لدى الغرب بأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لردع النفوذ الشيوعي، بل لا بد من بناء هيكلية تحالفية دائمة. تزامن ذلك مع تصاعد حدة الاستقطاب بين المعسكرَين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي. بدأ التفكير في صياغة معاهدة أمن جماعي، وقد أدت معاهدة بروكسل في العام 1948، دورًا تمهيديًا في خلق مناخ مؤسساتي دفع نحو شمول الولايات المتحدة في الترتيب الدفاعي الجديد[12].

في 4 نيسان 1949، وُقّعت معاهدة واشنطن التي أسست الناتو وضمّت 12 دولة[13]. مثّلت المادة الخامسة منها العمود الفقري للمفهوم الجديد للأمن الأوروبي – أي أن الاعتداء على أي دولة عضو يُعد اعتداء على الجميع. بهذا النص، تم إنشاء آلية ردع

11. Stokesbury J. L., A Short History of World War II, Harper Perennial, New York, 1990, pp. 354–360

12. Kaplan L S., NATO and the United States: The Enduring Alliance, Twayne Publishers, New York, 1999, pp. 15–20

13. North Atlantic Treaty Organization, The North Atlantic Treaty, NATO Official Text, Brussels, 1949

جماعية عبر الأطلسي، شكّلت ركيزة تماسك الحلف لاحقًا. لم يكن الناتو مجرد تحالف عسكري؛ بل كان تعبيرًا عن هندسة جديدة للأمن الغربي أرادت الولايات المتحدة من خلالها ترسيخ حضورها الأوروبي من جهة، وتقييد أي طموحات ألمانية بالعودة إلى التسلح من جهة أخرى. هكذا وُلد الحلف في قلب صراع أيديولوجي عالمي، ووسط شعور أوروبي حاد بالحاجة إلى مظلة أميركية تضمن البقاء في مواجهة السوفيات.

ثانيًا: توسّع الناتو وتكريس الانقسام الأوروبي خلال الحرب الباردة

منذ لحظة التأسيس، لم يكن الناتو كياناً ثابتاً، بل اتسم بمرونةٍ توسعية استجابة للتحديات الجيوسياسية. شهد الحلف أولى موجات التوسع في خمسينيات القرن العشرين بانضمام تركيا واليونان في العام 1952، تلاها انضمام ألمانيا الغربية في العام 1955[14]. هذا الحدث الأخير كان نقطة تحوّل جوهرية؛ فقد مثّل دمجًا لألمانيا في المنظومة الغربية من جهة، وصدمة استراتيجية لموسكو التي سارعت إلى تأسيس حلف وارسو في العام ذاته من جهة أخرى.

وبهذا الانقسام العسكري والسياسي، نشأ ما عُرف بالستار الحديدي الذي قسّم أوروبا إلى قسمَين متواجهَين. رسم الناتو بدوره المحوري الحدود الجيوسياسية لهذا الانقسام. تموضعت آنذاك قواعد أميركية في دول أوروبا الغربية فارتكزت الاستراتيجية العسكرية بذلك على الردع النووي، بالإضافة إلى مواجهة أي اجتياح سوفياتي محتمل عبر وسط أوروبا من خلال اعتماد خطة دفاع مشترك.

برزت في هذه المرحلة عدة لحظات عبرّت عن توتر حرج، أبرزها في العام 1962، ما عُرف بأزمة الصواريخ الكوبية التي كادت أن تدفع العالم إلى حافة حرب نووية. على الرغم من بُعدها الجغرافي، كشفت الأزمة أن التوازن العالمي هَشّ، وساهمت بإبراز أهمية الناتو كمظلةٍ نووية واقية لأوروبا. كما أنها أظهرت اعتماد أوروبا الكلي على القوة الأميركية للردع، ما عمّق فكرة التبعية الاستراتيجية. لاحقًا، ولضمان التوازن الداخلي بين ضفتَي الأطلسي، بدأ الحديث داخل الحلف عن ضرورة تطوير الركيزة الأوروبية.

انضمت إسبانيا إلى الناتو في العام 1982. ومع نهاية الحرب الباردة، شهد الحلف موجات توسعية كبيرة: الأولى في العام 1999، والثانية في العام 2004، والتي شملت دول أوروبا الشرقية. في العام 2009، انضمت كل من ألبانيا وكرواتيا، وفي العام 2017 انضمت مونتينيغرو، وبعدها في العام 2020 انضمت مقدونيا الشمالية، تلتها فنلندا في العام 2023، والسويد في العام 2024. عَكَس هذا التوسع تحولات جيوسياسية عميقة كنتيجةٍ للحرب الأوكرانية، ما دفع دولاً تُعد حيادية تقليديًا للانخراط في المنظومة الأطلسية، فوصل عدد دول الناتو إلى 32[15].

14. وزارة الخارجية التركية، انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، أنقرة، 2022، على الرابط: https://www.mfa.gov.tr/nato.tr.mfa

15. الموقع الرسمي للناتو، على الرابط: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52044.htm

دول حلف شمال الأطلسي[16]

ثالثًا: التحوّل واستراتيجية الردع النووي بعد الحرب الباردة

خلال العقود الممتدة من خمسينيات القرن العشرين حتى نهاية ثمانينياته، شكّل الردع النووي الركيزة الأساسية لاستراتيجية الناتو في مواجهة الاتحاد السوفياتي. نُشرت الأسلحة النووية الأميركية في أوروبا، في دول مثل ألمانيا الغربية وإيطاليا والمملكة المتحدة، بهدف ردع أي اجتياح سوفياتي محتمل. كما تبنّى الحلف عقيدة الرد الفوري ثم الرد المرن، والتي تفترض إمكانية اللجوء إلى السلاح النووي التكتي في حال تعرّضت أراضي الحلفاء لهجوم[17].

تم دعم هذه العقيدة ببنية قيادة موحدة وتكامل في الخطط العسكرية بين الدول الأعضاء، وهو ما عزز من فعالية الحلف على المستوى العملياتي والسياسي.

16. الموقع الرسمي للناتو، على الرابط: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52044.htm

17. فلمستروم آندي، العقيدة النووية عند روسيا والناتو وأهمية تطبيق قواعد الاشتباك، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2023، على الرابط: https://www.europarabct.com/?p=87286

أدت أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962، دورًا محوريًا في ترسيخ أهمية الردع النووي، وأظهرت خطورة الحسابات الخاطئة في إدارة توازن الرعب. مع تقدّم العقود، انخرط الناتو في عملية إعادة تقييم دور الأسلحة النووية مع بروز دعوات أوروبية لنزع السلاح، وبخاصةٍ في ألمانيا. لكنه في الوقت نفسه واجه الحاجة للحفاظ على التوازن، لا سيما في ظل نشر الاتحاد السوفياتي لصواريخ SS-20، ما دفع الحلف في العام 1979، إلى تبنّي قرار المسار المزدوج[18]، الذي جمع بين الانخراط في مفاوضات نزع السلاح ونشر صواريخ أميركية جديدة في أوروبا.

طُرحت تساؤلات حول مستقبل الناتو وجدوى استمراره مع ما بدا أنه زوال للتهديد التقليدي مع انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991. أعاد الحلف بسرعةٍ تعريف مهماته لتشمل التدخلات الإنسانية، دعم الاستقرار وإدارة الأزمات. عكس هذا التحوّل تدخّله في البلقان وبخاصةٍ في البوسنة وكوسوفو، كما فُعّلت ولأول مرة المادة الخامسة بعد هجوم 11 أيلول 2001، فانخرط الناتو في أفغانستان تحت شعار الحرب على الإرهاب، ليتحوّل من تحالف دفاعي إقليمي إلى فاعل دولي ذي مهمات متعددة. هذا التطور أبرز قدرة الناتو على إعادة ابتكار ذاته وفق السياق الدولي الجديد، لكنه في المقابل فاقم النقاش داخل أوروبا حول حدود التبعية للولايات المتحدة ودور الحلف خارج النطاق الجغرافي الأوروبي.

رابعًا: الناتو بعد الحرب الباردة، من الميدان الأوروبي إلى الساحة العالمية

شهد حلف شمال الأطلسي الناتو نقطة تحول محورية في تاريخه الحديث مع قمة واشنطن في العام 1999، إذ قرر الحلف توسيع نطاق تدخّله خارج حدوده الجغرافية التقليدية في أوروبا وأميركا الشمالية. لم يعد الحلف محصورًا بمهمته الأصلية المتمثلة بردع الآلة العسكرية السوفياتية، بل بات معنيًا بحماية المصالح الحيوية للدول الأعضاء على المستوى العالمي، لا سيما تلك المتعلقة بأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل[19].

سمحت هذه التحولات للناتو بإعادة تعريف ذاته كمنظمةٍ أمنية مرنة وقادرة على التدخل السريع في الأزمات العالمية، انعكس هذا التعريف في تدخّله ومن دون تفويض أممي في يوغوسلافيا في العام 1999 وبعدها في أفغانستان والعراق[20].

18. Burr William, Thirtieth Anniversary of NATO's Dual-Track Decision, The Road to the Euromissiles Crisis and the End of the Cold War, National Security Archive, G. Washington University, 2009, https://nsarchive2.gwu.edu

19. سعد باسم، مستقبل حلف شمال الأطلسي في ظل تهديد بعض الدول بالانسحاب منه، بحث عسكري، الجيش اللبناني، 2022، ص. 7.

20. وزارة الدفاع الأميركية، تقرير عن استراتيجية الناتو ما بعد قمة واشنطن، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، القاهرة، 2000، ص ص. 12–18.

وتم طرح قائمة جديدة من التهديدات العابرة للحدود تضمنت تهديدات إلكترونية متقدمة، الجريمة المنظمة، انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق والهجرة الجماعية.

أعاد الناتو بموازاة ذلك هيكلة قواته لتكون أكثر انتشاراً ومرونة مُظهراً أنه لم يعد حلفًا دفاعيًا فقط، بل أداة لحماية النظام الليبرالي الدولي أيضًا، بما يلبّي بدرجةٍ أولى مصالح الولايات المتحدة الأميركية. شعرت روسيا بقلقٍ شديد مع دخول هذه الأدوار في العقيدة الاستراتيجية الجديدة للحلف الذي تمدد شرقًا مخترقًا منطقة نفوذها الحيوي وهو ما عبّر عنه بوتين صراحة في خطابه بميونيخ في العام 2007[21].

لقد دشّنت قمة واشنطن في العام 1999، بداية مرحلة عولمة الناتو، وهي المرحلة التي شهد فيها الحلف تحوّلاً نوعيًا من منظومة ردع إقليمية إلى لاعب دولي يحسم النزاعات ويوجه السياسات الأمنية خارج حدوده، واضعًا بذلك الأسس لإعادة صياغة موازين القوة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ما بين ولادة الناتو كأداة احتواء وامتداد لتوازنات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتحوّله إلى تحالف متعدد المهام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يمكن القول إن هذا الحلف لم يكن يومًا كيانًا ساكنًا. لقد أثبت قدرة على التكيف مع السياقات الدولية المتغيرة، ولكنه في الوقت ذاته حمل معه بذور التوترات البنيوية بين أعضائه، خصوصًا في العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة. فالهوّة في تقاسم الأعباء، والتفاوت في الرؤية الاستراتيجية، وعدم التجانس في تصور التهديدات، جعلت من العلاقة الأطلسية علاقة شراكة بقدر ما هي علاقة تبعية.

مع دخول الحرب الروسية – الأوكرانية حيّز التصعيد، أُعيد تفعيل المنطق الجيوبوليتيكي الذي طبع مراحل الحرب الباردة، ولكن هذه المرة بأدواتٍ جديدة وخطابات أكثر أيديولوجية. وهنا تبرز النظريات الجيوسياسية بوصفها محدداً حاسمًا في مسار الحلف. فالرؤية التي يقدّمها ألكسندر دوغين للفضاء الأوراسي ككيانٍ حضاري مستقل، تتقاطع مباشرة مع رؤية جورج كينان حول ضرورة احتواء روسيا لمنعها من الهيمنة على قلب الأرض.

في القسم الثاني، سننتقل إلى تحليل صراع النظريات هذا بين الغرب والشرق، وسنحاول تفسير كيف اشتبك الجيوبوليتيك الأوراسي بالجيوبوليتيك الأطلسي، وما انعكاس هذا الاشتباك على وحدة أوروبا وأمنها الإقليمي وهويتها الاستراتيجية؟

21. خطاب بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن، 2007، الكرملين، على الرابط: http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/24034

القسم الثاني
حرب النظريات على المسرح الأوروبي

سبّبت الحرب الأوكرانية توترات متصاعدة أعادت إلى الواجهة مقاربات استراتيجية وفكرية قديمة، رسمت خطوط التماس بين القوى العالمية. يتناول هذا القسم الصدام بين نظريتَين جيوبوليتيكيتَين تتمثلان برؤيتَين مركزيتَين: عقيدة الاحتواء التي صاغها جورج كينان في الحرب الباردة، والرؤية الأوراسية التي وضعها ألكسندر دوغين كمشروعٍ مضاد للهيمنة الليبرالية الغربية. لا يُترجم هذا الصراع النظري في سلوك الدول فحسب، إنما يدخل في صميم الخيارات الاستراتيجية لسياسة حلف شمال الأطلسي من جهة، وفي النهج الروسي من جهة أخرى. يبدو أن المسرح الأوكراني بات مختبرًا حيًا لتفاعل هذه الرؤى وتباياناتها، ما يطرح أسئلة عميقة حول ديمومة النظريات التقليدية وملاءمتها لعالمٍ متعدد القوى.

أولاً: نظرية كينان، عقيدة الاحتواء وبنية الردع الأطلسي

جورج كينان 1904- 2005 [22]

برزت نظرية الاحتواء لجورج كينان في خضم الحرب الباردة كأحد أهم أركان الاستراتيجية الأميركية في مواجهة التمدد السوفياتي. نصت هذه العقيدة على ضرورة تطويق النفوذ الروسي ومنعه من التوسع الجغرافي أو التأثير الأيديولوجي من دون الدخول في مواجهة مباشرة. نشر كينان تقريره المعروف باسم تلغراف موسكو في العام 1947، وأصبحت نظريته حجر الزاوية في الاستراتيجية الأميركية، اعتبر كينان في تقريره أن روسيا تسعى للتوسع والهيمنة نظرًا لتركيبتها السياسية والتاريخية، ومواجهة هذا التوسع يكون باحتوائها ضمن حدود لا تستطيع تجاوزها من دون كلفة مرتفعة[23].

دمجت نظرية كينان عناصر الجغرافيا السياسية مع الحسابات الاستراتيجية، وفي أحيان كثيرة تمّت مقارنتها برؤية هالفورد ماكيندر حول أهمية السيطرة على قلب أوراسيا لفرض الهيمنة العالمية. غير أن التدقيق في أسس نظرية كينان يكشف تقاربًا أوثق

22. الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ما هي نبوءات جورج كينان حول حرب أوكرانيا؟، على الرابط: https://apa-inter.com/post.ph

23. Kennan G., The Sources of Soviet Conduct, Foreign Affairs, Vol 25, Issue 4, New York, 1947, pp. 566–582.

مع أطروحة نيكولاس سبايكمان[24]، مُنظّر حافة الأرض أو الريملاند، الذي اعتبر أن القوة الحاسمة تكمن في السيطرة على المناطق المحاذية لحافة أوراسيا، وليس على قلبها كما اعتقد ماكيندر.

في هذا السياق، يتقاطع منطق كينان مع سبايكمان في التركيز على أهمية تطويق الفضاء الأوراسي عبر تحالفات مرنة وقواعد عسكرية برية وبحرية. وهو ما يفسر الهيكل الدفاعي الذي بنته الولايات المتحدة على شكل طوق جغرافي يمر بأوروبا الغربية، تركيا، الشرق الأوسط واليابان[25]. هذه الفلسفة تتجلى بوضوح في استراتيجية الناتو اليوم، حيث يتبع الحلف سياسة احتواء مرن تعزز الحضور في مناطق الحافة بدلاً من المغامرة في عمق قلب الأرض.

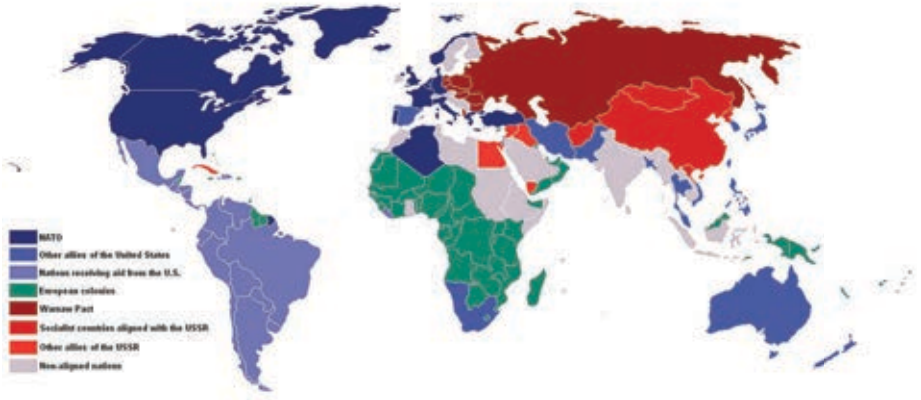

خريطة نظرية الاحتواء Containment[26]

كما أن كينان لم يكن يشارك ماكيندر إيمانه بالمحدد الجغرافي كقوةٍ شبه حتمية في تشكيل مصير الأمبراطوريات، بل رأى عوامل مهمة في السلوك السياسي والقدرة على التكيف الاستراتيجي. أما ماكيندر فأعطى وزناً حاسمًا للجغرافيا وبخاصةٍ في مقولته الشهيرة «من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يسيطر على القلب يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة يسيطر على العالم»، بينما آمن كينان بإمكانية إدارة التهديد الروسي بالضغط الاستخباراتي والدبلوماسي والاقتصادي، من دون الحاجة إلى التوغل أو السيطرة المكانية الكاملة.

ويُلاحظ أن نظرية كينان، على الرغم من مرور أكثر من سبعين عامًا على صياغتها، لا تزال تشكّل مرجعًا ضمنيًا في مقاربة الناتو للصراع مع روسيا، حتى وإن لم تُذكر

24. هو جيوستراتيجي هولندي-أميركي معروف بلقب أبو علم الاحتواء، صاحب نظرية الريملاند Rimland التي تعتبر أن السيطرة على الهلال الداخلي المحيط بقلب الأرض أهم من السيطرة على القلب بحد ذاته.

25. Kaplan L S., NATO and the United States: The Enduring Alliance, Twayne Publishers, New York, 1999, pp. 15–20.

26. Map Of The Cold War Between the US and USSR, http://resourcesforhistoryteachers.pbworks.com

بالاسم[27]. فالحلف، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، حرص على تطويق روسيا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا من دون الانخراط المباشر في المعركة. أُعيد تموضع القوات في شرق أوروبا، وزُوّدت أوكرانيا بالأسلحة والدعم الاستخباراتي، وفُرضت على روسيا عقوبات اقتصادية، بينما تجنب الناتو الاصطدام المباشر مع موسكو، في ترجمة شبه دقيقة لمبادئ كينان الأصلية.

وهكذا، يبدو أن منطق الاحتواء ما زال حاضرًا بقوةٍ، لكن بصيغةٍ مُحدَّثة تُراعي المعطيات الدولية الجديدة، من ضمنها التوازنات الاقتصادية، مرونة التحالفات وخطر الانزلاق إلى حرب عالمية. بل ويمكن القول إن الصيغة الحالية للاحتواء أقرب إلى تكييف مشترك بين عقيدة كينان ورؤية سبايكمان، إذ تُعطي الأولوية لمناطق الريملاند، وضبط موازين القوى في محيط روسيا، بدلاً من استهداف القلب مباشرة وفق مقاربة ماكيندر. عبر التركيز على دعم أوكرانيا ودول البلطيق، وتعزيز الجبهات البحرية في البحر الأسود وبحر البلطيق، عن استراتيجية تحكمها بامتيازٍ حسابات الريملاند، وأثبتت نظرية كينان مرونتها وصلاحيتها في عالم متغير وتمتعت ببُعدٍ براغماتي مُحدث.

ثانيًا: دوغين، الهوية الحضارية ونظرية الجيوبوليتيك الأوراسي

قدّم ألكسندر دوغين – أحد أبرز المنظّرين الروس – رؤية جيوبوليتيكية مغايرة للعقيدة الغربية، انطلق فيها من أن روسيا هي كيان حضاري مستقل يجب أن يستعيد مركزه في النظام العالمي، وهي ليست مجرد دولة قومية. تستند أطروحة دوغين إلى مفاهيم الأوراسية، حيث يرى أن للفضاء الممتد من سيبيريا إلى أوروبا الشرقية سمات حضارية خاصة تختلف عن الغرب الليبرالي. ويؤمن بأن هذا الفضاء يتطلب قيادة روحية وثقافية تقف في وجه ما يراه اختراقًا غربيًا ماديًا يُفرغ الهويات من مضامينها[28].

يُعيد دوغين قراءة التراث الجيوبوليتيكي الروسي انطلاقًا من رموزه الفكرية كلافروف[29] وسافيتسكي[30]، مدمجًا ذلك بمفاهيم حول الوجود والهوية والروح القومية. ويعتبر أن روسيا مدعوة لإحياء الرسالة الأوراسية بوصفها مشروعًا مناهضًا للعولمة والنظام الليبرالي العالمي. في هذا السياق، تُشكّل الجيوبوليتيك عند دوغين وسيلة لتجديد الإمبراطورية الروسية في مواجهة الأطلسي، حيث ترتكز الجغرافيا على البنية الروحية، ويُفهم الصراع الجغرافي كامتدادٍ لصراعٍ حضاري كوني.

---

27. Sloan L. R., Permanent Alliance? NATO and the Transatlantic Bargain from Truman to Obama, Continuum, New York, 31.2020, pp. 222–225.

28. دوغين ألكسندر، أسس الجيوبوليتيك الأوراسية، ترجمة المركز الروسي للدراسات الاستراتيجية، موسكو، 2020، ص ص. 35–42.

29. بيوتر لافروف Pyotr Lavrov 1823-1900، فيلسوف وعالم اجتماع روسي ساهم في بناء اتجاهات قومية روسية كحضارةٍ متميزة لها مسار خاص.

30. بيوتر سافيتسكي Pyotr Savitsky 1895-1968 جغرافي وفيلسوف روسي مؤسس الفكرة الأوراسيةEurasianism ، كوحدةٍ حضارية مستقلة.

فلاديمير بوتين وألكسندر دوغين[32]

تحولت نظرية دوغين إلى مرجعية أيديولوجية للنظام الروسي الحالي، ويتردد صداها في خطابات الرئيس فلاديمير بوتين وممارسات السياسة الخارجية الروسية[31]. يتبدّى ذلك بوضوحٍ منذ التدخل في جورجيا في العام 2008، مرورًا بضم القرم في العام 2014، ووصولاً إلى الحرب الشاملة في أوكرانيا في العام 2022. يُقدّم الكرملين هذه التحركات كدفاعٍ عن مجال حضاري وتاريخي، وهو منطق يعكس بوضوحٍ البنية النظرية لدوغين.

وما يُضفي عمقًا على هذا الطرح هو ارتباطه بمبدأ السيادة المتعددة والرفض القاطع لهيمنة الغرب الليبرالي. فدوغين لا يقدّم مشروعًا توسعيًا بالمعنى الكلاسيكي، بل مشروعًا يهدف لإعادة التوازن العالمي من خلال إنهاء الأحادية القطبية. بهذا المعنى، يشكّل المشروع الأوراسي بديلًا حضاريًا واستراتيجيًا يُصارع على المسرح الجغرافي باسم الهوية والقيم.

ثالثًا: بين كينان ودوغين، حرب بالوكالة أم اشتباك مباشر؟

تجسّد الصدام بين نظرية كينان وعقيدة دوغين في أوكرانيا على نحو درامي ومباشر. فالميدان الأوكراني تحوّل إلى رقعة اختبار لجدوى كلا الرؤيتَين: هل يمكن للاحتواء الغربي أن ينجح في صد التوسع الروسي من دون اللجوء إلى الحرب؟ وهل تستطيع روسيا عبر الهجوم الاستباقي أن تعيد فرض نفوذها على مجال تعتبره جزءًا من عمقها الاستراتيجي؟

من جهة الغرب، اعتمد الناتو سياسة الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي لأوكرانيا، من دون التدخل المباشر. ويشير بعض الباحثين إلى أن هذا النهج يعكس تطويرًا لمبدأ كينان في الاحتواء، ولكن بصيغة احتواء نشط تستثمر فيه أدوات غير مباشرة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى ردع الخصم واحتوائه من دون خوض حرب شاملة[33]. ومن جهة روسيا، تم تبرير الغزو بوصفه حماية للأمن القومي ومنعًا للتوسع

31. أبو العُلا عبد الرحمن، ألكسندر دوغين... فيلسوف بوتين وعقله المدبر، الجزيرة نت، 23 آب 2022، على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/23/

32. لم نعثر على صورة تجمع الرجلَين رغم التأثير المباشر لأفكار دوغين على سياسة روسية، ما يثير الشكوك حول عدم وجود علاقة شخصية بينهما أو عدم إبرازها إلى العلن على الأقل، فيبقى دوغين كفيلسوف البلاط غير المعلَن ما يتيح للنظام استخدام رؤيته حين تكون مفيدة، والتنصل منها حين تكون مكلفة.

33. Sperling James, and Mark Webber, NATO and the Ukraine War: The Return to Collective Defence, European Journal of International Security, Vol. 8, Issue 1, 2023, p. 70, https://doi.org/10.1017/eis.2022.24.

الأطلسي، لكن في العمق، تكشف الرواية الروسية عن رؤية حضارية تعتبر أوكرانيا جزءًا لا يتجزأ من المجال الروسي التاريخي.

ولعل ما يعمّق هذا الصراع هو البعد الرمزي لأوكرانيا في كلا المنظومتَين. فهي بالنسبة للغرب تمثّل خط المواجهة الأخير في وجه عودة الأنظمة السلطوية، ولروسيا هي بوابة الأمن القومي ودرع الأمة الأوراسية. وهكذا، لم تعد الحرب على الأراضي الأوكرانية تدور حول حدود جغرافية، بل حول الحدود الثقافية للنظام الدولي[34].

وقد أخذ الصراع طابعًا هجيناً يتجاوز المعركة التقليدية إلى مستويات الحرب السيبرانية، الإعلامية والاقتصادية. نشهد اليوم تجليات ما بات يُعرف بالحرب الهجينة Hybrid Warfare، حيث تتداخل الأدوات العسكرية مع شبكات معلوماتية والعقوبات الاقتصادية مع التعبئة الثقافية، في مشهد يُعيد تشكيل مفهوم القوة والنفوذ.

رابعًا: نهاية مرحلة أم بداية حرب باردة جديدة؟

يكشف تحليل هذا الصدام بين النظريتَين عن مفارقة عميقة: فبينما يتحدّث العالم عن نظام عالمي جديد، لا تزال النظريات الكلاسيكية في الجيوبوليتيك تحكم الفعل الاستراتيجي. لقد أثبتت الحرب في أوكرانيا أن منطق كينان، على الرغم من قِدمه، لا يزال حيًا في العمق الفكري والسياسي للناتو، حتى وإن لم يُصرّح به. كما أثبتت أن الرؤية الأوراسية لم تعد مجرد أطروحة فكرية أيضًا، بل تحوّلت إلى استراتيجية دولة[35].

إن استمرار الحلف في اتباع سياسة الاحتواء غير المعلنة يُشير إلى أن أدوات الماضي لا تزال تُستخدم في إدارة صراعات الحاضر. وقد تكون أوكرانيا اليوم مسرحًا لحربٍ بالوكالة Proxy War كتجلياتٍ لحربٍ باردة جديدة، ولكن بصيغٍ مختلفة: حرب معلومات، حرب طاقة وحرب هوية. في المقابل، تسعى روسيا إلى إعادة ترسيم معادلة الأمن الأوروبي بشكلٍ يُجبر الغرب على الاعتراف بمصالحها.

ويبدو أن هذه الحرب قد أرست حدودًا جديدة للقوة والتأثير، حيث بات واضحًا أن التفوق لا يُقاس بالقدرات العسكرية فقط، بل بالقدرة على الصمود الاقتصادي والشرعية الخطابية. وهنا تبرز أهمية استقراء المستقبل: هل نحن أمام صراع مزمن طويل الأمد يعيد العالم إلى نموذج الانقسام القطبي، أم أن النظام الدولي سيتكيف لخلق توازن جديد أكثر مرونة؟

يبدو أن الإجابة ستتضح في مسار الصراع الأوروبي الداخلي، وفي قدرة الاتحاد الأوروبي على إعادة تعريف هويته الأمنية. وهو ما سنناقشه في القسم الثالث، الذي يتناول أثر الحرب الأوكرانية على التماسك الأوروبي والأمن الإقليمي، في ضوء التباينات داخل البيت الأوروبي والانقسام بين أولويات الجغرافيا والمصالح.

34. Tsygankov A. P., Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity, Rowman & Littlefield, Maryland, 2016, pp. 170–175.

35. Clover C., Black Wind, White Snow: The Rise of Russia's New Nationalism, Yale University, 2016, p. 221-225.

القسم الثالث

أثر الحرب الأوكرانية على التماسك الأوروبي والأمن الإقليمي

أعادت الحرب الروسية - الأوكرانية خلط أوراق الأمن الجماعي في القارة الأوروبية، ودفعت الدول إلى مراجعة أولوياتها الدفاعية، السياسية والاقتصادية. لم تكن هذه الحرب مجرد نزاع عسكري إقليمي، بل شكلت لحظة فاصلة في علاقة حلف شمال الأطلسي بأوروبا، سواء على مستوى التماسك بين الحلفاء أو في تفاعله مع الخصوم. من جهة، سرّعت الحرب من وتيرة التعاون الدفاعي داخل الناتو وأعادت تأكيد أهمية المادة الخامسة[36]؛ ومن جهة أخرى، أظهرت هشاشة الإجماع الأوروبي في ما يتعلق بالمواقف من روسيا، والعقوبات وتوزيع الأعباء. كما طرحت الحرب تحديًا لمفهوم السيادة الأوروبية وأثارت تساؤلات حول مستقبل الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي. وقد أحدثت الحرب الروسية - الأوكرانية أيضًا، زلزالاً استراتيجيًا في بنية الأمن الأوروبي، وأعادت رسم حدود الثقة داخل الحلف الأطلسي وخارجه. فبينما أعاد الناتو التأكيد على التزامه بحماية أعضائه، ظهرت الشروخ داخل أوروبا التي تتعلق بتباين المقاربات، تفاوت التحمل الاقتصادي واختلاف الأولويات الوطنية.

يتناول هذا القسم التأثيرات المتداخلة للحرب على مستوى العلاقة بين الناتو وأوروبا، مسلطاً الضوء على التحولات التي طالت بنية الحلف، واختبارات الثقة داخل الاتحاد الأوروبي، والاحتمالات المستقبلية لتموضع القارة في ظل النظام العالمي المتحول. ويتناول ، تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية التي خلفتها الحرب على علاقة حلف شمال الأطلسي مع أوروبا أيضًا، سواء على مستوى الحلفاء أو الخصوم، مع التطرق إلى سيناريوهات محتملة لمسارات إعادة التوازن داخل القارة.

أولاً: التأثيرات الإيجابية، تعزيز اللحمة الأطلسية وتفعيل الردع

شكلت الحرب الأوكرانية لحظة مفصلية في استعادة الناتو لدوره التقليدي كركيزةٍ مركزية للأمن الأوروبي، إذ دفعت إلى تفعيل مبدأ الردع الجماعي وتوحيد الجهود العسكرية بين الدول الأعضاء. فمع تصاعد التهديدات الأمنية، بدا الحلف أكثر تنبهًا لأهمية التنسيق العملياتي والاستعدادات المشتركة، وهو ما أُبرز في خطاباته

36. Article 5 from The North Atlantic Treaty 1949: "The Parties agree that an armed attack against one or more of them in Europe or North America shall be considered an attack against them all and consequently they agree that, if such an armed attack occurs, each of them, in exercise of the right of individual or collective self-defence recognised by Article 51 of the Charter of the United Nations, will assist the Party or Parties so attacked by taking forthwith, individually and in concert with the other Parties, such action as it deems necessary, including the use of armed force, to restore and maintain the security of the North Atlantic area": on https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_17120.htm

قمة مدريد 29-30 حزيران 2022 [37]

الاستراتيجية المختلفة. وانعكس في قرارات قادة الحلف في قمة مدريد حزيران 2022 القاضية بتعزيز الجناح الشرقي للحلف بوحدات انتشار سريع وبنية تحتية دفاعية متقدمة. يُعد ذلك مؤشرًا على تحوّل في استراتيجية الحلف نحو الجاهزية والمرونة، بما يعكس تفاعلًا تكتيًا واستباقيًا مع التطورات الجيوسياسية.

أما على الصعيد السياسي فقد تجددت الثقة بين الولايات المتحدة وأوروبا بعد فترة من الفتور، ما ساعد في تقوية الانسجام داخل الحلف. عكست هذه التطورات عودة مركزية الحلف كمظلة أمنية ذات مصداقية، وأعادت رسم علاقات الثقة داخل منظومة الأمن الأطلسي[38].

انضمت بدافعٍ من الخطر المشترك بعض الدول الأوروبية الحيادية تاريخيًا مثل السويد وفنلندا إلى الحلف. تعززت شرعية الناتو كخيار حماية لا بديل عنه في المدى المنظور مع تحوّل في التصورات الأمنية العامة. ومع واقع جيوسياسي مضطرب تمثّل المكسب الإيجابي في قدرة الحلف على التكيف السريع وتحويل التهديد إلى فرصة لتجديد الالتزام الجماعي وإعادة تصويب بوصلته الاستراتيجية.

ثانيًا: التأثيرات السلبية، تصدّع الثقة داخل الاتحاد الأوروبي وتضارب الأولويات

على الرغم من التماسك الظاهري الذي أبدته أوروبا في دعم أوكرانيا، إلا أن الحرب كشفت عن تباينات بنيوية في مواقف الدول الأوروبية، ما أضعف مفهوم الوحدة السياسية داخل الاتحاد الأوروبي وأعاد إحياء الانقسامات التقليدية بين شرق القارة

37. الصورة على الرابط: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official

38. Jason W. Davidson, NATO after Russia's Invasion of Ukraine: Threat Perceptions and Major Defence Decisions, Georgetown University Press, Washington, DC, 2024, pp.112–115.

وغربها، وبين دول الشمال والجنوب. فمن جهة، بدت دول مثل ألمانيا وفرنسا حذرة في مقاربة التصعيد، بينما أظهرت دول أوروبا الشرقية وفي مقدمها بولندا ودول البلطيق تشدداً في موقفها من روسيا ودعت إلى تعزيز الردع.

انعكس هذا الاختلاف في الآراء على مستوى الاستجابة للعقوبات، حيث ترددت بعض الدول في تطبيق سياسات قد تضر باقتصاداتها التي تعتمد على الطاقة الروسية. كما حصل تضارب في تحديد أولويات الإنفاق العسكري مقابل الاحتياجات الاجتماعية بسبب اختلاف الهواجس الأمنية، الأمر الذي خلق توتراً داخلياً في عدد من الحكومات الأوروبية.

كما طرحت الحرب بالإضافة إلى ذلك، إشكالية الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، وقد سعت فرنسا وبعض الدول للدفع بهذا المفهوم قُدُماً، إلا أن اعتماد أوروبا المتجدد على الحماية الأميركية عزز منطق التبعية الأطلسية، ما أضعف الطموحات القارية بتشكيل منظومة دفاعية ذاتية. وبرزت تساؤلات حول قدرة أوروبا على اتخاذ قرارات مستقلة في ما يخص أمنها، وبخاصةٍ في ظل تفوّق واشنطن في قيادة الموقف والتنسيق العسكري.

وقد أفرزت الحرب توتراً بين بعض دول الناتو والاتحاد الأوروبي أيضًا، كما في حالة تركيا التي تمارس سياسة مغايرة في عدة ملفات، وهو ما يضيف طبقة من التعقيد للعلاقات داخل المعسكر الغربي. وترافق ذلك مع صعود تيارات شعبوية في بعض الدول الرافضة لمزيدٍ من الانخراط في الصراعات الخارجية.

ثالثًا: الناتو بين أعداء الخارج وأخصام الداخل

في ظل غياب العداء التقليدي داخل القارة، يواجه الناتو اليوم خصوماً جيوسياسيين غير متجانسين، حيث تتجلى التحديات في قيام روسيا بزعزعة استقرار الحدود الشرقية للحلف عبر أدوات هجينة تشمل الحروب السيبرانية، المناورات الإعلامية، استعراض القوة واحتلال بعضًا من الأراضي الأوكرانية وفتحها ممراً نحو شبه جزيرة القرم.

وقد برزت ملامح الردع المعاكس من قبل موسكو، التي تسعى إلى تقويض شرعية الناتو في الرأي العام الأوروبي والعالمي، عبر تصوير الحلف كمصدر تهديد للأمن بدلاً من كونه ضامناً له. يُضاف إلى ذلك، استثمار روسيا في الانقسامات الأوروبية، وتوظيفها في سياق معركتها الأوسع ضد النظام الأمني القائم منذ نهاية الحرب الباردة.

ومن ناحية أخرى، تُظهر بعض الدول على أطراف الناتو، مثل صربيا، ميلًا إلى التماهي مع الخطاب الروسي، ما يطرح إشكاليات تتعلق بحدود النفوذ الأطلسي ضمن الفضاء الأوروبي، وقدرة الحلف على صياغة استراتيجية احتواء فعالة[39]. هذا الواقع يعكس حالة من التعددية في التهديدات، فضمان تحصين الجبهة الأوروبية من الداخل، يتطلب من الناتو ليس تعزيز قوته الصلبة فقط، بل تطوير أدواته الناعمة وتوسيع تأثيره السياسي والاقتصادي أيضًا.

39. عبد الجبار إبراهيم، العلاقات الروسية وحلف الناتو: دراسة في التعاون والصراع، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 69، 2025، ص. 99.

رابعًا: ماذا في المستقبل، هشاشة في الوحدة أو تحوّل استراتيجي؟

شكّلت الحرب الأوكرانية نقطة تحوّل بنيوية في مسار العلاقة بين أوروبا والناتو، ماذا في مستقبل هذه العلاقة؟ سنعرض في هذه الدراسة أكثر السيناريوهات احتمالاً من بين عدة سيناريوهات مطروحة.

1.السيناريو الأول: أوروبا مستقلة بدفاعها

تسعى أوروبا لبناء قدرة دفاعية ذاتية، تُحرر القرار الأمني للقارة من الهيمنة الأميركية وتمنح الاتحاد الأوروبي استقلالية استراتيجية حقيقية. الفكرة ليست جديدة؛ بل تعود جذورها إلى خمسينيات القرن الماضي، وتكرست لاحقًا في مبادرات مثل السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ومشروع السيادة الاستراتيجية الذي دعت إليه فرنسا بقوةٍ في العقد الأخير.

في هذا السيناريو، تعمل الدول الأوروبية على تطوير صناعاتها العسكرية المشتركة، وتوحيد العقائد القتالية، وإنشاء قوة رد سريع أوروبية مستقلة. سيكون على الاتحاد الأوروبي استحداث آليات تمويل جماعية للدفاع أيضًا، وتأسيس قيادة موحدة تتجاوز الانقسامات الوطنية وتضمن استجابة منسقة للأزمات. من الناحية النظرية، من شأن هذا النموذج أن يمنح أوروبا القدرة على حماية أمنها وحدودها، من دون الارتهان للضمانات الأميركية أو الخضوع لشروط الناتو.

الدفاع الأوروبي المشترك[40]

40. وحدة الدراسات والتقارير، الدفاع الأوروبي في أعقاب البريكست، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، على الرابط: https://wp.me/p8HDP0-bDA

لكن على الرغم من هذه الجاذبية النظرية، يواجه هذا السيناريو عراقيل كبيرة. أولها الانقسامات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي: دول الشرق والشمال تعتبر التهديد الروسي وجوديًا وترفض أي مشروع قد يبدو وكأنه بديل عن الضمانة الأميركية. في المقابل، دول مثل فرنسا وألمانيا أكثر ميلًا إلى فكرة الاستقلالية الدفاعية، لكن حتى بينهما تبرز خلافات حول القيادة والتمويل والأولويات الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، يفتقر الاتحاد الأوروبي حتى اليوم إلى إرادة سياسية موحدة لتمويل هذه الطموحات بشكلٍ كافٍ. الالتزامات المالية الدفاعية موزعة وغير منسقة، ومعظم العقود الكبرى تذهب إلى شركات أميركية في إطار الناتو، ما يعيد تدوير التبعية الصناعية. البيروقراطية الأوروبية، وطول آليات اتخاذ القرار، تجعل من الصعب الاستجابة السريعة للأزمات، وهو ما يقلل من مصداقية أي قوة ردع أوروبية مستقلة في المدى القريب. كما أن مظلة الناتو القائمة توفر حماية نووية يصعب على أوروبا تعويضها بمفردها، في ظل غياب إرادة واضحة لتطوير قدرات ردع نووي أوروبي مستقل، واعتمادها شبه الكامل على القدرات الأميركية في هذا المجال[41]. التهديدات الهجينة مثل الهجمات السيبرانية تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتنسيق استخباراتي معقد أيضًا لا يزال في مراحله الأولى أوروبيًا.

وأخيرًا، أثبتت الحرب الأوكرانية – بدلاً من دفع الاتحاد نحو الاستقلال الدفاعي – أنها زادت من اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة، التي فرضت نفسها كضامنٍ للأمن لا بديل عنه. تزايد الإنفاق العسكري على تعزيز البنية الأطلسية، وتم تعزيز القرارات الاستراتيجية الكبرى التي جرى اتخاذها بإطار الناتو مثل إمداد أوكرانيا بالأسلحة.

يصطدم هذا السيناريو بالواقع السياسي المنقسم، والقيود المالية والضغوط الأمنية التي تضع أمام أوروبا الناتو كخيارٍ جاهزٍ وفعالٍ ولو على حساب سيادتها الكاملة. يظل هذا السيناريو مؤجلًا إلى مرحلة لاحقة تتطلب توافقًا سياسيًا أعمق، واستثمارًا طويل الأمد في القدرات الدفاعية الذاتية.

2. السيناريو الثاني: تعزيز اللحمة الأطلسية

يُتوقع في هذا المسار أن تتجه أوروبا إلى توطيد شراكتها الدفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية ضمن إطار الناتو، مع توسيع الانتشار العسكري في شرق أوروبا، ورفع جاهزية قوات الردع الجماعي. مثّلت الحرب الأوكرانية جرس إنذار مدوي كشف هشاشة الترتيبات الأمنية الأوروبية، وأعاد الاعتبار لمبدأ الردع الجماعي الذي يقوم عليه الناتو منذ تأسيسه[42]. واستجابة للضغوط الأميركية لزيادة المساهمات المالية، رفعت الدول الأوروبية ميزانياتها الدفاعية بشكلٍ غير مسبوق وصلت إلى 5% من الناتج المحلي في بعض الدول. يتضمن هذا السيناريو عدة جوانب، منها العسكري الضيق ومنها التعاون

41. مارك روته، الأمين العام لحلف الناتو، تصريح إعلامي، أوروبا ليس لديها بديل عن المظلة النووية الأميركية، قناة RT Arabic، نيسان 2025.
42. عبد الشافي عصام، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2022، ص. 15.

الاستخباراتي وتكثيف التدريبات المشتركة وإنشاء بنى تحتية دفاعية متقدمة في بولندا ورومانيا ودول البلطيق. ويسعى إلى تحديث القدرات السيبرانية لمواجهة التهديدات الهجينة التي يتسم بها الصراع الحديث مع روسيا بالإضافة إلى تشديده على تكامل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي.

أرسلت الولايات المتحدة بدورها إشارات قوية تؤكد التزامها بأمن أوروبا، عبر نشر قوات إضافية، وتوسيع الضمانات الأمنية، ما أعاد بناء الثقة المتصدعة بين ضفتَي الأطلسي بعد سنوات من التوترات في عهد إدارة ترامب الأولى. هذه العودة الأميركية القوية أعادت التوازن الداخلي داخل الناتو، وأقنعت العديد من الدول الأوروبية بأن التحالف مع واشنطن يظل الخيار الأكثر واقعية وفاعلية لضمان أمنها في بيئة دولية مضطربة.

تخلق الانقسامات بين دول الشرق والغرب صعوبة في إنشاء منظومة دفاعية أوروبية موحدة ومستقلة عن الناتو. فالدول الشرقية ترى في روسيا تهديدًا وجوديًا، أما الدول الغربية فهي ميالة إلى الحياد النسبي والديبلوماسية.

من جهة أخرى، أوجد هذا السيناريو فرصة ذهبية للولايات المتحدة للحد من طموحات روسيا والصين معًا، وتأكيد دورها كقوةٍ ضامنة للاستقرار الدولي. يتيح الناتو للولايات المتحدة الأميركية الإمساك بمفاتيح الأمن الأوروبي بيدها، ويسمح لها بتوجيه سياسات حلفائها وتنسيق المواقف في أزمات عالمية أخرى، من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي.

الناتو والمظلة الأميركية[43]

لذلك، وعلى الرغم من الانتقادات الأوروبية حول التبعية الاستراتيجية، يظل هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا في الأمد المنظور، باعتباره الحل العملي الأقل كلفة سياسية وأمنية. فهو يضمن الردع الفوري في مواجهة روسيا، ويوفر مظلة أمنية مجربة ومعترفًا بها، من دون الحاجة إلى بناء هياكل جديدة من الصفر. في ظل استمرار الحرب الأوكرانية، وتفاقم التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط، كما أظهرت المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية الأخيرة، تبدو أوروبا أكثر ميلًا إلى الاحتماء بالمظلة الأطلسية، ولو على حساب أحلام السيادة الاستراتيجية. إنه خيار براغماتي يوازن بين الحاجة الملحة للأمن الجماعي والاعتراف بالقيود السياسية والاقتصادية التي تعرقل الدفاع الأوروبي المستقل.

43. زين العابدين أحمد، مسارات التغيير في العلاقات العسكرية الأميركية-الأوروبية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، على الرابط: https://ncmes.org

القسم الرابع

الناتو: عصا أميركية في دواليب النظام العالمي

حين اندلعت الحرب الروسية - الأوكرانية، كان السرد الرسمي في الغرب يعتبرها اعتداء سافرًا من قوة توسعية يجب ردعها. لكن خلف هذا الخطاب، يكشف التدقيق في الأبعاد الاستراتيجية عن صراع أوسع يتعلق بإعادة رسم شكل النظام العالمي. حلف شمال الأطلسي، الذي تأسس في خضم الحرب الباردة كدرعٍ جماعي ضد الاتحاد السوفياتي، لم يكتفِ بعد انهيار خصمه التاريخي بإعادة تعريف دوره دفاعيًا، بل سعى إلى عولمة مهمته، متبنيًا عقيدة التدخل خارج محيطه الجغرافي التقليدي لحماية مصالح أعضائه، وبشكلٍ خاص المصالح الأميركية.

هذا التحوّل لم يكن مجرد تغيير في بنود ميثاقه، بل كان تعبيرًا عن رؤية استراتيجية أميركية أعمق: احتواء روسيا والصين ومنع أوراسيا من أن تتوحد تحت أي شكل يهدد التفوق الغربي. توسّع الناتو شرقًا كان رسالة سياسية وعسكرية لروسيا، التي رأت فيه تهديدًا وجوديًا مباشرًا وخرقًا صريحًا لضماناتٍ سابقة. توسعت الهوة بين موسكو والغرب، وأظهرت موجات التوسع أن الصدام المسلح في أوكرانيا مسألة وقت لا أكثر.

في هذه المقاربة، برز المهندس الرئيس الذي يستخدم الناتو أداة لإدارة الأمن الأوروبي وفق مصالحه ألا وهو الولايات المتحدة، التي تبقى يدها الراسمة لحدود التحرك وتحديد خطوط الردع والتصعيد على الرغم من الخطاب الأطلسي عن التضامن والدفاع المشترك. من جهتها، وجدت أوروبا نفسها معلقة بين رغبتها في بناء استقلال دفاعي حقيقي، وبين واقع الاعتماد التاريخي على الحماية الأميركية. تصريحات ماكرون حول موت الناتو دماغيا[44]، وانتقادات ترامب بأن الحلف شيء من الماضي[45]، تعكس بوضوحٍ هذه الأزمة في الرؤية والشراكة.

هذا القسم لا يكتفي بوصف الناتو كحلفٍ دفاعي، بل يحاول أن يعرّي طبيعته بوصفه أداة جيوسياسية في يد القوة الأميركية، تسعى من خلالها واشنطن إلى ضبط الحلفاء والخصوم معًا، ومنع أي توازن عالمي جديد قد يزعزع هيمنتها. وهكذا، فإن الحرب الأوكرانية ليست مجرد أزمة إقليمية، بل قد تكون الضربة الاستباقية المزدوجة التي تمنع أوروبا وروسيا معًا من تأدية أي دور مستقبلي في رسم النظام العالمي المقبل.

---

44. Macron Emmanuel, Interview by The Economist. November 7, 2019. Quoted in Pierre-Alain Ribes, Reuters, November 7, 2019. https://www.reuters.com/article/worldNews/idUSKBN1XH1H6.

45. CBS News, A Guide to Trump's Past Comments about NATO, 2017, https://www.cbsnews.com/news/trump-nato - past-comments.

أولاً: الناتو في وجهه الخفي

بتعريفه الرسمي، يضمن الناتو الأمن والاستقرار في أوروبا كتحالفٍ جماعي دفاعي. ويظهر دوره بشكلٍ غير رسمي كأداةٍ استراتيجية في خدمة المصالح الأميركية، تُستخدم لتوجيه خيارات أوروبا العسكرية والاقتصادية ولضبطها سياسيًا وأمنيًا بما يضمن استمرار التفوق الغربي بقيادة واشنطن.

هذا الوجه الخفي للناتو بات أكثر وضوحًا مع الحرب الأوكرانية وتصاعد التوترات العالمية. فالولايات المتحدة، تحت شعار تقاسم الأعباء، فرضت منذ سنوات مطلبًا برفع الإنفاق الدفاعي إلى 2% من الناتج المحلي. إلا أن قمة هولندا الأخيرة حزيران 2025 شهدت ضغطًا غير مسبوق للمطالبة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب لرفع المساهمة إلى 5% من موازنات الدول الأعضاء، بذريعة مواجهة التهديد الروسي وضمان الجاهزية الجماعية[46].

يُملي الأمن الجماعي بقيادة الولايات المتحدة، آلية إعادة هندسة الأولويات الاقتصادية الأوروبية، فيتم الاقتطاع من قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية لصالح التسلح. تتحوّل هذه الموازنات إلى دعم مباشر للاقتصاد الأميركي وتمنح واشنطن نفوذًا طويل الأمد على القدرات العسكرية الأوروبية إذ تُوجه معظم العقود الدفاعية الجديدة نحو الشركات الأميركية، فيتم تعزيز التبعية الأوروبية للمجتمع الصناعي العسكري الأميركي ويروج لشرط مواجهة التهديد الروسي وضمان الجاهزية الجماعية على أنه ضرورة استراتيجية.

ترامب نجم
قمة هولندا
24 و25 حزيران
2025 [47]

46. الجزيرة نت، دول حلف الناتو تتعهد بزيادة الإنفاق الدفاعي، 25 حزيران 2025.

47. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الناتو، تداعيات أي انسحاب أميركي محتمل من الحلف؟ 2025، على الرابط: ttps://www.europarabct.com/?p=71150

كما نصّت مقررات قمة هولندا على تعزيز الانتشار المتقدم في أوروبا الشرقية، خصوصًا في البلطيق وبولندا ورومانيا. هذا التموضع لا يهدف إلى ردع روسيا فقط، بل يرسم حدود النفوذ الأميركي داخل أوروبا، ويحول دون تطوير أي قدرة دفاعية أوروبية مستقلة. إذ يضع القدرات الأوروبية تحت إمرة القيادة الأطلسية ويُبقي القرار العملياتي بيد واشنطن.

يضاف إلى ذلك، أنّ الولايات المتحدة تعارض أي مشروع دفاعي أوروبي موازٍ أو تكميلي خارج هيكل الناتو، خشية أن يمنح أوروبا هامش استقلال في تحديد سياساتها الأمنية. حتى المفاهيم التي روّج لها قادة أوروبيون مثل السيادة الاستراتيجية الأوروبية أو الركن الأوروبي في الناتو تصطدم في الواقع برفضٍ أميركي فعلي، يتم تغليفه بخطاب الوحدة الأطلسية.

في ضوء هذه التناقضات، يغدو السؤال الجوهري: هل يضمن الناتو الأمن الأوروبي فعلًا؟ أم أنه أداة تستخدمها الولايات المتحدة لمنع ولادة قوة أوروبية مستقلة، ولإبقاء القارة في موقع التابع الاستراتيجي الذي يدفع الفاتورة ويقبل بشروط القوة المهيمنة؟

ثانيًا: أوروبا، الخيار الصعب بين التبعية والاستقلال

يشكّل الناتو والاتحاد الأوروبي بنيتَين متباينتَين في جوهرهما، ليس في الأهداف فقط، بل في الفلسفة السياسية والأمنية. إذا كان الناتو تجسيدًا صريحًا للقوة الصلبة والعسكرية التي تعتمد على الردع والتدخل، فإن الاتحاد الأوروبي قام على تصوّر مغاير للأمن، يقوم على القوة الناعمة والدبلوماسية والتكامل الاقتصادي والسياسي.

هذا التباين ليس مجرد اختلاف في الأسلوب، بل يعكس رؤيتَين متعارضتَين للعالم وعلاقات القوة. الاتحاد الأوروبي بُني على فكرة تجاوز السيادة القومية الضيقة، والتأسيس لمجتمعٍ سياسي مشترك يُدير المصالح بالخلاف والتفاوض، وليس بالإملاء العسكري. تجسدت هذه الفلسفة في آليات الحكم المشترك، صياغة معايير موحدة لحقوق الإنسان وحكم القانون، وفي السياسات التوسعية عبر الشراكات الاقتصادية.

أما الناتو، فيفرض منطقًا استراتيجيًا مبنيًا على التحالفات العسكرية، الاصطفافات الأمنية، والردع النووي. يرى في القوة العسكرية أداة أساسية لصون النظام الدولي، ويعتبر التهديدات الأمنية مبررًا لتوسيع دوره ونفوذه. مع الحرب الأوكرانية، بدا أن هذه الفلسفة العسكرية غلبت تمامًا على الساحة الأوروبية، مُلزمة الحكومات بزيادة ميزانياتها الدفاعية، حتى لو جاء ذلك على حساب الإنفاق الاجتماعي والاستثمار في البنى التحتية.

ومع تصاعد الضغوط لتوحيد الجبهة ضد روسيا، بات النقاش الأوروبي حول السيادة الاستراتيجية يواجه معضلات عملية. برامج الدفاع المشتركة الأوروبية ظلت حبرًا على ورق في كثير من الأحيان، بسبب الخلافات بين الدول الأعضاء، تفاوت المصالح، وعدم

الرغبة في التخلي عن الضمانة الأميركية. هذا التناقض الداخلي عطّل بناء صناعة دفاعية أوروبية متكاملة، وأبقى مشتريات الأسلحة موجهة بشكلٍ كبير نحو السوق الأميركية[48].

كما غذّت هذه الدينامية خلافات سياسية داخل الاتحاد نفسه. دول في الشرق الأوروبي ترى في الولايات المتحدة حليفًا ضروريًا، ترفض أي إشارة للحياد أو التهدئة مع موسكو، وتطالب بتصعيدٍ دائم. في المقابل، تعبّر دول أخرى عن تردد في منطق التصعيد، وتحاول الموازنة بين دعم أوكرانيا والحفاظ على قنوات التواصل مع روسيا، أو على الأقل تجنّب انجرار طويل الأمد إلى سباق تسلح جديد يرهق اقتصاداتها.

أبعد من ذلك، يثير الناتو إشكالية تحديد أولويات الأمن الأوروبي: هل يحق لدولةٍ كبرى مثل الولايات المتحدة أن تحدد وحدها من هو العدو ومن هو الشريك؟ هذا السؤال ليس نظريًا فقط، بل يحمل تبعات استراتيجية عميقة، لأنه يحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على بلورة سياسة خارجية موحدة ومستقلة، تحمي مصالحه الخاصة في عالم متعدد الأقطاب.

في النهاية، يظهر أن الناتو لا يضمن الأمن العسكري فقط، بل يحدد ملامح السياسة الأوروبية، ويقيّد إمكانات التحرك المستقل أيضًا. إنه إطار أمني يفرض قواعد اللعبة على أعضائه، ويعيد إنتاج التبعية السياسية والاستراتيجية، حتى مع اعتراف الجميع بالحاجة إلى الردع الجماعي في وجه التهديدات[49]. تقف أوروبا بهذا المعنى أمام معضلة عميقة: كيف توفّق بين حاجتها للقوة الصلبة التي يوفرها الناتو، ورغبتها في صياغة هوية سياسية وأمنية مستقلة تعكس قيمها وطموحاتها الخاصة؟

ثالثًا: الحرب الأوكرانية، ضربة مزدوجة؟

لطالما جرى تقديم الناتو باعتباره تحالفًا دفاعيًا جماعيًا قائمًا على مبادئ الشراكة والمساواة بين الأعضاء. غير أن تحليل أعمق لديناميّاته يُظهر أنه في جوهره أداة جيوسياسية مُكرّسة لتحقيق المصالح الأميركية، ليس عبر احتواء روسيا فقط، وإنما من خلال ضبط أوروبا ذاتها ومنع تحررها من المدار الاستراتيجي الأميركي أيضًا.

في بعده الأول، يُعيد الناتو اليوم إحياء مبدأ الاحتواء الذي صاغه جورج كينان خلال الحرب الباردة. لكن في صيغته المعاصرة، لم يعد الأمر يقتصر على مواجهة الاتحاد السوفياتي ككتلةٍ أيديولوجية صلبة، بل بات يهدف إلى إضعاف روسيا الحديثة ومنعها من استعادة أي نفوذ استراتيجي في جوارها القريب[50]. توسّع الحلف شرقًا منذ

48. Perotto Gabriella, The Legal Framework of the EU Defence Industry and the Pursuit of Strategic Autonomy, European 8, Issue 1, 2023, p.475.

49. Judy Dempsey, Is European Strategic Autonomy Over?, Carnegie Endowment for International Peace, January 2023, third paragraph.

50. Metin Aksoy, Onur Limon, and Elif Gürdal Limon, Strategic Flashpoints: NATO's Containment of Russia in the Black Sea and Arctic Regions, Codrul Cosminului Journal, Vol.30, Issue 2, December 2024, pp. 417–420.

التسعينيات، على الرغم من اعتراضات موسكو، لم يكن مجرد سياسة أبواب مفتوحة، بل استراتيجية منهجية لإغلاق المنافذ أمام أي مشروع أمني أوراسي بديل.

رأت روسيا من جانبها في هذا التمدد خرقًا للتوازنات التي أنهت الحرب الباردة، وتهديدًا لمجالها الحيوي المباشر. رفض واشنطن تقديم أي ضمانات بعدم توسع الناتو، وصولاً إلى حدود روسيا، شكّل في نظر الكرملين اعتداء غير مباشر يستوجب الرد. وهكذا، ساهمت هذه الدينامية في تأجيج التوترات التي انفجرت حربًا في أوكرانيا، إذ يصفها البعض بأنها نبوءة تتحقق بفعل سياسة الاحتواء الاستباقي.

لكن البعد الثاني والأكثر خفاء لهذا الاحتواء المزدوج هو استهداف أوروبا نفسها. عبر الناتو، تضمن واشنطن بقاء القارة منقسمة سياسيًا واستراتيجيا وغير قادرة على صياغة سياسة دفاعية موحدة ومستقلة. أي مشروع أوروبي لبناء قدرة دفاعية مشتركة يصطدم بقيودٍ بنيوية فرضها النظام الأطلسي، سواء من خلال البنية القيادية التي تترك القرار النهائي في يد أميركا، أو من خلال الاعتماد العسكري والتكنولوجي العميق على القدرات الأميركية.

الاحتواء المزدوج[51]

حتى الإنفاق الدفاعي الأوروبي المتزايد، الذي يُعرض كالتزامٍ جماعي لمواجهة روسيا، ينتهي في معظمه في السوق الأميركية. وبهذا المعنى، فإن الحلف لا يوفر الأمن فقط، بل يعيد تدوير الموارد الأوروبية وإنتاج التبعية الاقتصادية والعسكرية. إنه يضمن أن يظل القرار الأوروبي مقيدًا بمعايير الأمن الجماعي كما تحددها واشنطن، وليس وفق تقييمات المصالح الأوروبية الذاتية.

إضافة إلى ذلك، يسمح هذا الإطار لواشنطن بأن تكون الضامن والحَكم في أي انقسامات داخلية أوروبية، مانعة أي مشروع قاري مستقل قد يُنافسها في إدارة النظام العالمي. في جوهره، يعمل الناتو كعصا جيوسياسية مزدوجة الاستعمال: تردع روسيا عبر تطويقها عسكريًا وتشل طموحات أوروبا لتأدية دور مستقل.

في ضوء هذه المعطيات، يصبح النقاش حول الناتو أبعد بكثيرٍ من قضية عضوية أو دفاع مشترك. إنه سؤال عن شكل النظام الدولي نفسه: هل ستظل أوروبا ساحة

51. الصورة على الرابط: https://democraticac.de/?p=99206

تنافس للقوى الكبرى، أم تتمكن يومًا من بناء مقاربة مستقلة ومتوازنة تحفظ مصالحها وتمنحها صوتًا في صياغة المستقبل العالمي؟

رابعًا: الحرب الأوكرانية والنظام العالمي الجديد، الولادة المؤجلة

منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، بدا واضحًا أنها ليست مجرد نزاع حدودي تقليدي، بل تُعد مسرحًا لصراعٍ استراتيجي أكبر يعيد تشكيل موازين القوى الدولية[52].

في هذا السياق، يظهر أن أحد الأهداف الضمنية والأكثر خطورة لهذا الصراع هو استنزاف روسيا وأوروبا معًا، بحيث تخرجان منهكتَين اقتصاديًا وعسكريًا، وتفقدان قدرتهما على تأدية أي دور مستقل أو مؤثر في صياغة النظام العالمي الجديد.

روسيا، على الرغم من كونها قوة نووية كبرى ووريثة لإمبراطورية شاسعة النفوذ، تجد نفسها اليوم غارقة في حرب طويلة الأمد، تستنزف مقدراتها المالية، مواردها البشرية، وصورتها الدولية. شلت العقوبات الغربية قطاعات اقتصادية حيوية، وجعلت موسكو أكثر اعتمادًا على شراكات غير متكافئة مع الصين والهند وإيران، ما يحد من استقلال قرارها الاستراتيجي. وفي حال استمرار الحرب أو حتى الوصول إلى تسوية هشة، ستظل روسيا منشغلة بإعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية، ما يجعلها بعيدة عن تأدية دور قيادي في النظام الدولي المقبل.

في المقابل، أوروبا بدت موحدة ظاهريًا في مواجهة موسكو، لكنها دفعت ثمناً باهظاً. الإنفاق الدفاعي المتسارع أنهك الميزانيات العامة، وأدى إلى اقتطاعات في الإنفاق الاجتماعي، بينما خلقت أزمات الطاقة وتضخم الأسعار احتقانات سياسية داخلية وتباينات بين دول الاتحاد. الأهم أن الاعتماد المتجدد على المظلة الأمنية الأميركية قضى على أي طموح جدي ببناء سيادة استراتيجية أوروبية مستقلة. تخرج أوروبا في هذا السياق من الحرب أقل تماسكًا، أقل استقلالية، وأكثر هشاشة أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الاستنزاف المزدوج يُقصي فعليًا روسيا وأوروبا معًا من قائمة اللاعبين المرشحين للمشاركة في صياغة النظام العالمي الجديد، ما يترك الساحة عمليًا أمام قوتَين: الولايات المتحدة والصين. لكن تظهر هنا مفارقة إضافية، على الرغم من صعودها الاقتصادي الهائل، لا تزال الصين تفتقر إلى النفوذ العسكري العالمي المتكافئ مع الولايات المتحدة. لا ينافس أسطولها البحري بعد، وإن كان في طور البناء، القدرة الأميركية على نشر القوى واستعمال القوة في أي مكان في العالم.

أضف إلى ذلك أن إدارة ترامب، من خلال سياسة التعرفات الجمركية والحرب التجارية، نجحت إلى حد كبير في كبح جماح النمو الصيني ومنع تحوّله إلى تفوق تقني وهيكلي

52. بسمة جمال خلف خميس وآخرون، إشراف أحمد وهبان، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2023.

شامل. وحتى اليوم، لا يمكن القول إن الصين ند حقيقي متكافئ مع الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي، على الرغم من كونها المرشح الأقوى على المدى الطويل[53].

وبهذا المعنى، يمكن القول إن الولايات المتحدة، من خلال إدارة الحرب الأوكرانية ومن خلال أدوات مثل الناتو، نجحت في تأخير ولادة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وأبقت النظام أحادي القطب قائمًا، وإن كان مترنحًا. تدخّلها الحاسم في الحرب الإيرانية - الإسرائيلية وإنهاؤها بسرعةٍ، دليل إضافي على قدرتها على فرض إرادتها ومنع تمدد النزاعات بما يهدد استقرار النظام الذي تديره.

إن الحرب الأوكرانية، بهذا التحليل، لم تكن مجرد صراع جغرافي سياسي في أوروبا الشرقية، بل كانت أداة استراتيجية لإعادة رسم التوازنات الدولية، وتثبيت استمرار القيادة الأميركية للعالم، ولو إلى حين.

استمرار القيادة الأميركية للعالم، ولو إلى حين[54]

53. Min Ruiming, Does Trump's Tariff Make America Great Again? An Empirical Analysis of US–China Trade War Impact on American Business Formation 2018–2025, arXiv, Cornell University/Cornell Tech, June 1, 2025

54. الصورة على الرابط: https://www.nbanews.net/world/39166

الخلاصة

في ضوء ما سبق، يتبيّن أن الحرب الروسية – الأوكرانية لم تكن مجرد نزاع حدودي بين دولتَين جارتَين، بل لحظة كشف استراتيجي أعادت تعريف العلاقة المعقدة بين حلف الناتو وأوروبا، وأثّرت عميقًا في بنية النظام الدولي. لقد طرحت هذه الحرب سؤالاً مركزيًا عن قدرة الناتو على الحفاظ على أمن أوروبا، وكشفت هشاشة مفهوم السيادة الاستراتيجية الأوروبية في مواجهة حقائق الاعتماد الأمني والسياسي على الولايات المتحدة.

في معالجة الإشكالية المطروحة: كيف أعادت الحرب تعريف العلاقة بين الناتو وأوروبا وما هي تأثيراتها في توازن القوى الإقليمي والدولي؟ برزت ثلاثة محاور أساسية:

أولاً، من الناحية النظرية، برزت أطر قديمة - جديدة لإدارة الصراع. على الضفة الغربية، عادت عقيدة الاحتواء التي صاغها جورج كينان إلى الواجهة، وإن بصيغةٍ مُحدّثة تُراعي المرونة والتحالفات الإقليمية، وتركز على تطويق روسيا من دون مواجهة مباشرة. على الضفة الأخرى، تمظهرت رؤية ألكسندر دوغين الأوراسية كإطارٍ أيديولوجي للصراع، تؤكد البعد الحضاري والروحي لروسيا وتبرر هجومًا استباقيًا لحماية مجالها الحيوي. الحرب في أوكرانيا جسدت هذا الاشتباك النظري على الأرض، محولة الفضاء الأوراسي إلى مسرح مواجهة بين استراتيجيات ردع غربية وهجوم أوراسي.

ثانيًا، على الصعيد الأوروبي الداخلي، أثرت الحرب في التماسك السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من وحدة الصف الظاهرية في دعم أوكرانيا، كشفت الخلافات العميقة بين دول الشرق والغرب حول حجم الدعم، العقوبات والإنفاق العسكري. عززت الحرب من اعتماد أوروبا على المظلة الأمنية الأميركية وهكذا، بدا مشروع السيادة الاستراتيجية الأوروبية أكثر هشاشة في ظل الحاجة إلى الردع الجماعي الذي يقدّمه الناتو بقيادة أميركا.

ثالثًا، على مستوى توازن القوى الدولي، ساهمت الحرب في استنزاف روسيا وأوروبا معًا. روسيا غارقة في حرب طويلة الأمد استنزفت مواردها الاقتصادية والعسكرية وأفقدتها بعضًا من نفوذها التقليدي، أما أوروبا فدفعت تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية نتيجة تضخم الأسعار وأزمات الطاقة والإنفاق الدفاعي المتزايد. هذا الاستنزاف المتبادل يُضعف الطرفَين كمرشحَين لتأدية دور مستقبلي أو قيادي في النظام العالمي الجديد، ويُبقي الساحة مهيأة للولايات المتحدة لتستمر كقوةٍ مسيطرة، وإن كانت تواجه تحديًا صاعدًا من الصين.

لكن المفارقة هنا أن الصين، على الرغم من صعودها الاقتصادي الكبير، لا تزال تفتقر إلى القدرات العسكرية والانتشار العالمي المتكافئ مع الولايات المتحدة، في حين تعمل واشنطن بفعاليةٍ لاحتواء طموحاتها، كما أظهرت سياسات التعريفات الجمركية والحرب التجارية، وحتى الدور الأميركي الحاسم في إنهاء الحرب الإيرانية - الإسرائيلية الأخيرة. هذا يُرجح أن ولادة نظام عالمي متعدد الأقطاب ستظل مؤجلة، وأننا أمام استمرار نظام دولي أحادي القطب، لكن أكثر اضطرابًا وتنافسية.

في الختام، يمكن القول إن الحرب الروسية - الأوكرانية أعادت تفعيل نظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكية، وأظهرت حدود مشروع أوروبا المستقلة، وأظهرت دور الولايات المتحدة الأميركية في الناتو كضابط إيقاع لأداء الحلفاء، ورادع للخصوم معًا. إنها لم تُسرّع في بناء نظام عالمي جديد، بل أعاقت تشكّله، تاركة أسئلة مفتوحة حول مستقبل الأمن الأوروبي، توازنات القوى وشكل النظام الدولي في العقود المقبلة.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

1. بسمة جمال خلف خميس وآخرون، إشراف أحمد وهبان، تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الأوروبي، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2023.
2. دوغين ألكسندر، أسس الجيوبوليتيك الأوراسية، ترجمة المركز الروسي للدراسات الاستراتيجية، موسكو، 2020.
3. سعد باسم، مستقبل حلف شمال الأطلسي في ظل تهديد بعض الدول بالانسحاب منه، بحث عسكري، الجيش اللبناني، 2022.
4. عبد الجبار إسماعيل إبراهيم، العلاقات الروسية وحلف الناتو: دراسة في التعاون والصراع، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 69، 2025.
5. عبد الشافي عصام، الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2022.
6. وزارة الدفاع الأميركية، تقرير عن استراتيجية الناتو ما بعد قمة واشنطن، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، القاهرة، 2000.

روابط الإنترنت باللغة العربية

1. الموقع الرسمي للناتو، على الرابط:
ttps://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52044.htm
2. فلمستروم آندي، العقيدة النووية عند روسيا والناتو وأهمية تطبيق قواعد الاشتباك، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2023على الرابط:
https://www.europarabct.com/?p=87286
3. أبو العُلا عبد الرحمن، ألكسندر دوغين... فيلسوف بوتين وعقله المدبر، الجزيرة نت، 23 آب 2022، على الرابط:/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/23
4. الجزيرة نت، دول حلف الناتو تتعهد بزيادة الإنفاق الدفاعي، 25 حزيران 2025.
5. خطاب بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن، 2007، الكرملين، على الرابط:
http://en.kremlin.ru/events/president/transcripts/24034
6. الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ما هي نبوءات جورج كينان حول حرب أوكرانيا؟، على الرابط: https://apa-inter.com/post.ph
7. زين العابدين أحمد، التغيير في العلاقات العسكرية الأميركية-الأوروبية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، على الرابط: https://ncmes.org

8. مارك روته، الأمين العام لحلف الناتو، تصريح إعلامي، أوروبا ليس لديها بديل عن المظلة النووية الأميركية، قناةRT Arabic، نيسان 2025.
9. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الناتو، تداعيات أي انسحاب أميركي محتمل من الحلف؟، 2025، على الرابط: https://www.europarabct.com/?p=71150
10. وحدة الدراسات والتقارير، الدفاع الأوروبي في اعقاب البريكست، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، على الرابط: https://wp.me/p8HDP0-bDA
11. وزارة الخارجية التركية، انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، أنقرة، 2022، على الرابط: https://www.mfa.gov.tr/nato
12. الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ما هي نبوءات جورج كينان حول حرب أوكرانيا؟، على الرابط: https://apa-inter.com/post.ph
13. زين العابدين أحمد، التغيير في العلاقات العسكرية الأميركية - الأوروبية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، على الرابط: https://ncmes.org
14. مارك روته، الأمين العام لحلف الناتو، تصريح إعلامي، أوروبا ليس لديها بديل عن المظلة النووية الأميركية، قناة RT Arabic، نيسان 2025.
15. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الناتو، تداعيات أي انسحاب أميركي محتمل من الحلف؟، 2025، على الرابط: https://www.europarabct.com/?p=71150
16. وحدة الدراسات والتقارير، الدفاع الأوروبي في اعقاب البريكست، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2020، على الرابط: https://wp.me/p8HDP0-bDA
17. وزارة الخارجية التركية، انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، أنقرة، 2022، على الرابط: https://www.mfa.gov.tr/nato.tr.mfa

باللغة الأجنبية

1. Clover C., Black Wind, White Snow: The Rise of Russia's New Nationalism, Yale University Press, 2016.
2. European External Action Service, EU Strategic Compass for Security and Defence, Brussels: EU, 2023.
3. Jason W. Davidson, NATO after Russia's Invasion of Ukraine: Threat Perceptions and Major Defence Decisions, Georgetown University Press, Washington DC, 2024.
4. Judy Dempsey, Is European Strategic Autonomy Over?, Carnegie Endowment for International Peace, January 19, 2023.
5. Kaplan L. S., NATO and the United States: The Enduring Alliance, Twayne Publishers, New York, 1999.
6. Kennan, G., The Sources of Soviet Conduct, Foreign Affairs, Vol 25, Issue 4, New York, 1947.

7. Mackinder H. J., The Geographical Pivot of History, The Geographical Journal, Vol. 23, Issue 4, 1904.
8. Metin Aksoy, Onur Limon, and Elif Gürdal Limon, Strategic Flashpoints: NATO's Containment of Russia in the Black Sea and Arctic Regions, Codrul Cosminului Journal, Vol.30, Issue 2, December 2024.
9. Min Ruiming, Does Trump's Tariff Make America Great Again? An Empirical Analysis of US–China Trade War Impact on American Business Formation 2018–2025, arXiv, Cornell University/Cornell Tech, June 1, 2025.
10. North Atlantic Treaty Organization, The North Atlantic Treaty, NATO Official Text, Brussels, 1949.
11. Perotto Gabriella, The Legal Framework of the EU Defence Industry and the Pursuit of Strategic Autonomy, European Papers, Vol. 8, Issue 1, 2023.
12. Sloan S. R., Permanent Alliance? NATO and the Transatlantic Bargain from Truman to Obama, Continuum, New York, 2020.
13. Stokesbury J. L., A Short History of World War II, Harper Perennial, New York, 1990.
14. Tsygankov A. P., Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity, Rowman & Littlefield, Maryland, 2016.

روابط الإنترنت باللغة الأجنبية

1. Burr William, Thirtieth Anniversary of NATO's Dual-Track Decision, The Road to the Euromissiles Crisis and the End of the Cold War, National Security Archive, G. Washington University, 2009, https://nsarchive2.gwu.edu
2. CBS News Staff, A Guide to Trump's Past Comments about NATO, CBS News, February 6, 2017, https://www.cbsnews.com/news/trump-nato-past-comments.
3. Macron Emmanuel, Interview by The Economist, November 7, 2019. Quoted in Pierre-Alain Ribes, Reuters, November 7, 2019, https://www.reuters.com/article/worldNews/idUSKBN1XH1H6.
4. Map Of The Cold War Between the US and USSR, http://resourcesforhistoryteachers.pbworks.com
5. Sperling James, and Mark Webber, NATO and the Ukraine War: The Return to Collective Defence, European Journal of International Security, Vol. 8, Issue 1, 2023, https://doi.org/10.1017/eis.2022.24.

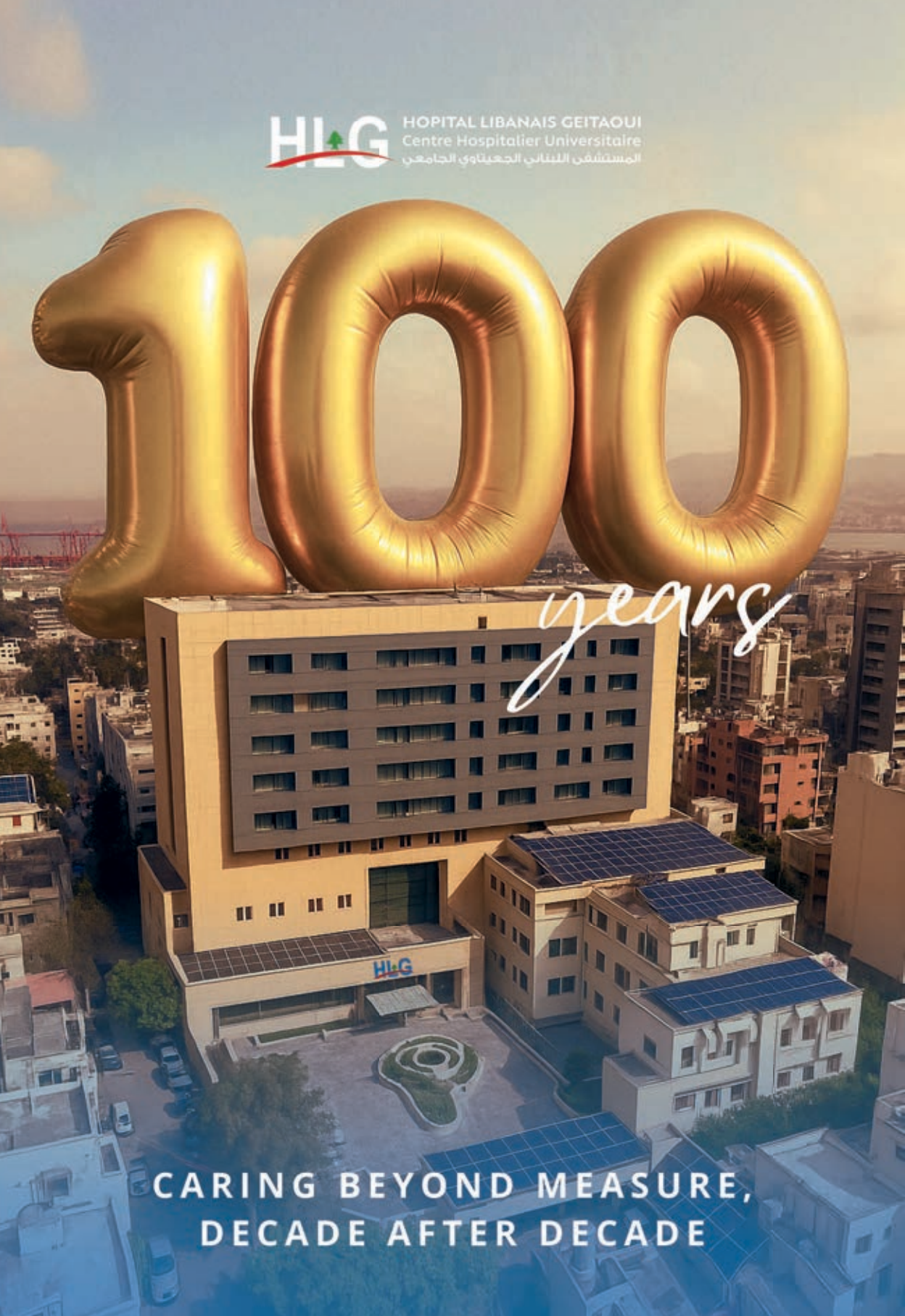
HLG
HOPITAL LIBANAIS GEITAOUI
Centre Hospitalier Universitaire
المستشفى اللبناني الجعيتاوي الجامعي
100
years
CARING BEYOND MEASURE,
DECADE AFTER DECADE

FAKE
NEWS

الأخبار المفبركة
ودورها في تشكيل الرأي العام

المقدم حسين مظلوم

المقدمة

تجتاح العالم اليوم ثورة في مجالات وسائل الاتصال والتواصل لم تشهدها البشرية في تاريخها، إذ تمكنت بفضل مكوناتها التقنية المتطورة، ومفاعيلها الثقافية والإنسانية والسياسية والاقتصادية، من تحويل العالم إلى ما يشبه القرية الكونية، حيث أزيلت الحواجز والحدود بين الأمم والشعوب، وأخذت المجتمعات الإنسانية تتفاعل بسرعةٍ مذهلة، مع كل خبر أو صورة أو حدث يقع في بقعة من بِقاع العالم، مهما كانت نائية.

بعد التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإعلام، أصبح عرض الصورة مع الصوت، أو عرض المعلومات بطريقةٍ ما، فناً ووسيلة للتأثير في الجماهير بشكلٍ إيجابي أو سلبي تجاه شخص أو قضية ما لتحويلها إلى قضية رأي عام. فقد أصبحت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من أهم وسائل التأثير في الجماهير وأخطرها، عبر نشر الأخبار المفبركة والمعلومات المغلوطة لخلق حالات التمرد والثورات، أو للدفع باتجاهاتٍ معينة لتأمين ظروف ملائمة لأصحاب القرار لخدمة أهداف سياسية، اقتصادية أو عسكرية.

استنادًا إلى هذه الثورة في ميدان وسائل الاتصال تتجه دول العالم اليوم إلى التركيز على الرأي العام، إذ تتسع دائرة الدول التي تعد هذا العامل عنصرًا فاعلًا في الحياة السياسية. وقد تأثر هذا التحول بجملةٍ من التطورات السياسية، تمثلت في بعض وجوهها في الترويج للقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وسواها من المبادئ التي تتطلع الشعوب إلى اعتمادها أساسًا لأنظمتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

في ظل التدفق الهائل للمعلومات وتسارع تناقل الأخبار المفبرَكة، يطرح هذا المقال إشكالية حول تأثير الأخبار المفبرَكة في تكوين الرأي العام وتوجيهه، ما يدفعنا إلى طرح الأسئلة الآتية: ما العلاقة بين الأخبار المفبرَكة والرأي العام؟ وكيف يتم استخدامها

لتوجيه الرأي العام من أجل إحداث تغييرات في بنية المجتمعات داخل الدول المستهدفة؟ وتبرز الأهمية في حداثة الموضوع الذي تعالجه وحيويته كونه يثير الجدل الواسع، فقد تعرضت المؤسسات والدول في الآونة الأخيرة ولا تزال للعديد من الحملات الإعلامية والأخبار المفبرَكة لتأليب الرأي العام الوطني حول أدائها خلال فترات زمنية متفاوتة. والهدف هو توضيح مفهومَي الرأي العام والأخبار المفبرَكة وشرحهما، وتسليط الضوء على العلاقة بينهما لتكوين مفهوم شامل وواضح حول طرق توجيه الرأي العام وأساليبه، في ظل التطور الهائل في مجالات التواصل والاتصال حول العالم.

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات، تم تقسيم المقال إلى قسمَين. يتناول القسم الأول الأخبار المفبرَكة والرأي العام في الشق النظري منهما، لنتطرق في القسم الثاني إلى دور الأخبار المفبرَكة في تشكيل الرأي العام، وكيفية تأثر الجمهور بوسائل وأساليب مدروسة لتوجيهه في اتجاهات محددة، ومخطط لها مسبقًا لإحداث تغييرات جوهرية في سلوك الأفراد داخل المجتمع تجاه قضية معينة، إضافة إلى الخلاصة العامة.

القسم الأول

مفهوم الأخبار المفبرَكة ومفهوم الرأي العام

يقترن قِدَم الأخبار المفبرَكة وتاريخها بقِدَم الأخبار نفسها وعملية صناعة الأخبار وتاريخها بحد ذاتها. ففي نهاية القرن التاسع عشر، انتشر مصطلح الصحافة الصفراء[1] التي تعتمد مبدأ تضخيم الحقائق والمبالغة فيها ومحاولة تشويهها وفق مصالح معينة، تكون إما ضد أشخاص معينين أو في سبيل مصالح سياسية أو اقتصادية أو حتى مجتمعية. يجسد هذا المصطلح مفهوم الأخبار المفبرَكة التي تهدف إلى إثارة الرأي العام لزيادة عدد المبيعات وإشاعة الفضائح باستخدام أساليب الانحياز بعيدًا عن المصداقية والشفافية والموضوعية المهنية.

مصطلح الأخبار الكاذبة fake news يغطي طيفًا واسعًا من الظواهر، فهو يشمل المعلومات المضللة غير المقصودة misinformation التي تُنشر عن جهل، والتضليل المتعمد disinformation المصمم لتبديل الحقائق أو توجيه الجمهور، وكذلك السخرية والبارودية التي قد تساء قراءتها خارج سياقها. كما يتضمن المحتوى المعدل أو المفبرك من صور مرممة ومقاطع صوتية معدلة إلى مقاطع فيديو اصطناعية متقدمة تعرف بالديب فيك deep fake إضافة إلى عناوين جذابة تشجع على النقر clickbait ومقالات مزورة بالكامل.

تاريخيًا، الأخبار غير الصحيحة ليست وليدة المنصات الرقمية، فقد رافق التلاعب بالمعلومات المجتمعات منذ اختراع الطباعة، عبر المنشورات الدعائية، والجرائد الصفراء، والبث الإذاعي المدبلج. الجديد اليوم هو السرعة والنطاق والتقنية: وسائل التواصل الاجتماعي والخوارزميات تمنح المحتوى المثير قدرة وصول فورية ومركزة، وتقنيات توليد المحتوى تقلص تكلفة صناعة معلومات مزيفة وتزيد من إمكانيات التمويه. بهذا الشكل تتداخل سرعة الانتشار مع آليات الاستهداف الدقيقة، فيصبح من الممكن لرسالةٍ مزيفة أن تصل بسرعةٍ وتركيز إلى شرائح محددة من الجمهور وتتعزز عبر دوائر التأييد echo chambers.

كما أن تأثير الأخبار الكاذبة على الرأي العام يتجلى بعدة مسارات: أولاً، تضعف ثقة الجمهور بالمؤسسات الإعلامية والحكومية عندما تتشابك الحقيقة مع الكذبة، ما يولد سلوكًا تشكيكيًا أو استسلامًا للمعلومات المريحة بدلاً من السعي وراء الحقائق. ثانيًا، تغذي تكتيكات التضليل الاستقطاب السياسي والاجتماعي عبر تقوية الانتماءات الجماعية. ثالثًا، تؤثر مباشرة على قرارات الناس من خيارات الانتخاب إلى سلوكيات

1. هي صحافة غير مهنية ساعد على نشوئها الناشر والصحفي الأميركي ويليام راندولف هيرست (1863- 1951)، سميت بالصحافة الصفراء نظرًا لأنها كانت تطبع على أوراق صفراء رخيصة الثمن.

الصحة العامة خصوصًا عندما تقدم المعلومات المزيفة بصيغةٍ عاطفيةٍ أو متكررةٍ تجعلها تبدو مألوفة وموثوقة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة أمثلة عملية تبين كيف يمكن للأخبار الكاذبة أن تشكل تصورًا عامًا: حملات التضليل خلال انتخابات عامة أثارت جدلاً واسعًا، وانتشار معلومات مضللة خلال جائحة كوفيد-19 أثر في قبول اللقاحات وسلوكيات الوقاية، وفي سياقات احتجاجية واجتماعية أثرت الشائعات والقصص الملفقة على مسارات التحشيد والردود الرسمية. لا يُقصد بهذه الأمثلة الاستشهاد بحالةٍ واحدة بعينها بقدر ما هو توضيح النمط: عندما تتلاقى كل من السرعة، التقنية والروايات العاطفية، يصبح الرأي العام أرضًا خصبة لتشكل تصورات قد لا تستند إلى وقائع متماسكة.

أولاً: تعريف الأخبار المفبركة

وفق تعريف جامعة كامبردج، فإن الأخبار المفبرَكة هي أخبار أو مواضيع أو خدع تم اختلاقها من أجل تضليل أو خداع القراء، وعادة يتم اختلاق هذه القصص للتأثير في آراء الناس أو الدفع من أجل تنفيذ أجندة سياسية أو التسبب بإرباكٍ معين. يمكن أن تخدع المواضيع الإخبارية المفبرَكة الأشخاص عبر الظهور بأنها مواقع إلكترونية موثوقة أو عبر استخدام أسماء وعناوين مشابهة لوكالاتٍ إخبارية، تتمتع بسمعةٍ جيدة ومصداقية في الأوساط الإعلامية.

أشارت خبيرة محو الأمية الإعلامية مارتينا تشابمان[2] إلى أن هناك ثلاثة عناصر تميز الأخبار المفبرَكة وهي: عدم الثقة، التضليل والتلاعب. فالأخبار المفبرَكة ليست جديدة، لكنها أصبحت موضوعًا بالغ الأهمية في العام 2017، بعد أن أتاحت الإنترنت طريقة جديدة تمامًا لنشر المعلومات والأخبار، ومشاركتها واستهلاكها في ظل مقدار قليل جدًا من المعايير القانونية أو معايير التحرير التي تلتزم بها وسائل النشر التقليدية ووسائل الإعلام.

في عصر تتقاطع فيه السرعة الرقمية مع الانتشار الواسع للمحتوى، باتت المعلومات غير الدقيقة قادرة على إحداث نتائج موضوعية ملموسة — من تغير سلوكيات صحية إلى تقلبات اقتصادية وخلافات سياسية عميقة. وقد عرفت منظمات صحة عامة عالمية هذا الانتشار بأنه «وباء معلوماتي» يستلزم استجابة منهجية، لأن الخطر لا يكمن في المعلومة الخاطئة بحد ذاتها فقط، بل في قدرتها على الانتشار بسرعةٍ وبشكلٍ مركز[3].

2. خبيرة في مجال محو الأمية الإعلامية والمشاركة الرقمية، قامت بتقديم المشورة والتوجيه لمجموعةٍ من المنظمات البريطانية والأوروبية في مجالات الخدمة العامة والسلطات التنظيمية الوطنية ومنظمات البحث والسياسة العامة.

3. World Health Organization. (2020, September 23). Managing the COVID-19 infodemic: Promoting healthy behaviors and mitigating the harm from misinformation and disinformation.

الأخبار المفبرَكة fabricated news هي كل محتوى إعلامي مصمم أو محرف بطريقةٍ تقدم معلومات غير صحيحة أو مضللة إلى الجمهور، سواء بُيت هذه المواد عمدًا لخداع المتلقي أم نُشرت عن جهل أو سهو. يمكن تفصيل أنماطها الأساسية إلى أربعة أنواع رئيسة:

1) معلومات مغلوطة: misinformation أخطاء أو ادعاءات غير دقيقة تنتشر من دون قصد خداعي.

2) معلومات مضللة: disinformation محتوى معد عمدًا لنشر كذبة أو توجيه الرأي.

3) محتوى ساخر أو بارودي قد تفهم رسالته خطأً خارج سياقها.

4) محتوى محرف أو معدل تقنيًا مثل التزوير الصوتي أو المرئي والديب فيك deep fake الذي يستَخدم لخلق أدلة زائفة أو تشويه صور الأشخاص. وهذه الفئات تتداخل في الشكل والنتيجة أحياناً، لكن كل نمط له خصائصه التوضيحية والتقنية[4].

الفرق الجوهري بين misinformation وdisinformation يكمن في النية وراء النشر: الأولى خطأ أو تصديق خاطئ ينشر من دون قصد بهدف الضرر أو الخداع، بينما الثانية تقترن بقصدٍ محدد لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية عبر الخداع المتعمد. مع ذلك، النتيجة العملية قد تتشابه بينهما؛ فكلاهما قد يقوي سردية زائفة أو يضعف ثقة الجمهور بالمصادر الموثوقة. ولذا فإن الاستجابة الفاعلة تتطلب تمييزاً تحليليًا بين النوايا لتحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية وبين آليات الانتشار والتأثير للتدخل التقني والتربوي.

1. أشكال الأخبار المفبرَكة

جعلت شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من عملية نشر المعلومات على أي موقع إلكتروني أمرًا في غاية السهولة، مع إمكان وصول هذه الأخبار إلى أعداد كبيرة من الجماهير. ومع استقاء الكثير من الأشخاص حاليًا أخبارهم من مواقع التواصل الاجتماعي، استخدم العديد من الناشرين ومحرري المحتوى هذا الأمر لصالحهم، من أجل التأثير في الرأي العام لغايات سياسية بالدرجة الأولى أو مصلحية متعمدة. إذ ثمة أشكال مختلفة من الأخبار المفبرَكة أو المضللة التي نحتاج إلى معرفتها، وهي:

Clickbait: عبارة عن مواضيع أو قصص مفبرَكة تهدف إلى كسب المزيد من الزوار لموقع إلكتروني محدد، وزيادة عائدات الإعلانات الخاصة بالموقع.[5] وتَستخدم مواضيع Clickbait عناوين مثيرة للانتباه لزيادة نسبة القراء أو المتصفحين على حساب الحقيقة والمصداقية.

4. Tomes N, Parry MS., What are the historical roots of the COVID-19 infodemic? Lessons from the past, Health Evidence Network, Synthesis Report, No. 77. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK585504.

5. Explained: What is False Information (Fake News) متوافر على الموقع: www.webwise.ie/teachers، الإنترنت، الدخول في 2025/3/6.

الصحافة القذرة: في بعض الأحيان، قد ينشر الصحفيون موضوعًا يحتوي على معلومات غير موثوق بها أو من دون التحقق من جميع حقائقه من أجل تضليل الجماهير، وكسب الشهرة أو المنفعة الخاصة، من خلال إثارة الجمهور المستهدف وجذب انتباهه نحو مسألة محددة بطريقةٍ لاواعية.

العناوين المضللة: يمكن تشويه القصص التي قد لا تكون مفبركة بالكامل باستخدام عناوين مضللة أو مثيرة. تنتشر هذه الأنواع من الأخبار بسرعة على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، حيث يتم عرض العناوين الرئيسة أو مقتطفات صغيرة من المقالة الكاملة فقط من أجل جذب انتباه الجمهور.

الأخبار المنحازة: ينجذب الكثير من الناس إلى الأخبار أو القصص التي تشبه معتقداتهم أو تحيزاتهم، ويمكن للأخبار المفبركة أن تستغل هذه الانحيازات، لإيصال رسائل إلى جمهور محدد أو تعزيز وجهة نظر متحيزة أو قضية أو أجندة سياسية معينة ضمن إطار الحرب النفسية.

2.مصادر الأخبار المفبركة

حاليًا يستقي الكثير من الناس الأخبار من شبكات التواصل الاجتماعي والإنترنت، وغالبًا ما يكون من الصعب معرفة ما إذا كانت القصص موثوقة أم لا. فقد ساهم التدفق الهائل للمعلومات وعدم الإلمام بكيفية عمل الإنترنت من قبل المستخدمين في زيادة أعداد المواضيع المفبركة وانتشارها بشكلٍ مضطرد، بحيث تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في زيادة انتشار هذا النوع من القصص وتعدد مصادرها، وهي يمكن أن تكون:

أخبار الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي التي تسعى إلى إبداء الإعجاب أو زيادة عدد المتابعين للصفحات الناشرة، هي أبرز المنصات الرئيسة المستخدمة لنشر الأخبار المفبركة. فالهدف منها هو تجميع أكبر نسبة مشاهدات لكي يصبح الخبر متداولاً، أو تسجل القناة المعلِنة أكبر نسبة متابعة لها لتضمن بذلك دخلًا ماليًا في بعض الأحيان، بغض النظر عن المصداقية والشفافية.

مصادر غير موثوقة بحيث يمكن انتشار الأخبار المفبركة من خلال تتبع مواقع متخصصة في نشر الإشاعات والكلام المتداول عن الأوساط الفنية أو الأوساط السياسية. تعتمد هذه المواقع على المشاهدات غير الدقيقة والصور الملتَقطة بشكل عفوي للمشاهير من قبل الصحفيين المتتبعين لهم وإصدارها كسبق صحفي أو صور حصرية تعتمد التعليق على الصورة.

الصحف والمواقع الإخبارية التي تهدف إلى نشر صور ومواقف لأشخاص أو جهات، والتعليق عليها بشكل مختلف تمامًا عن المغزى الحقيقي للصورة أو الموقف أو الرأي

للشخص المعلَن عنه أو الجهة التي تتعلق بها هذه الأخبار. وذلك وفقً سياسات المواقع الإخبارية وانتماءاتها، ومواقف الجهات أو الأشخاص الذين يكونون محور اهتمام الصحفيين والمتابعين.

ثانيًا: مفهوم الرأي العام

ارتبط الرأي العام بالمجتمع الإنساني حيثما وجد، إلا أنه لم يتبلور بشكلٍ علمي إلا في ثلاثينيات القرن الماضي، بعد تأسيس معهد غالوب لقياس الرأي العام في أميركا في العام 1935. وتطور المفهوم عبر السنين، حتى أصبح قوة مسيطرة في المجتمعات الحديثة، نتيجة انتشار التعليم، وزيادة وعي الجماهير بالقضايا الدولية، والتطور التقني لوسائل الإعلام الجماهيرية، التي أسهمت في سرعة انتشار المعلومات والأفكار وتدفقها.

يعد الرأي العام نتاجًا متبادلاً بين مواقف أفراد أو مجموعات تجاه قضايا عامة قابلة للنقاش، وليس مجرد مجموع آراء منعزلة؛ إذ تتشكل هذه المواقف عبر تفاعل بين المعلومات المتاحة، الهياكل المؤسسية، والعمليات الثقافية. كما يفيد مفهوم الفضاء العام عند هابرماس بأن مكان تداول الآراء أو المنابر العامة يحدد إمكان بلورة رأي عام متماسك أو تفككه، لذلك يجدر بالبحث الجمع بين تعريفات كلا المجالَين لفهم الطابع الاجتماعي والسياسي للرأي العام[6].

6. Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society (T. Burger, Trans.). MIT Press.

تتكون ظاهرة الرأي العام عادة من أربعة عناصر مترابطة: الجمهور وهو عبارة عن مجموعات من المواطنين أو شرائحهم التي تتأثر وتتفاعل، القضايا وهي الموضوعات العامة التي تثير الاهتمام والنقاش، الزمان والمكان وهو سياق تطور الآراء والحدود الجغرافية والزمنية لتأثيرها، ووسائل التعبير كالمنابر الإعلامية، التقليدية والرقمية، والحوارات بين المواطنين. كل عنصر يعد وسيطاً لمدى صلابة الرأي العام أو هشاشته: فوجود وسائل تعبير متعددة ومفتوحة يعزز إمكان النقاش، بينما احتكار القنوات أو تشويه إطار النقاش يقوّض بلورته. تحليلات السلوك الانتخابي وسياسات الإقناع تشير إلى أن آليات التأطير framing والانتقاء الإعلامي تؤديان دوراً مزدوجاً في تشكيل ما يبدو رأياً عاماً[7].

كما تؤثر عوامل متعددة في تكوين الرأي العام: الإعلام التقليدي بحكم تراكمه المؤسساتي وإمكاناته في وضع أجندات، والإعلام الرقمي الذي يغير وتيرة الانتشار وآليات الاستهداف والتجميع، وتؤدي الثقافة والهوية والقادة والنخب أثراً مباشراً عبر الإرشاد والتأثير الرمزي. في البيئة الرقمية، تسمح بنية الشبكات ونماذج المشاركة والمشاركة المدفوعة بتسريع بلورة الآراء أو تقسيمها إلى تجمعات متوازية echo chambers، ما يجعل استراتيجيات الدبلوماسية الرقمية تتطلب فهمًا تقنياً وسلوكياً لآليات الانتشار والتضخيم[8]. لذلك، لا يمكن لأي تحليل جاد للدبلوماسية الرقمية أن يتجاوز دراسة طرق ولادة الرأي العام وأدوات قياسه والتأثير فيه.

1. تعريف الرأي العام وأنواعه

يتكون المصطلح من كلمتَين، وهما الرأي الذي يظهر درجة من الاقتناع الفكري التي تسمو على الانطباع، وتكاد تصل إلى درجة العقيدة لولا سهولة التأثير فيها وديناميكيتها، فهي أشد قوة من الإحساس ومن دون العقيدة. أما العام فتعني كل ما هو غير خاص، وتعبّر عن وجهة النظر الخاصة بالأمور العامة التي يشترك فيها أغلب أعضاء الجماعة في مجتمع أو دولة محددة[9].

عرفه الدكتور مختار التهامي بأنه الرأي السائد بين غالبية الشعب الواعية في فترة زمنية بالنسبة لموضوعٍ أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح الأغلبية، أو قيَمها الإنسانية مسًا مباشراً، إنه التعبير الحر عن آراء الناخبين أو من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، على أن تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير على السياسة[10].

---

7. Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of Communication, 43(4), 51–58. https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304. 25/8/2025.

8. Benkler, Y. (2006). The wealth of networks: How social production transforms markets and freedom. Yale University Press. 24/8/2025.

9. محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام كيف يقاس وكيف يساس وكيف يتنبأ وكيف يتطور، الطبعة الأولى، القاهرة، 1972، ص12.

10. مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1972، ص23.

أما الباحث الأميركي ليونارد دوب[11] المتخصص في مجال البروباغندا والحرب النفسية فقد عرف الرأي العام بأنه اتجاهات الناس ومواقفهم إزاء موضوع معين حين يكون هؤلاء الناس أعضاء في نفس الجماعة، ويرى أنه الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف، أو مسألة عامة تثير اهتمامهم، أو تتعلق بمصالحهم المشتركة. ونلاحظ أن الرأي العام يعبر عن قناعات مشتركة لأغلب أفراد المجموعة حول مسائل مختلفة.

على الرغم من اختلاف التعريفات، إلا أنه يمكن القول إن الرأي العام هو موقف تتبناه أغلبية أفراد جماعة ذات مصالح مشتركة، ويتشكل إزاء قضية ما بعد توافر المعلومات حولها وخضوعها للمناقشة واكتساب تأييد جماعة أخرى، فيصبح رأي الأغلبية الواعية، ويشكل عامل ضغط على السلطة لاتخاذ قرارات معينة تجاه تلك القضية. وهذا ما يجعله عرضة للعديد من العوامل التي تسعى إلى التأثير فيه واستمالته نحو اتجاهات محددة، تحقيقًا لأهدافٍ ومصالح سياسية أو اقتصادية.

11. ليونارد وليام دوب هو باحث وعالم أميركي متخصص في مجالات الحرب النفسية، تسلم إدارة الاستخبارات الخارجية التابعة للولايات المتحدة الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية.

2. أنواع الرأي العام وعناصره

يتأثر الرأي العام خلال عملية تكوينه بعدة عوامل تبدأ بالمرحلة التي تسبق ظهوره، وتعود لثقافة المجتمع، وقيَمه الفكرية والدينية، ثم يظهر لاحقًا تأثير جماعات الضغط والمصالح، وقادة الرأي والنخب الحاكمة، والزعامات ووسائل الإعلام. لذلك يصنف الرأي العام وفق عدد من المعايير المتعلقة بالجغرافيا، والزمن، ودرجة الوضوح، والتأثير، والقوة، والظهور، والثبات[12].

وفق المعيار الجغرافي يمكن أن نجد الرأي العام الوطني الذي يسود بين أفراد الشعب داخل الدولة تجاه قضية تتعلق بالمصلحة العامة، ثم الرأي العام الإقليمي الذي يظهر بين مجموعة شعوب ترتبط بمصالح مشتركة، فالرأي العام العالمي هو الذي يتشكل لدى مجموعة شعوب، أو دول تجاه قضية عالمية في فترة زمنية معينة دون وجود ترابط، أو مصالح مشتركة واضحة بينها.

وفق المعيار الزمني نجد الرأي العام المؤقت الذي يتشكل إزاء حدث مفاجئ، ويزول مع انتهاء الحدث. والرأي العام الدائم الذي يستند إلى القيم، والعادات، ما يجعله مستقرًا إلى حد كبير، ويسود في المجتمعات غير الديموقراطية والدول التي تعتمد الأنظمة السياسية الدكتاتورية أساسًا للحكم.

وفق معيار درجة الوضوح والتأثير، نجد الرأي العام الفعلي القائم فعلًا في وقت من الأوقات، ويتم التعبير عنه من خلال التحرك الشعبي، أو الجماعة تجاه مسألةٍ معينة. والرأي العام الكامن الذي لم يتبلور، ويتصف بالخوف والسلبية واللامبالاة لدى الشعب، فلا يتحرك على الرغم من وجود قضية تتطلب اتخاذ موقف معين، ثم الرأي العام الصريح الذي يظهر في الدول الديموقراطية[13].

اتفق معظم الباحثين على العناصر الرئيسة للرأي العام، أهمها: وجود جماعة، أو جمهور تربط بين أفراده مصالح مشتركة، ثم مسألة عامة تشكل موضع خلاف وتمس مصالح غالبية أفراد الجماعة، وتوفر الحقائق والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالقضية وإجراء مناقشات وجدل حولها من قبل الجماعات وقادة الرأي والنخب، أو وسائل الإعلام الذين يؤثرون بشكلٍ أساسي في تكوين الرأي العام.

يمكن التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو أي قضية من خلال عناصره، وينبثق من هذه العناصر نوعان من الرأي العام، يستند الأول إلى منظومة المجتمع الدينية، الثقافية والاجتماعية ويعرف بالرأي العام المستقر. أما الثاني فيعتمد التعقل

12.محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص 15.
13.عبد الله زلطة، الرأي العام والإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 20.

والتمحيص وينشأ عن الرغبة في التغيير ويسود في المجتمعات الديموقراطية وهو الرأي العام الديناميكي والمتحرك الذي يتغير مع الحقائق والمعلومات[14].

يستند الرأي العام إلى حرية الفكر والتعبير ويعتمد على المعلومات والحقائق، ويتأثر بقيمٍ وثقافة وعقيدة الجماعة التي يعبر عنها وطبيعة نظامها السياسي. كما يتأثر بالوضع الاقتصادي حيث ارتفاع نسبة الفقر، وظهور بعض الآفات الاجتماعية، وعدم النضج والوعي السياسي الكامل، وتذبذب مستوى الحريات العامة وتدني قدرة الأحزاب على الإسهام في بلورة الرأي العام.

وضع الباحثون مجموعة من الخصائص التي يتصف بها الرأي العام وتتعلق بمدى انتشاره، ورفضه أو قبوله للقضية، وثباته وقوته وشدته، وحجمه ومعقوليته، وعلاقته بالعواطف الإنسانية، التي تشير إلى تأثره الكلي بالمعلومات والحقائق المنقولة[15]. لذلك لا بد من تحديد العلاقة بين الأخبار المفبركة والرأي العام، وتحديد كيفية وقوع الرأي العام ضحية في شباك الأخبار المفبرَكة لتوجيهه ضمن أطر محددة.

14.شاهيناز طلعت، الرأي العام، القاهرة، 1983، ص 159.
15.سمير محمد حسين، الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص80.

FAKE
NEWS

القسم الثاني

الرأي العام والدبلوماسية في شِباك الأخبار المفبرَكة

يمثّل ظهور الأخبار المفبرَكة Fake News والمعلومات المضللة Disinformation التحدي الأكثر خطورة على فعالية نشر المعلومات في القرن الحادي والعشرين. ففي ظل الانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي، لم يعد الرأي العام العالمي يتشكل عبر القنوات الإعلامية الرسمية التي يمكن السيطرة على رسائلها، بل أصبح عرضة للتلاعب المنهجي عبر شبكات التضليل التي تسعى لإحداث استقطاب وتقويض ثقة الجمهور في المؤسسات الديموقراطية والحكومية[16]. إن طبيعة البيئة الرقمية، التي تمنح الأخبار الزائفة قدرة انتشار أسرع وأوسع من الحقائق، تستغل التحيزات الإدراكية لدى الجمهور، وتثير ردود أفعال عاطفية، ما يعزز من لولب الحصار المعلوماتي الذي يحيط بوعي المتلقي[17].

تتجلى خطورة هذا التحدي في كونه يهدد الأهداف الجوهرية للدبلوماسية الرقمية، وعلى رأسها الدبلوماسية العامة. فبدلاً من استخدام المنصات الرقمية لبناء صورة إيجابية للدولة والتواصل مباشرة مع الجماهير الأجنبية، تجد وزارات الخارجية نفسها مضطرة لتخصيص موارد ضخمة لمكافحة السرديات الخبيثة التي تستهدف نزع المصداقية عن مواقفها وسياساتها الخارجية. عندما يصبح من الصعب التمييز بين المعلومات الحقيقية والزائفة، يتآكل رأس المال الدبلوماسي الأثمن وهو الثقة.

لمواجهة هذا الواقع، تحولت الدبلوماسية الرقمية إلى ما يطلق عليه «الجانب المظلم» منها، حيث لا يقتصر الدور على النشر الإيجابي، بل يشمل تطوير استراتيجيات الاتصال الاستراتيجي المضاد أيضًا Counter-Strategic Communication. تتضمن هذه الاستراتيجيات استخدام آليات تقنية متقدمة لرصد حملات التضليل وتفكيكها، وتوفير أدوات محو الأمية الإعلامية للجمهور، وبناء روايات بديلة قوية ومقنعة لا تكتفي بتكذيب الخبر الزائف بل تقدّم سردية متماسكة تستبدله في الوعي العام. إن نجاح الدبلوماسية في العصر الرقمي يعتمد بشكلٍ متزايد على قدرتها على بناء المرونة المعلوماتية لدى مجتمعاتها وحلفائها لمقاومة السموم الرقمية التي تهدد استقرار الرأي العام والتماسك الاجتماعي والقبول الدولي للسياسة الخارجية.

16. Seib, M. Crisis diplomacy in the age of social media. Palgrave Macmillan. 2020, p. 45

17. El-Masri, H. The digital dark age: Fake news and international relations. Routledge. 2022, p. 115

أولاً: الرأي العام بين السلطة ووسائل الإعلام

تنبهت الحكومات إلى ضرورة توظيف الإعلام لتبرير سياساتها والترويج لها من خلال السيطرة على المعلومات للتأثير في الرأي العام، وتستند العلاقة بين السلطة والرأي العام إلى محاولة كل منهما توظيف الآخر لخدمة أهدافه. بحيث تسعى السلطة إلى إخضاع الرأي العام لهيمنتها وتوجيهه لدعم سياساتها والحفاظ على شرعيتها، في حين يحاول الرأي العام الخروج على هيمنة السلطة والوقوف ندًا لها معتمدًا على وسائل الإعلام[18].

تهتم السلطة بالسيطرة على وسائل الإعلام نظرًا لدورها في التأثير على الجماهير، من خلال المعلومات التي تقدّمها عن مختلف القضايا، وتأتي السيطرة من خلال التدخل في محتوى الرسالة الإعلامية أو صياغة التشريعات التي تمنحها حق إصدار التراخيص، وأحياناً من خلال ملكية بعض وسائل الإعلام التي تتحدث باسمها لكي تسيطر على المعلومات التي ترغب في إيصالها أو حجبها عن الجمهور.

بغض النظر عن نوع نظام الحكم وشكله، توجد علاقة بين ما ترغب به الجماهير وما تفعله السلطة، لذا تبرز أهمية التعرف على ما يريده الشعب سواء أكانت في الديكتاتوريات أم الديموقراطيات، لكسب وده ورضاه وتحقيق الاستقرار، ولكي يشعر أفراد الشعب أنهم شركاء في صياغة السياسات. وهذه الشراكة هي فعلية إلى حد ما في الأنظمة الديموقراطية ومصطنعة في الأنظمة التسلطية الاستبدادية.

يلاحَظ أن السلطة سواء أكانت في الأنظمة الديموقراطية أم الديكتاتورية، وفي الوقت الذي يكون فيه الرأي العام سلبيًا أو كامناً تعمل على إبرازه وتسعى لمعرفته؛ كي تتمكن من تصحيح خطابها، وتبرز سياستها لتبقي نفوذها وهيمنتها على الشعب كي لا تتعرض للانهيار والانكماش، لأنها تستمد قوتها وجوهر وجودها من هذا الجمهور.

تؤثر وسائل الإعلام في الرأي العام في مرحلة تشكله أو عند نقله للسلطة فتعمد إلى تحويره ليصل خلافًا لما هو عليه[19]، وفي الأنظمة التسلطية حيث السيطرة التامة على وسائل الإعلام عبر أجهزة الدولة الرقابية والمخابراتية، يبرز تأثير السلطة في تكوين الرأي العام وتوجيهه بشكلٍ أكبر، لكنها قد لا تنجح دائمًا في إحداث التأثير اللازم بسبب الزخم الهائل من الرسائل الإعلامية، التي تستخدم في مجالات العمليات النفسية.

1. الأخبار المفبرَكة في إطار العمليات النفسية

اعتبر إمبراطور فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر نابليون بونابرت، أن حرب العقل أقوى من حروب الأسلحة، فهناك قوتان فقط في العالم: العقل والسيف، وعلى

18.حمد بدر، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص25.
19.المرجع السابق، ص40.

المدى الطويل، العقل دائمًا سينتصر على السيف[20]. وفي هذا الإطار تستخدم العمليات النفسية الوسائل الإعلامية والأخبار المفبرَكة كوسيلةٍ للتأثير في معنويات العدو وأفكاره وسلوكه، وإقناعه بأن لا جدوى من الاستمرار في الحرب، وأن الهزيمة أو الاستسلام هما الحل الوحيد.

يقول وزير الدعاية السياسية في عهد أدولف هتلر باول جوزف غوبلز: «إن أسلحتنا هي الاضطراب الفكري وتناقض المشاعر والحيرة والتردد والرعب الذي ندخله في قلوب الأعداء، فعندما يتخاذلون في الداخل وتهددهم الفوضى، تحين الساعة لنفتك بهم»[21]. بحيث يعتبر التضليل الإعلامي ونشر الأخبار المفبرَكة من أبرز وسائل العمليات النفسية الهادفة إلى خداع العدو، وإخفاء الحقائق عن أجهزة مخابراته، وتوجيه تقديراتها وجهودها إلى اتجاهات زائفة تؤدي إلى قرارات تخدم هدف المخطط.

تهدف الشائعة إلى زعزعة صفوف العدو وإفقاده الثقة بمؤسساته وحكامه، وتقويض الروح المعنوية لدى أبناء الشعب، من مدنيين وعسكريين. لذلك تؤدي دورًا مؤثرًا في العمليات النفسية، فهي كل خبر يحتمل الصدق، مجهول المصدر، وليس هناك من دليل على صحته، يتم تناقله وينتشر بسرعةٍ هائلة. وهنا يمكن أن تستخدم الأخبار المفبرَكة في إطار الشائعات لإحداث تغييرات في توجهات الرأي العام بخصوص قضية ما.

اعتبر المفكر الصيني صن تزو أن المأثرة ليست في خوض الحرب والانتصار في المعارك، إنما هي في تحطيم العدو من دون قتال. لذلك تعتَمد الأخبار المفبرَكة لإعداد الحملات الدعائية في كثير من الأحيان، بحيث تشكل الدعاية أبرز الأساليب التي تمرر الحرب النفسية أهدافها عبرها، وتحقق أغراضها بواسطتها. فالعمليات النفسية تستند إلى أساليب الأخبار المفبرَكة والدعاية الإعلامية التي تستخدم أسلحة العقل والعواطف لتحطيم معنويات العدو، وإضعاف إرادة القتال والصمود لديه.

إن الحروب النفسية المعتمدة على الحملات الدعائية، التي يمكن تمريرها بسهولةٍ عبر الشبكة العنكبوتية، أصبحت أكثر أنواع الحروب خطورة وتأثيرًا. وذلك بسبب الارتباط النفسي للبشر بالتكنولوجيا، الأمر الذي يجعلهم هدفًا سهلًا، ويقعون في شِباك الأخبار المفبرَكة والمضللة. من هذا المنطلق، يؤدي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي دورًا بارزاً في تشكيل اتجاهات الرأي العام، وبناء القناعات الذاتية والمواقف وردات الفعل والآراء تجاه مختلف القضايا والأحداث في شتى المجالات.

يشكل الإنترنت ومواقع التواصل مصدرًا مهمًا للمعلومات الخاطئة والأخبار المفبرَكة، ومجالاً لأفكارٍ مسمومة تهدف إلى نشر الفوضى والتضليل الإعلامي. والأكثر خطورة

20. ظاهر صالح، الحرب النفسية وانتصار العقول، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net، الإنترنت، الدخول في: 2025/3/10.

21. زهير إبراهيم العباد، حرب الشائعات.. كيف نواجهها ونظرية الأضداد، متوافر على الموقع: http://www.alkuwaityah.com، الإنترنت، الدخول في: 2025/3/27.

أن بعض برامج الفضائيات التلفزيونية تتبنى أجندتها، ما انعكس سلبًا على الرأي العام، وساهم في نشر الثقافات المنحرفة، وبث مشاعر الكراهية والطائفية والانقسام.

تشهد مواقع التواصل الاجتماعي انتشارًا واسعًا بين شريحة كبيرة من الناس خلال السنوات الأخيرة، وباتت تستخدمها مختلف الفئات العمرية، بحيث يبلغ عدد المستخدمين حوالى 1,8 مليار مستخدم. ومع تعدد الشبكات الاجتماعية، أصبح تصنيفها يأتي بالنظر إلى مدى انتشارها بين الجماهير، ومن أبرز هذه المواقع: فيسبوك، تويتر أو أكس، يوتيوب وإنستغرام[22].

2. دور الأخبار المفبرَكة في قضايا دولية معاصرة

يسلط باحثون وصحفيون الضوء على إشكالية الأخبار المفبرَكة، سواء أكانت في أوروبا أم على الصعيد العالمي، مؤكدين أن هذه الأخبار يكون وراءها أشخاص يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة، ومبرزين أن هناك دولاً تعمل على اختراع الأخبار، ناهيك عن ربطها بنموذج اقتصادي جديد للصحافة يقوم على أكبر عدد من النقرات Clicks، ما يجعل عددًا من المواقع الإلكترونية ينشر هذه الأخبار على صفحاتها للاستفادة منها إلى أقصى حدود.

من بين 2608 تغريدات نشرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال عامه الأول في البيت الأبيض، كان تعبير الأخبار المفبرَكة Fake News هو الأكثر تكرارًا؛ إذ وردت هذه العبارة في 196 تغريدة في إطار تهجمه على وسائل الإعلام التي لا يتفق معها أو يصنفها معادية له[23]. وفي نهاية العام 2017، أصبحت الأخبار المفبرَكة كلمة العام وفق اختيارات قاموس Collins للكلمات الأكثر تأثيرًا وحضورًا.

نشرت شركة التحليلات الشهيرة Jump shot في كانون الأول من العام 2017، تقريرًا حول المواقع التي تنشر الأخبار الوهمية والمضللة، والتي تعتمد بشكل كامل على موقع التواصل فايسبوك، للحصول على أعلى معدل زيارات لها. وجاء في التقرير أن المواقع الوهمية تحصل على أكثر من 70% من حركة المرور الخاصة بها من خلال زيارات المستخدمين القادمة من فيسبوك، في ما تحصل المواقع الإخبارية المهمة على أقل من 30% من عدد الزيارات الخاصة بها، مثل صحيفة The New York Times.

---

22. مدونة التجارة الإلكترونية، إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي، 2018/05/23، متوافر على الموقع: https://www.expandcart.com/ar/21383 ، الإنترنت، الدخول: 2025/3/15.

23. روري سيلان-جونز، دونالد ترامب وتويتر: الرئيس في مواجهة منصته المفضلة، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech، الانترنت، الدخول: 2025/3/27.

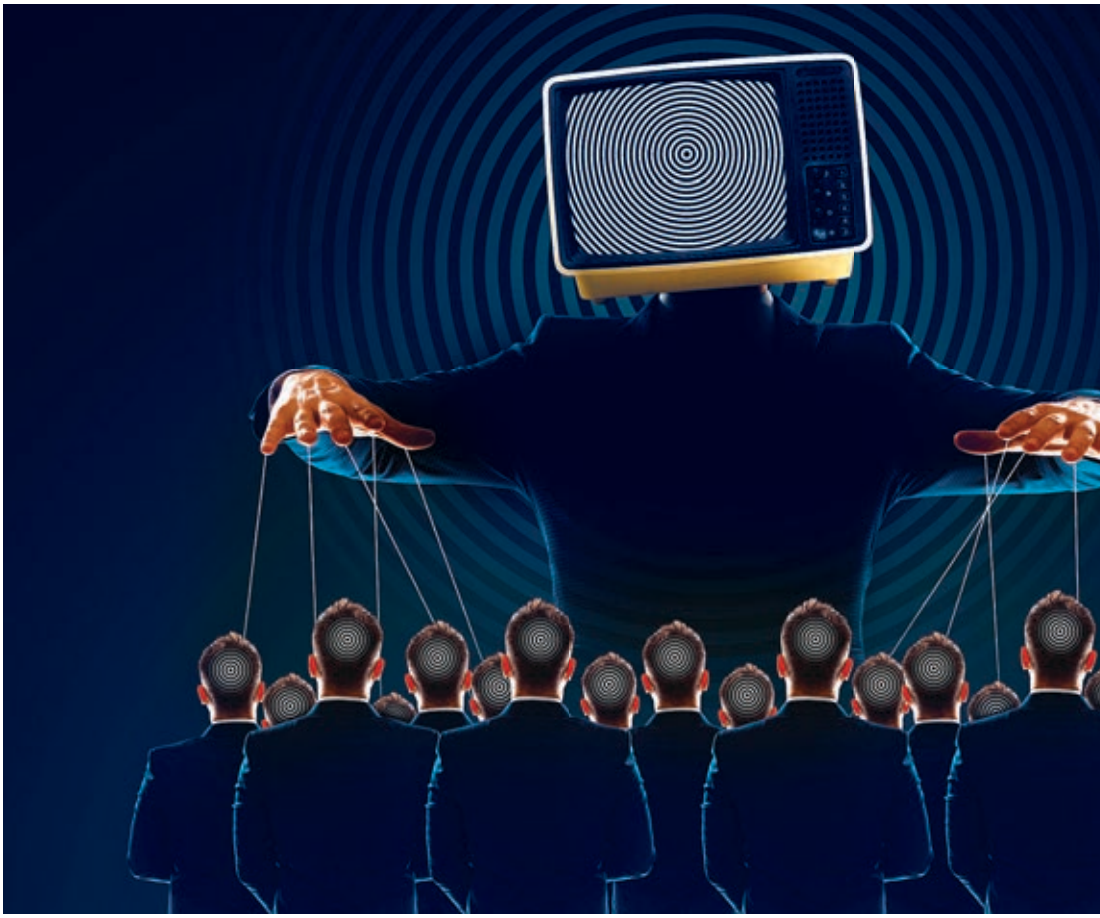

يتعرض موقع فيسبوك لانتقاداتٍ شديدة لفشله في وقف انتشار المقالات الإخبارية الكاذبة خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية، واستخدامه في نشر الأخبار المفبرَكة والمعلومات المغلوطة[24]. فأعلن أنه طرح عددًا من الأدوات الجديدة لمنع انتشار قصص إخبارية زائفة على شبكة التواصل الاجتماعي. وستسهل الشركة على المستخدمين الإبلاغ عن المقالات الزائفة على صفحاتهم الرئيسة، وستعمل مع مؤسسات مثل Snopes، وABC News وAssociated Press، للتأكد من مصداقية القصص.

بداية العام 2018، أعلن مسؤولون ألمانيون بارزون عن نيتهم إقرار تشريع لمواجهة خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي ومنها فيسبوك، وفرض عقوبات

24. اتهام روسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية، 2018/02/17، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world/43087307، الإنترنت، الدخول في: 2025/3/10.

صارمة في حال لم تتم إزالة هذه المنشورات والرسائل بسرعةٍ. وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد وجهت أصابع الاتهام إلى روسيا، واتهمتها بمحاولة التأثير في الانتخابات التشريعية الألمانية التي نُظّمت في العام 2017.

لم تكن الإدارة الأميركية وحدها التي تحدثت عن تدخّل روسي، فقد صدرت تصريحات وتحذيرات من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عن حملات منسقة قيل أن مصدرها روسيا، وهدفها التأثير على الرأي العام وإثارة القلاقل من خلال بث الأخبار والمعلومات المدسوسة والمفبرَكة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لذلك أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنشئ وحدة خاصة في مجال الأمن الوطني لمواجهة الأخبار المفبرَكة، التي تقف وراءها أجهزة دول أخرى تعمل على زعزعة الأمن الداخلي للدول المستهدفة.

على سبيل المثال، نشرت صورة لسيدةٍ أثارت جدلاً واسعًا عقب حادث الدهس في لندن في آذار العام 2017، بدا أنها تسير قرب المصابين وهي تشيح بوجهها وتتحدث على هاتفها وكأنها غير مكترثة بالمصيبة من حولها، ما أدى إلى إثارة مشاعر سلبية في بريطانيا، خصوصًا مع تداول تعليقات مسيئة. وعلى الرغم من أن السيدة سارعت إلى إصدار بيان توضح فيه أنها كانت تعاني من صدمة شديدة مثل الكثيرين إلا أن الضرر كان قد وقع بالفعل[25].

تتيح مواقع التواصل الاجتماعي الفرصة للأجهزة المعنية في المؤسسات العسكرية لنشر أخبار وتغريدات وبث مقاطع فيديو، من شأنها كسب الدعم والتعاطف الشعبي ومكافحة الأخبار المفبرَكة، واستهداف فئة الشباب لتعزيز انتمائهم وولائهم للوطن. يفتح هذا الأمر الباب لتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه الجيوش في هذا المجال، وآفاق استثماره مواقع التواصل الاجتماعي في عملياتها النفسية لمواجهة الأخبار المغلوطة والحملات الدعائية المغرضة، تحقيقًا للمصلحة الوطنية العليا.

ثانيًا: تأثير الأخبار المفبركة في القدرات العسكرية للدولة

إن واقع استخدام شبكة الإنترنت قد فرض تغيير طرق التفكير والأساليب المتبعة في خطة المواجهة الرقمية. ويتركز عمل الجيش والأجهزة الأمنية على مراقبة القدرات الإلكترونية والرقمية، خصوصًا نشاطهما على وسائل التواصل الاجتماعي، ومواجهتها عبر حملات وعمليات نفسية مضادة. من هذا المنطلق، عمدت الجيوش الحديثة إلى تفعيل أقسامها لتلبية متطلبات العمليات النفسية وتحقيق أهدافها لمواجهة الأخبار المفبرَكة والتصدي لآثارها التخريبية.

25. فَبركة الأخبار تثير الأزمات، 2018/7/18، متوافر على الموقع: https://www.studies.aljazeera.net/ar/mediastudies، الإنترنت، الدخول في: 2025/3/15.

يرتكز عمل الجيش الحديث على استثمار وسائل الإعلام لخدمة حملاته الإعلامية وعملياته النفسية، في التصدي لأي هجمة دعائية منظمة من قبل العدو والإرهاب، ولمواجهة الأخبار المفبرَكة وتداعياتها. من هذا المنطلق، أطلق حسابًا على موقع تويتر وصفحة رسمية على فيسبوك، وذلك كمنصةٍ إعلامية إلكترونية لمواجهة خطرَي الإرهاب، وكوسيلةٍ للتواصل مع المواطنين وتوعيتهم، والتصدي لما يطرح عبر شبكة الإنترنت من مغالطات وأفكار هدامة.

تقوم الجيوش الحديثة بإعداد دراسات حول العقيدة العسكرية لجيش العدو ونظام قتاله، وأساليب الحرب النفسية والدعاية. كما يعمل على دراسة البنية الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، والنظام السياسي للعدو، وتحليل أهدافه العالمية وأخطارها. كما تهتم بدراسة بنية التنظيمات الإرهابية والأصولية وانتشارها وأساليب قتالها، وانتماءاتها السياسية والعقائدية.

لذا يتولى قسم العمليات النفسية في مهمة إعداد خطط العمليات النفسية التي تهدف إلى تحصين الجيش من الإعلام المضاد ومن الأخبار المفبرَكة، ووضع خطة تتماشى مع تطور وسائل الإعلام. بالتوازي يقوم التواصل الاجتماعي برصد الشائعات والأخبار المفبرَكة ومكافحتها عبر نشر الحقائق والمعلومات الصحيحة.

للتأثير في الرأي العام، تستخدم الجيوش الحديثة مواقع التواصل الاجتماعي التي تعد من الوسائل الأكثر فعالية في إبراز الإنجازات على مختلف الصعد من ميدانية، أمنية، إنمائية وإنسانية بالإضافة إلى التصدي للحملات الدعائية والأخبار المفبرَكة التي يقوم بها العدو والتنظيمات الإرهابية بهدف الترويج لأفكارهما وممارساتهما الوحشية والتأثير في الرأي العام. من هنا، تبرز أهمية رصد مواقع التواصل الاجتماعي وتوجهات الرأي العام، بغية تعزيز القدرة على المواجهة الفاعلة في الزمان والمكان المناسبَين.

1. تأثير تدفق المعلومات في نشر الأخبار المفبركة

إن التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والتواصل حول العالم جعل من الكرة الأرضية قرية كونية واحدة، فقد أدى هذا التطور إلى تدفق هائل للمعلومات وإمكانية نشرها وتوزيعها على الجماهير. ما يؤثر في الرأي العام بمختلف أنواعه ويقوم بتوجيهه باتجاهاتٍ محددة ومخططة في كثير من الأحيان، وفق أجندات وسياسات محضرة مسبقًا للوصول إلى هدف محدد على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

هذا التدفق من المعلومات الدقيقة وغير الدقيقة جعل من الرأي العام عرضة للتأثيرات الناجمة عن الأخبار المفبرَكة، التي تسعى إلى حَرفِه عن وجهته الحقيقية من أجل تحقيق مآرب شخصية أو سياسية، سواء أكانت اقتصادية أم مالية أم سلطوية أم

شعبوية، بعيدًا عن الموضوعية العلمية التي يجب أن تكون الصفة الأساسية لعملية تناقل الأخبار والمعلومات.

اختلفت التعريفات حول ماهية الأخبار المفبرَكة، لكنها حددت بشكلٍ جوهري أنها تلك الأخبار التي تسعى بشكلٍ أساسي إلى تضليل القراء وخداعهم واستغلال ثقة الجمهور، من أجل تحقيق مكاسب معيّنة بعيدًا عن الأداء المهني والمصداقية. كما تتعدد أشكالها ومصادرها بالأخص مع الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي وتغلغلها في المجتمعات كافة.

لذلك نجد أن الرأي العام هو الهدف الأساسي للأخبار المفبرَكة، فهو ذلك الرأي الذي يتشكل عند شريحة كبيرة من المجتمع الداخلي أو الإقليمي أو العالمي تجاه قضية محددة، وهو يختلف بين دولة وأخرى وبين منطقة وأخرى، تِبعًا للأنظمة السياسية السائدة أو الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية المنتشرة، ويتميز بالقابلية الكبيرة للتغير والتأثر بالمنتجات الإعلامية. وقد أظهرت التجارب المعاصرة في قضايا دولية مهمة قدرة الأخبار المفبرَكة على توجيه الرأي العام والتأثير في سياسات الدول الكبرى، بحيث أدت إلى وقوع أزمات سياسية على الصعيد العالمي.

من جهة ثانية، لا يمكن التسليم بأن هذه الأخبار المفبرَكة بريئة دائمًا من وجود مخططات محضرة مسبقًا في إطار العمليات النفسية، وبهدف التأثير في بنية البيئة الداخلية للدولة الخصم، وبالتالي انعكاس ذلك بشكلٍ تلقائي على قدرات القوات المسلحة للحد من فاعليتها وإمكانياتها المعنوية والعسكرية. لذلك يسعى إلى تضليل الجمهور الوطني، وبث الشائعات والأخبار المفبرَكة في إطار الحرب النفسية.

2. تأثير الأخبار المفبركة على الرأي العام في عصر الدبلوماسية الرقمية

أصبح للأخبار الكاذبة تأثير متزايد في تشكيل الرأي العام، وهو ما انعكس مباشرة على العلاقات الدولية وممارسات الدبلوماسية الرقمية. فمع اعتماد الأفراد على المنصات الرقمية كمصدرٍ رئيس للمعلومات، ظهرت حملات التضليل كوسيلةٍ فعالة لتوجيه الرأي العام والتأثير في السياسات الدولية. وتلجأ الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية إلى استغلال هذه المنصات لإعادة صياغة التصورات، تقويض الثقة بالمؤسسات الديموقراطية، والطعن في شرعية الخطاب الدبلوماسي الرسمي[26].

تشير الدراسات إلى أن التضليل الإعلامي في العصر الرقمي يتميز بالسرعة والانتشار الواسع، إضافة إلى الاعتماد على خوارزميات التخصيص التي تضخم الرسائل المضللة. ويبين Lazer أن الأخبار الكاذبة تتفوق على الأخبار الصحيحة من حيث قدرتها على الانتشار الفيروسي[27]. كما يوضح أن التضليل في بيئة الدبلوماسية الرقمية يستخدم كأداةٍ لزرع الشك وزيادة الاستقطاب داخل المجتمعات. فنظرية تحديد الأجندة تبين كيف تعطي وسائل الإعلام المضللة الأولوية لبعض القضايا على حساب أخرى، أما نظرية التأطير فتفسر كيف يعيد التضليل صياغة المعاني وسياق الأحداث. في حين توضح دوامة الصمت أن الأفراد قد يمتنعون عن التعبير عن آرائهم إذا شعروا أنها مخالفة للسردية السائدة، كما أن نظرية القوة الناعمة توضح كيف

26. Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211–236.

27. Lazer, D. M. J., Baum, M. A., Benkler, Y., Berinsky, A. J., Greenhill, K. M., Menczer, F.& Zittrain, J. L. (2018). The science of fake news. Science, 359 (6380), 1094–1096.

تستخدم الدول السرديات الإعلامية سواء أكانت دقيقة أم مضللة لتعزيز نفوذها الدبلوماسي. يتضح هذا التأثير في حالتَين بارزتَين: الانتخابات الرئاسية الأميركية 2016، حيث أظهرت دراسات أن جهات خارجية استخدمت الأخبار المضللة لتقويض ثقة الناخبين بالمؤسسات الديموقراطية وجائحة كوفيد-19، حيث أدى ما سمي بـوباء المعلومات إلى تضارب الروايات حول منشأ الفيروس، ما أثر سلبًا على التعاون الدولي[28]. تشير هذه الحالات إلى أن الأخبار الكاذبة لا تكتفي بتغيير اتجاهات الرأي العام، بل تضعف مصداقية الفاعلين الدوليين أيضًا، وتحول السرديات المحلية إلى قضايا نزاع دولية. ويمثل ذلك تحديًا معقدًا للحكومات والمنظمات الدولية التي تجد نفسها في سباق مستمر بين الحقيقة والمعلومات المضللة.

3. حوادث واقعية تظهر كيف تعيد الأخبار المفبركة تشكيل الرأي العام في العصر الرقمي

في السنوات الأخيرة، تكاثرت حوادث واقعية تظهر كيف تعيد الأخبار المزيفة تشكيل الرأي العام وتدفعه إلى خيارات وسلوكيات ملموسة أحياناً خطيرة، فخلال الانتخابات الأميركية من العام 2016 مثلًا، تبين أن القصص المختلَقة المؤيدة لترامب حصدت قرابة 30 مليون مشاركة على فيسبوك مقابل نحو 7.6 ملايين للقصص المؤيدة لكلينتون[29]، وأن أكثر من نصف من تذكروا عناوين زائفة صدقوها لحظة رؤيتها؛ وهذه كثافة تَعرض كافية للتأثير بالرأي العام بما هو صحيح أو شائع ولو لدى شرائح صغيرة ولكن مؤثرة. بعد أسابيع فقط، تجسد أثر التصديق المؤامراتي في حادثة Pizza Gate: رجل مسلح اقتحم مطعمًا في واشنطن بحثاً عن شبكة اتجار بأطفالٍ ولدت بالكامل من إشاعات على الإنترنت؛ لم يصَب أحد، لكن القصة أرَت كيف تنتقل الخرافة من شاشة الهاتف إلى الفعل[30]. خارج الولايات المتحدة، قدمت الهند مثالاً قاسيًا على ديناميكيات الإشاعة حين انتشرت عامَي 2017–2018 شائعات اختطاف عبر واتساب، وارتبطت بحسب توثيقات صحفية وبحثية بعشرات الهجمات التي أودت بحياة 33 شخصًا على الأقل، ما يكشف كيف تراكم الرسائل المتكررة إحساسًا زائفًا بالخطر القريب يحرك العنف الوقائي. وفي البرازيل من العام 2018، رصدت تحليلات لمجموعات واتساب العامة أن نحو 39 % من الرسائل المتداولة احتوت على ادعاءات ثبت الخطأ فيها، وأن الرسائل الزائفة انتشرت على نطاق أوسع في بيئة مشحونة بالتحشيد الانتخابي والهوية السياسية. ومع جائحة كوفيد-19، ظهرت حلقة جديدة بين الاعتقاد والسلوك: في المملكة المتحدة، حرضت رواية كاذبة تربط G5 بالفيروس على

28. Noelle-Neumann, E. (1974). The spiral of silence: A theory of public opinion. Journal of Communication, 24 (2), 43–51.

29. Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211–236. https://doi.org/10.1257/jep.31.2.211.

30. Associated Press. (2025, January 6). 'Pizzagate' gunman sentenced. AP News, pp. 1–2.

موجة اعتداءات وحرق لأبراج الاتصالات خلال آذار 2020 (نحو 90 برجًا)، بينما أظهرت استطلاعات Ofcom أن أقلية معينة هي كتلة كافية لإنتاج أثر جماعي عندما تتصل بدعواتٍ تحريضية. وتظهر خرائط المخاطر العالمية أن الأخبار المفبركة تصنف ضمن أعلى المخاطر الوطنية في عدة بلدان من الهند إلى الولايات المتحدة ما يَشي بأن المشكلة أصبحت بُنية اتصالية تعيد توزيع الثقة والمعنى والقرار من أجل التأثير في الرأي العام وتوجيهه.

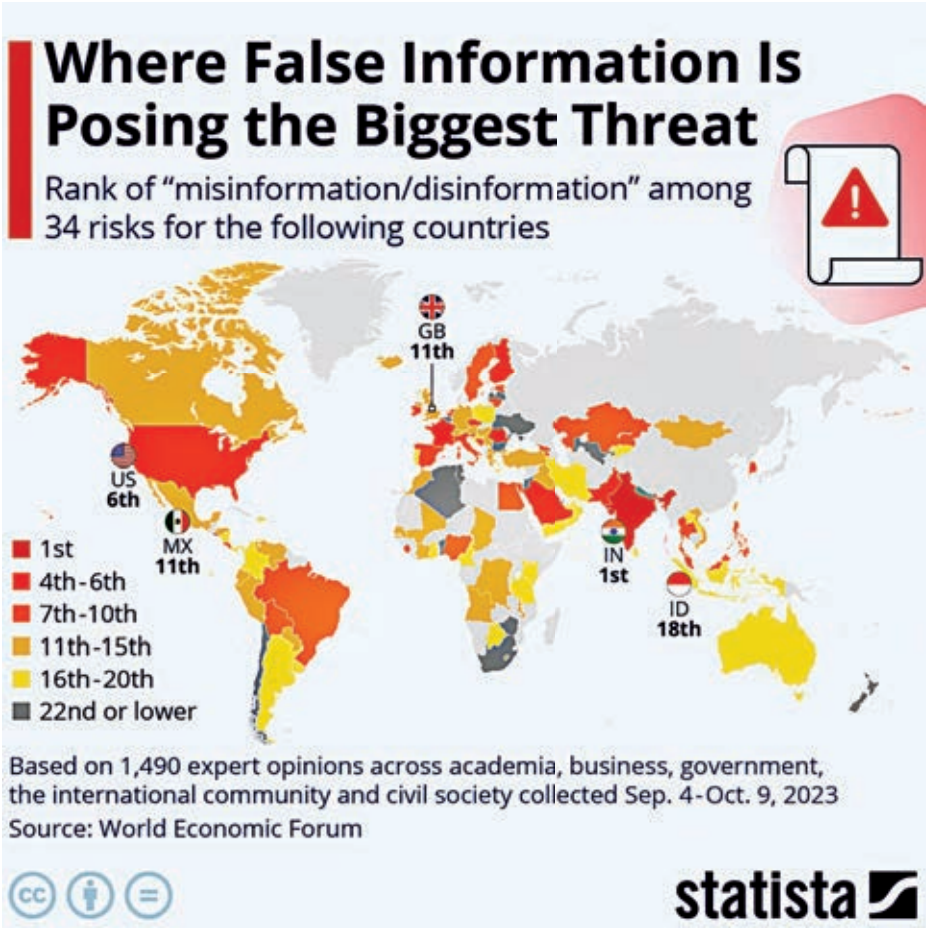

خريطة تظهر تأثير المعلومات المضللة على دول العالم[31]

31. Statista. (2023). Rank of misinformation/disinformation among selected countries (World Economic Forum Global Risks Survey Summary), p. 1.

FAKE NEWS

الخلاصة

إن التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والتواصل حول العالم جعل من الكرة الأرضية قرية كونية واحدة، فقد أدى هذا التطور إلى تدفق هائل للمعلومات وإمكانية نشرها وتوزيعها على الجماهير. ما يؤثر في الرأي العام بمختلف أنواعه ويقوم بتوجيهه باتجاهاتٍ محددة ومخططة في كثير من الأحيان، وفق أجندات وسياسات محضرة مسبقًا للوصول إلى هدف محدد على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. هذا التدفق من المعلومات الدقيقة وغير الدقيقة جعل من الرأي العام عرضة للتأثيرات الناجمة عن الأخبار المفبرَكة، التي تسعى إلى حَرفِه عن وجهته الحقيقية من أجل تحقيق مآرب شخصي1ة أو سياسية، سواء أكانت اقتصادية أم مالية أم سلطوية أم شعبوية، بعيدًا عن الموضوعية العلمية التي يجب أن تكون الصفة الأساسية لعملية تناقل الأخبار والمعلومات.

اختلفت التعريفات حول ماهية الأخبار المفبرَكة، لكنها حددت بشكلٍ جوهري أنها تلك الأخبار التي تسعى بشكلٍ أساسي إلى تضليل القراء وخداعهم واستغلال ثقة الجمهور، من أجل تحقيق مكاسب معينة بعيدًا عن الأداء المهني والمصداقية. كما تتعدد أشكالها ومصادرها بالأخص مع الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي وتغلغلها في المجتمعات كافة.

إن الرأي العام هو الهدف الأساسي للأخبار المفبرَكة، فهو ذلك الرأي الذي يتشكل عند شريحة كبيرة من المجتمع الداخلي أو الإقليمي أو العالمي تجاه قضية محددة، وهو يختلف بين دولة وأخرى وبين منطقة وأخرى، تبعًا للأنظمة السياسية السائدة أو الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية المنتشرة، ويتميز بالقابلية الكبيرة للتغير والتأثر بالمنتجات الإعلامية. وقد أظهرت التجارب المعاصرة في قضايا دولية مهمة قدرة الأخبار المفبرَكة على توجيه الرأي العام والتأثير في سياسات الدول الكبرى، بحيث أدت إلى وقوع أزمات سياسية على الصعيد العالمي. ولا يمكن التسليم بأن هذه الأخبار المفبرَكة بريئة دائمًا من وجود مخططات محضرة مسبقًا في إطار العمليات النفسية، وبهدف التأثير في بنية البيئة الداخلية للدولة الخصم، وبالتالي انعكاس ذلك بشكلٍ تلقائي على قدرات القوات المسلحة للحد من فاعليتها وإمكانياتها المعنوية والعسكرية. لذا تنبهت الجيوش إلى أهمية المحافظة على أبرز نقاط القوة لديها في مواجهة الأخطار، وهي الدعم المطلق من جانب الشعب والثقة المطلقة بأدائها على مسافة واحدة من الجميع.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

1. عبد القادر حاتم، محمد، الرأي العام كيف يقاس وكيف يساس وكيف يتنبأ وكيف يتطور، الطبعة الأولى، القاهرة، 1972.
2. التهامي، مختار، الرأي العام والحرب النفسية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1972.
3. زلطة، عبد الله، الرأي العام والإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
4. طلعت، شاهيناز، الرأي العام، القاهرة، 1983.
5. محمد حسين، سمير، الرأي العام: الأسس النظرية والجوانب المنهجية، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997.
6. بدر، حمد، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
7. صالح، ظاهر، الحرب النفسية وانتصار العقول، متوافر على الموقع: https://www.aljazeera.net، الإنترنت.
8. إبراهيم العباد، زهير، حرب الشائعات.. كيف نواجهها ونظرية الأضداد، متوافر على الموقع: http://www.alkuwaityah.com، الإنترنت.
9. مدونة التجارة الإلكترونية، إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي، 2018/05/23، متوافر على الموقع: /21383ttps://www.expandcart.com/ar، الإنترنت.
10. روري سيلان-جونز، دونالد ترامب وتويتر: الرئيس في مواجهة منصته المفضلة، متوافر على الموقع: https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech، الإنترنت.
11. اتهام روسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية، 2018/02/17، متوافر عل الموقع: 43087307https://www.bbc.com/arabic/world/، الإنترنت.
12. فَبركة الأخبار تثير الأزمات، 2018/7/18، متوافر على الموقع: https://www.studies.aljazeera.net/ar/mediastudies، الإنترنت.

باللغة الأجنبية

1. Tomes N, Parry MS., what are the historical roots of the COVID-19 infodemic? Lessons from the past, Health Evidence Network, Synthesis Report, No.77.
2. Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society (T. Burger, Trans.). MIT Press.
3. Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of Communication.
4. Benkler, Y. (2006). The wealth of networks: How social production transforms markets and freedom. Yale University Press.
5. Seib, M. (2020) Crisis diplomacy in the age of social media. Palgrave Macmillan.
6. El-Masri, H. (2022) The digital dark age: Fake news and international relations. Routledge.
7. Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives.
8. Lazer, D. M. J., Baum, M. A., Benkler, Y., Berinsky, A. J., Greenhill, K. M., Menczer, F.& Zittrain, J. L. (2018). The science of fake news.
9. Noelle-Neumann, E. (1974). The spiral of silence: A theory of public opinion. Journal of Communication.
10. Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives, https://doi.org/10.1257/jep.31.2.211.
11. Associated Press. (2025). ‘Pizzagate’ gunman sentenced. AP News.

    Explained: What is False Information (Fake News): www.webwise.ie/teachers.

    Statista. (2023). Rank of misinformation/disinformation among selected countries (World Economic Forum Global Risks Survey Summary(.

الهيئات الرقابية في لبنان
تعزيزًا للشفافية

أ.د. عصام مبارك

المقدمة

من أبرز سمات الدولة الحديثة، أنها دولة قانون État de droit؛ تُعلِي حكم القانون وسيادته، فيخضع جميع مَن فيها من حكام ومحكومين لقواعده وأحكامه، ويعملون ضمن نطاقه وفي إطاره، فلا أحد فوق القانون، حيث تظهر هنا بجلاءٍ العلاقة الوثيقة بين مفهوم الدولة القانونية ومبدأ المشروعية. فدولة القانون هي وضعية ناجمة عن رضوخ مجتمع معين لنظامٍ قانوني يقضي على الفوضى والعدالة الخاصة، وبالمعنى الضيق هو تعبير عن نظامٍ قانوني يتحقق فيه احترام القانون ضمانة لحقوق الخاضعين له وعلى وجه الخصوص في مواجهة الكيفية.[1]

وفي تعبير آخر، إن دولة القانون تخضع جميع السلطات فيها وبمظاهر نشاطها من التشريعي فالقضائي والإداري إلى القانون. والقانون فيها ليس مجرد ضابط لعمل هذه السلطات فحسب، بل هو ضمانة أكيدة لحماية حقوق المتعاملين معها وحرياتهم والعاملين لديها أيضًا، حيث تُعد كفالة هذه الحقوق والحريات أهم عناصر وجودها.

إن الشرعية هي صفة لما هو منطبق على القانون، ولكن يجب أخذ عبارة التشريع Loi بمعناه الواسع أي القانون Droit، وتعني الشرعية ما هو انطباقا إلى القانون.[2]

وتُعد السلطة التنفيذية أشد سلطات الدولة الثلاث[3] خطرًا على حقوق الأفراد وحرياتهم،[4] بحكم طبيعة وظيفتها، وما تتمتع به من صلاحيات واسعة لمباشرتها، تجعلها في مركز أقوى، يسمح لها بالمَساس بهذه الحقوق والحريات.

1. Etat de droit:"situation résultant pour une société de sa soumision à un ordre juridique excluant l'anarchie et la justice privée. En un sens plus restreint, nom qui mérite seul un ordre juridique dans lequel le respect du droit est réellement garanti aux sujets de droits, notamment contre l'arbitraire". G.Cornu Vocabulaire juridique P.U.F. 1987.p.325.

2. " La légalité est la qualité de ce qui est conforme à la loi: Mais dans cette définition, il faut entendre le terme de loi dans son sens le plus large qui est celui de droit .La légalité exprime donc la conformité au droit et est synonyme de regularité juridique." Georges Vedel et Pierre Delvolve Droit administratif I P.U.F. 12 ed. 1992، p.444.

3. النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، مقدمة الدستور اللبناني، فقرة ه.

4. " Pour qu'on ne puisse abuser du pouvoir, il faut que, par la disposition des choses, le pouvoir arrête le pouvoir" Montesquieu, L'Esprit des Lois، Livre XI، chapitre VI.

إن السلطة بطبيعتها قد تؤدي إلى جموح وميل غريزي للانفلات، والاستخدام السيء للديموقراطية وانعدام الشفافية والموضوعية في اتخاذ القرار داخل المؤسسات، يتبعه فقدان القيم والمبادئ الأخلاقية من نزاهة ومصداقية وغيرها داخل المجتمعات والمؤسسات، والسعي الدائم إلى استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة، إضافة إلى سوء توزيع الموارد وعدم استثمار الوقت والجهد لتحقيق إنتاج أفضل، وعدم الإحساس بالمسؤولية والجدية تجاه ما هو ملقى على عاتق المسؤولين في الدوائر والمؤسسات، وغيرها من الأسباب والأمور- التي أدت إلى انتشار آفة تعد أشد أثرًا وفتكًا من غيرها من الآفات وهي الفساد بنوعيه الإداري والمالي- التي دعت إلى تضافر الجهود سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي للحد من هذه الظاهرة التي يكاد القضاء عليها مستحيلاً.

ولا سبيل لاتّقاء هذا الخطر وتفاديه إلا بإخضاع أعمال هذه السلطة وتصرفاتها للرقابة القضائية، للتأكد من أن أداءها يجري في إطار القانون، فمراعاة هيئات الدولة لأحكام القانون، تبقى مسألة نظرية، ما لم تقترن بإخضاعها لرقابةٍ قضائية فعالة، يمكن من خلالها ردها إلى جادة الصواب، كلما خرجت عن حدود القانون وتجاوزته، يضاف إلى ذلك أن إدراك الإدارة، بأنها تخضع باستمرارٍ لرقابة القضاء، سوف يجعلها أكثر حرصًا على احترام القانون، خشية أن يكشف القضاء عن انحرافها، ويُظهرها في وضع غير سليم.

ولأجل ذلك كله، دأبت معظم الدول على إخضاع أدائها الحكومي للرقابة القضائية، وقد نصت دساتيرها على حظر تحصين أي قرار أو عمل إداري من رقابة القضاء، سواء أكانت رقابة إبطال أم رقابة تعويض، كما وكفلت قبل ذلك كله حق التقاضي لمواطنيها. فرجال الإدارة والعاملون فيها ما هم إلا بشرًا عاديين، غير معصومين من الخطأ، وقد يدفعهم ما يتمتعون به من سلطات مُنحت لهم لتحقيق الصالح العام، إلى استبدادهم بها، والإساءة إلى الأفراد المتعاملين معهم. فكل إنسان ذي سلطان يميل إلى إساءة استعماله ويسترتسل في ذلك حتى يلاقي حدودًا[5].

هذا الأمر استدعى تدخل القضاء، بما يتمتع به من تخصص وحيادية ونزاهة لا يرقى إليها الشك، للوقوف بوجه تعنّت الإدارة وإجبارها على احترام القانون، من خلال ترتيبه البطلان على أعمالها غير المشروعة والتعويض عما أحدثته من أضرار للغير، مُراعيًا في الوقت نفسه تحقيق التوازن بين مقتضيات الصالح العام الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه، وبين حماية الموظفين ووقايتهم من تعسف الأخيرة واستبدادها.

جال فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون على بعض مراكز الهيئات الرقابية[6] بتاريخ 2 تشرين الأول 2025. وقد شدد أمام رئيس هيئة الشراء العام على «ضرورة

5. مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 393.

6. تجدر الإشارة إلى أن الزيارة لم تشمل الهيئة العليا للتأديب.

التزام مبادىء الشفافية والمنافسة والمساواة في كل عمليات الشراء العام من دون أي استثناءات ومحاباة»، كما أكد عند لقائه رئيس التفتيش المركزي «ضرورة تكثيف التفتيش الميداني المفاجىء على الإدارات والمؤسسات العامة وكشف مواقع الهدر والفساد بلا هوادة مع إحالة الملفات إلى القضاء المختص من دون أي تأخير».

وقد شدد فخامة الرئيس لدى زيارته رئيس ديوان المحاسبة على «ممارسة الرقابة القضائية باستقلاليةٍ تامة ونزاهة مطلقة، لأنكم حصن المال العام الأخير، مع الإسراع في البت بملفات الهدر والمخالفات المالية المتراكمة، فالعدالة البطيئة ليست عدالة».

لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من أشكال الفساد، فهناك انفصام واضح بين التصور والسلوك وبين القناعات والأداء، ومردّ كل هذا هو السعي نحو تحقيق المصالح الشخصية، إضافة إلى ضعف الرقابة بكل أشكالها. إن للفساد ضريبة آثارها مدمرة على الاقتصاد الوطني وسبب في تفشّي الفساد المؤسساتي الذي بدوره يؤثر في جميع أنواع المؤسسات في القطاعَين العام والخاص بدرجةٍ تتفاوت طبقًا لمقدرة كل منها على التعامل مع آثاره[7]، إذ أصبح مشكلة على مستوى العالم سواء أكان الفساد إداريًا أم ماليًا أم أي نوع آخر وأيًا كان حجمه، فكان تسخير الدول لسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية للحد من هذه الآفة أولى السبل لمكافحتها.

تعددت الوسائل والسبل لمكافحة الفساد بكل أشكاله والبحث واسع جدًا وإن شمل كل هذه الوسائل، فوجدنا أن نركز دراستنا على بعض هذه الوسائل وبيان مدى فاعليتها ألا وهي الهيئات الرقابية التي بدورها تتنوع وتتعدد أشكالها وأساليبها في مكافحة الفساد.

تشكل الرقابة على أجهزة الدولة إحدى أسس النظام الديموقراطي الحديث.[8] ومع تطور مفهوم الدولة نحو الدولة الإدارية أو الدولة الحديثة وسعي الدولة لتفعيل دورها الخدماتي تجاه المواطن، بدأت الدول بتأسيس هيئات حكومية تنظيمية وتفتيشية، وبالتالي تحولت الإدارة العامة إلى جزء أساسي من الحياة اليومية للمواطن في الدولة الحديثة[9].

جاء إنشاء أجهزة الرقابة في لبنان لتعزيز إدارة الدولة بمفهومها المؤسساتي ووضع الأجهزة التنفيذية للدولة تحت مظلة الرقابة. وهو ما يمنع الاستنسابية الإدارية وتغليب لغة المصالح لدى السلطة السياسية وأهل الحكم. يُعد لبنان من الدول المطابقة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا سيما في ما يتعلق بتطوير فعالية أجهزة

7. إيلا عز الدين، الفساد بين المفهوم والواقع، الطبعة الأولى دار البيان العربي، 2021، ص133.

8. كارول سلوم: الهيئات الرقابية في لبنان: دور إداري مهم، تعزيزها بالموظفين ضرورة قصوى، مجلة الأمن العام، العدد 145، تشرين الأول 2025، ص 42.

9. محمد علي جعفر، أجهزة الرقابة في لبنان قراءه في الدور والفعالية، الموقع الإلكتروني: https//www.alahnednews.com.ibar، تاريخ زيارة الموقع: 7-10-2025.

مكافحة الفساد، وتعمل في لبنان هيئات رقابية، تُعنى بتنفيذ القوانين وفق صلاحيات كل منها، وقد عملت الدولة اللبنانية على إنشاء عدة هيئات متخصصة لتتولى مكافحة الفساد ومن أبرزها: «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ديوان المحاسبة-الشؤون المالية العامة، التفتيش المركزي-الشؤون الإدارية والتأديبية، مجلس الخدمة المدنية-الشؤون الوظيفية، الهيئة العليا للتأديب-الشؤون التأديبية، التفتيش القضائي-الشؤون القضائية، مصرف لبنان-هيئة التحقيق الخاصة شؤون مصرفية، الهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات-الشؤون البلدية»، وأخيرًا إن صدور قانون الشراء العام قد حقق فعالية في مدى الرقابة على العقود العامة.

لذا، سوف نقسم هذا الموضوع إلى قسمَين حيث يُعنى الأول بالهيئات المتخصصة بالدور الرادع للرقابة والثاني يتناول الهيئات المكلفة بالدور الواقي للرقابة.

القسم الأول

الهيئات المتخصصة بالدور الرادع للرقابة

تشكل الرقابة على أجهزة الدولة ومؤسساتها إحدى أسس النظام الديموقراطي وتطور الدولة الإدارية وسعيها إلى تفعيل دورها الخدماتي تجاه المواطن وحماية الأموال العامة وحسن إدارتها، من أجل ضمان الاستعمال الأمثل لموارد الدولة من قبل السلطة الإجرائية المعنية تأمين هذه الحقوق. وتتعدد الهيئات الرقابية في لبنان ومنها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلاليَن الإداري والمالي. ويُعد ديوان المحاسبة بمثابة محكمة إدارية تتولى القضاء المالي مهمتها السهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزانة، وكذلك مجلس الخدمة المدنية تسمح اختصاصاته الرقابية بإبداء الرأي في قانونية التعيينات والتوظيفات ودرس شؤون الموظفين الذاتية ومراقبة معاملاتهم إضافة إلى مصرف لبنان[10].

وسيتم تقسيم هذا العنوان إلى قسمَين يتناول الأول الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة، أما الثاني فيتمحور حول مجلس الخدمة المدنية ومصرف لبنان.

أولاً: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة

1. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام

بعد انتفاضة العام 2019 ضد الفساد، صدر قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (القانون الرقم 175 تاريخ 2020/5/8)، وأُنشئت بموجبه الهيئة الوطنية لمكافة الفساد رسميًا. دخل القانون حيّز التنفيذ في 14 أيار من العام 2020 بعد نشره في الجريدة الرسمية. ويعكس إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في العام 2020 جزءًا من الوفاء بالتزامات لبنان حيال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

نشير هنا إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد هي هيئة إضافية تتمتع بصلاحياتٍ قريبة من صلاحيات التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية. وقد أنشئت تحت ضغط الشارع اللبناني إثر تظاهرات شعبية كبيرة حصلت في العامَين

10. الهيئات-الرقابية-اللبنانية- الموقع الإلكتروني: https://www.independentarabia.com/node/438436A، تاريخ زيارة الموقع:6-10-2025.

2019 و2020، كما وتلبية لطلبات مؤسسات الأمم المتحدة المتعلقة بالفساد والداعية إلى وضع حد للفساد في الإدارة اللبنانية، بغية إعادة تركيز وضعه المالي إلى جانب وضعه الاقتصادي والأمني، إذ أن منطقة الشرق الأوسط ومنها لبنان مُقبلة على إجراءات تهدئة وازدهار واستقرار بمساعدة الدول الكبرى والصديقة للبنان.

- إنشاء الهيئة وتنظيمها

أ- أُنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد باعتبارها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية التي تكفلها المادة الخامسة[11] من قانون مكافحة الفساد، والتي تنص على أن تنشأ هيئة إدارية مستقلة تسمى بـ «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد»، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، ويشار إليها في هذا القانون بـ «الهيئة».

ب- يؤدي أعضاء الهيئة والموظفون وسائر العاملين لديها مهامهم باستقلالٍ كامل عن أي سلطة أخرى في إطار أحكام هذا القانون. ولتجنّب أي تضاربٍ في المصالح، يجب على جميع الأعضاء: ألا ينتسبوا إلى أي حزب سياسي أو يترشحوا للانتخابات أو يشغلوا أي منصب آخر خلال فترة ولايتهم. ويُمنَحون الحصانة القانونية.

- تشكيل الهيئة

أ- تُشكل الهيئة من ستة أعضاء بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس ويعينون بمرسومٍ يُتخذ في مجلس الوزراء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

ب- يتم اختيار الأعضاء من بين الأشخاص ذوي السيرة الأخلاقية العالية المشهود لهم بالنزاهة، والكفاءة العلمية والخبرة، بناءً على سيرة ذاتية موثقة، على أن تتوفر في المرشح الشروط الواجبة لتعيين موظفي الفئة الأولى، وعلى أن تتوفر الشروط الإضافية الآتية:

- ألا يقل عمر المرشح عن الأربعين عامًا ولا يتجاوز الرابعة والسبعين عامًا لدى التعيين.
- ألا يكون عند التعيين وخلال الخمس السنوات السابقة متوليًا أي منصب سياسي أو حزبي، ولا يكون حاليًا وخلال الفترة المذكورة عضوًا في أي جمعية تمارس العمل السياسي أو عضوًا في أحد الأحزاب.

11. المادة 5 من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175، 2020.

- ألا يكون في أي حالة من حالات التمانع المنصوص عليها في المادة 7 [12] أدناه أو مرشحًا لها.

ج- تشكل الهيئة على النحو الآتي[13]:

- قاضيان متقاعدان بمنصب الشرف، يتم انتخابهما وفق الأصول التي ترعى انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى، على أن تتألف الهيئة الناخبة من مجمل القضاة الأصيلين في القضاء العدلي والإداري والمالي، وعلى أن تتم الدعوة والإشراف على الانتخابات من قبل القاضي الأعلى درجة من بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة. يرفع وزير العدل اسمَي القاضيَين المنتخبَين إلى مقام مجلس الوزراء.
- محام أو حقوقي من بين أربعة أسماء يرشح اثنَين منهم مجلس نقابة المحامين في بيروت واثنَين مجلس نقابة المحامين في طرابلس.
- خبير محاسبة، من بين ثلاثة أسماء يرشحها مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.
- خبير في الأمور المصرفية أو الاقتصادية من بين ثلاثة أسماء ترشحهم هيئة الرقابة على المصارف.
- خبير في شؤون الإدارة العامة أو المالية العامة أو مكافحة الفساد من بين ثلاثة أسماء يرشحهم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

د- يشترط في الأعضاء الخبراء المنصوص عليهم أعلاه حيازة شهادات عليا، ماجيستر وما فوق في اختصاصهم بالإضافة إلى خبرة لا تقل عن عشر سنوات[14].

• مهام وصلاحيات الهيئة

تعريف مهام الهيئة

أ- تعمل الهيئة على مكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه، وعلى تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي يكون لبنان منضمًا إليها، وأداء المهام الخاصة المناطة بها المحددة في هذا القانون وغيره من القوانين.

---

12. المادة 7 من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175، 2020، وتنص حالات التمانع والتفرغ: يحظر على أعضاء الهيئة ممارسة أي عمل آخر عام أو خاص، مأجور أو غير مأجور، خلال توليهم مهامهم، بما فيه، على سبيل المثال، رئاسة أو عضوية الوزارة أو مجلس النواب، رئاسة أو عضوية مجلس إدارة مؤسسة عامة أو شركة خاصة أو مصرف، رئاسة أو عضوية هيئة عامة، رئاسة أو عضوية مجلس بلدي أو شركة خاصة تتولى إدارة مرفق عام ورئاسة أو عضوية مجالس النقابات أو الهيئات المرشحة للأعضاء. لا يجوز لعضو الهيئة أن يكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي مؤسسة خاضعة لرقابة الهيئة.لا يجوز لعضو الهيئة، قبل انقضاء ست سنوات كاملة على انتهاء عضويته، أن يترشح للانتخابات النيابية أو البلدية أو الاختيارية أو أن يتولى أي منصب عام سياسي أو إداري أو أمني أو نقابي. يُعد أساتذة التعليم العالي الأصليون والموظفون العامون بحكم المستقيلين بمجرد قبولهم التعيين في الهيئة.

13. المادة 6 من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175، 2020.

14. المادة 6 من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام.

ب- بشكلٍ خاص، تُناط بالهيئة المهام الآتية وفق أحكام هذا القانون[15]:
- تلقي الكشوفات التي تردها والمتعلقة بالفساد، استقصاء جرائم الفساد، ودرسها وإحالتها عند الاقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة.
- رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه في ضوء القوانين النافذة والسياسات المعتمدة والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الملزمة ووضع التقارير الخاصة أو الدورية في هذه الشؤون ونشرها في الجريدة الرسمية وعلى موقعها الإلكتروني.
- إبداء الرأي، عفوًا أو بناء لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- المساهمة في نشر ثقافة النزاهة في الإدارات والمؤسسات العامة والمجتمع والمعارف اللازمة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

ج- تتولى الهيئة المهام التي تنيطها بها القوانين كافة بالإضافة إلى المهام الآتية:
- تلقي التصاريح عن الذمة المالية وحفظها وإدارتها والتدقيق بها وفق أحكام قانون الإثراء غير المشروع.
- حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم وفق أحكام قانون حماية كاشفي الفساد.
- استلام الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات والتحقيق فيها وإصدار قرارات بشأنها، إبداء المشورة للسلطات المختصة حول تنفيذ القانون ووضع تقرير سنوي بشأنه ونشره، والمشاركة في تثقيف المجتمع لترسيخ هذا الحق.

د- تمارس الهيئة مهامها في إطار مبادئ الحوكمة الرشيدة وتتعاون مع الإدارات والمؤسسات العامة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام ومع المنظمات الإقليمية والدولية ونظرائها من الدول الأخرى.

صلاحيات الهيئة[16]

تتمتع الهيئة بالصلاحيات الآتية: استقصاء جرائم الفساد، عفوًا أو بناء على ما تتلقاه من كشوفات، ولها، خلافًا لأي نص آخر، أن تطلب مساعدة الضابطة العدلية ومعاونيها لجهة الحصول على المعلومات المتوافرة لديها مع الاحتفاظ بسريتها. إذا ارتأت الهيئة خلال الاستقصاءات التي تقوم بها أنه من الضروري التحقيق في حسابات مصرفية معينة، لها أن توجه طلبًا معللًا إلى هيئة التحقيق الخاصة المنصوص عليها في

15. المادة 18من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175، 2020.
16. المادة 19 من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام.

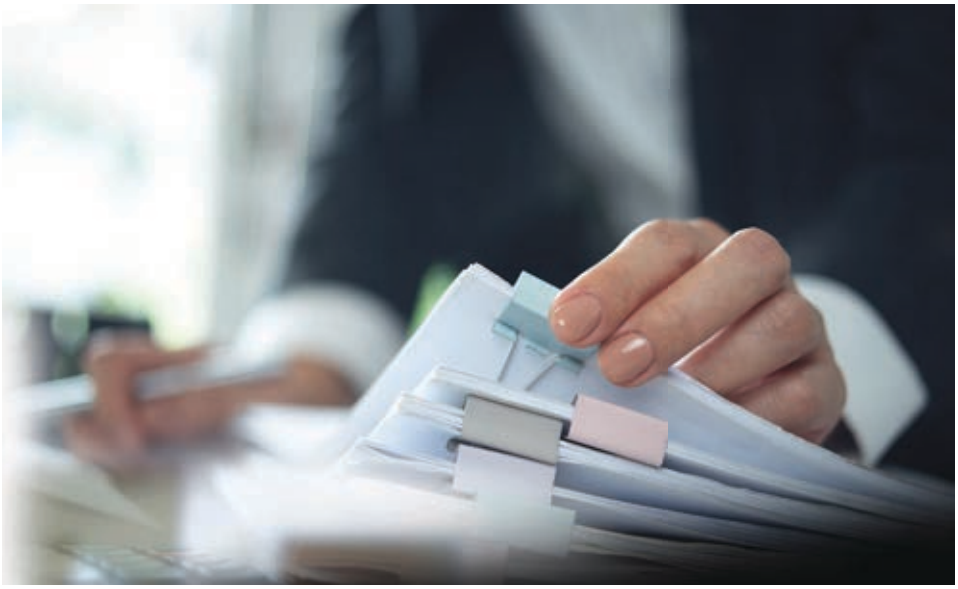

القانون المعجل الرقم 2015/44 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لتمارس هذه الأخيرة صلاحياتها المنصوص عليها في القانون المذكور. في حال قررت هيئة التحقيق الخاصة رفع السرية المصرفية عن الحسابات المعنية، يتم ذلك لصالح الهيئة أيضًا. تبلّغ هيئة التحقيق الخاصة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أسرع وقت ممكن.

المادة 21 صلاحيات الإحالة[17]

بنتيجة أعمال الاستقصاء تتخذ الهيئة أي من القرارات الآتية:

- حفظ الملف إذا تبين أنه لا يستدعي الملاحقة القضائية أو التأديبية أو أي تدبير آخر.
- الإحالة إلى النيابة العامة المختصة التي عليها أن تطلع الهيئة على سير الاستقصاء والتحقيق اللذَين تقوم بهما ونتيجتهما، وإذا قررت النيابة العامة حفظ الملف، للهيئة أن تطلب منها التوسع في التحقيق.
- الادعاء مباشرة أمام القضاء المختص للمطالبة بمعاقبة المرتكبين والحكم بالالتزامات المدنية لصالح الدولة. وللهيئة الطعن أصولاً في القرارات الصادرة بهذا الشأن ضمن المهل المنصوص عليها قانوناً.
- التقدم بالدعاوى والمراجعات اللازمة أمام الجهات القضائية أو الإدارية المختصة، للمطالبة بإعادة الحال إلى ما كانت عليه واسترداد الأموال والتعويضات، نتيجة أعمال فساد ثبتت صحتها بقرارٍ إداري أو قضائي مبرم.

17. المادة 21 من قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175، 2020.

2. ديوان المحاسبة

تمت الإشارة إلى ديوان المحاسبة في المادة 87 من الدستور اللبناني في العام 1926، ولكنه لم يبصر النور إلا في المادة 223 من قانون المحاسبة العمومية، هو قضاء مالي يعالج المشاكل ويبت بالقضايا الناجمة عن هدر المال العام سواء أكان صدر عن موظفين في الإدارة أم عن مسؤولين معينين أو منتخبين أو أشخاص ثالثين متعاملين مع الإدارة، ونتج عن أدائهم وتعاملهم سوء إدارة للمال العام أو هدره.

إن ديوان المحاسبة أنشىء بموجب المادة 223 من قانون المحاسبة العمومية الصادر في العام 1951، وقد اقتصرت صلاحياته عندئذ على الرقابة المؤخرة على تنفيذ الموازنة العامة، إلاّ أنه أعيد النظر في تنظيم الديوان وتوسيع صلاحياته بموجب عدة نصوص تشريعية لاحقة، منها المرسوم الاشتراعي الرقم 118 تاريخ 1959/6/12 والمرسوم الرقم 7366 تاريخ 1961/8/18 والمرسوم الاشتراعي الرقم 82 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته.

قضت المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي 83/82 بتعريف الديوان وتحديد مهامه، وبـ «أن ديوان المحاسبة محكمة إدارية تتولى القضاء المالي، مهمتها السهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزانة، وذلك بمراقبة استعمال هذه الأموال...، ومحاكمة المسؤولين عن مخالفة القوانين والأنظمة المتعلقة بها».

إن ديوان المحاسبة محكمة إدارية مستقلة عن السلطتَين التنفيذية والتشريعية، ولكنها ترتبط إداريًا برئيس مجلس الوزراء وهي مؤلفة من قضاة، نيابة عامة وعدة غرف، ولها وظيفتان:

- وظيفة إدارية يمارسها بإجراء الرقابة المسبقة والمؤخرة لتنفيذ الموازنة العامة.

-وظيفة قضائية وتشمل الرقابة على الحسابات والموظفين الذين يتولون إدارة الأموال العمومية.[18]

إذاً، إن ديوان المحاسبة هو جهاز متخصص في رقابة ومحاكمة وفرض العقوبات المسلكية على الموظفين الذين يتولون إدارة الأموال العمومية[19]، فنصت المادة 60 المعدلة في العام 2024 على أن «يعاقب بالغرامة من مليار ونصف ليرة لبنانية إلى خمسة عشر مليار ليرة لبنانية كل موظف ارتكب أو ساهم في ارتكاب إحدى المخالفات الواردة في هذه المادة، وذلك، بالإضافة إلى الالتزامات المدنية والعقوبات الجزائية

18. راجع ديوان المحاسبة، يسأل الضمان ووزارة التنمية الإدارية عن مخالفات مالية في استخدام قرض المكننة، النهار، 2004/11/30.

19. إن الإصلاح الإداري لن يوضع على السكة الصحيحة ما لم يتم دعم هيئات الرقابة ومن بينها ديوان المحاسبة، كريم بقرادوني، وزير التنمية الإدارية السابق، في افتتاح دورة تدريبية في ديوان المحاسبة، النهار، 2004/4/20. الضمان يطلب من النيابة العامة في ديوان المحاسبة التحقيق قضائيًا في سوء استخدام الأموال وملاحقة المسؤولين جزائيًا وماليًا، النهار، 21 كانون الثاني 2004.

والمسلكية الذي يمكن أن تقضي بها المراجع المختصة... والباقي من دون تعديل».[20]

بموجب القانون الرقم 132 على أن «يعاقب بالغرامة كل موظف ارتكب أو ساهم في ارتكاب إحدى المخالفات الواردة في هذه المادة: عقد نفقة خلافًا لأحكام القانون أو النظام ..» وإذا تبين للديوان أن المخالفة المرتكبة ألحقت ضررًا أو خسارة بالأموال العمومية أو المودعة في الخزانة، يصبح من حقه أن يعاقب الموظف علاوة على الغرامة المذكورة أعلاه بغرامةٍ تحسب بالنسبة إلى أهمية المخالفة المرتكبة ومقدار الراتب غير الصافي الذي يتقاضاه الموظف المخالف، في حال تقاضيه راتبًا أو إلى مقدار مخصصاته أو ما يماثلها في الحالات الأخرى (المادة 61 من نظام ديوان المحاسبة).

وأضافت المادة 62 على أنه يعفى الموظف من العقوبة إذا تم الرجوع عن العمل المؤدي إلى المخالفة قبل وضعه في التنفيذ أو إذا تبين من التحقيق أن المخالفة ارتكبت تنفيذًا لأمرٍ خطي تلقّاه من رئيسه المباشر، شرط أن يكون قد لفت نظر هذا الرئيس خطيًا إلى المخالفة التي قد تنتج عن تنفيذ أمره. وفي هذه الحال، يحل الرئيس محل الموظف في المسؤولية ويعاقب ضمن الحدود المبينة في المادتَين 60 و61 من هذا المرسوم الاشتراعي.

يمارس الديوان صلاحياته القضائية بوصفه محكمة تتألف هيئتها من رئيس ومستشارَين اثنَين، فينظر بالمخالفة عفوًا أو بناء على طلب المدعي العام لديه ويسمح للموظف الذي يحاكم أمامه أن يستعين بمحامٍ يختاره، مع الإشارة إلى أن إنهاء خدمة الموظف لا تحول دون ملاحقته أمام ديوان المحاسبة.[21]

من جهة أخرى، قضت المادة 27 من المرسوم الاشتراعي 83/82 بأن للمدعي العام أن يطلب إلى النيابة العامة لدى محكمة التمييز أن تلاحق جزائيًا أي موظف يرى أنه ارتكب أو اشترك في إحدى الجرائم التي من شأنها أن تلحق ضررًا بالإدارة العامة أو بالأموال العمومية أو بالأموال المودعة في الخزانة، وتجري الملاحقة الجزائية من دون إجازة من السلطة الإدارية وتحاط الإدارة المختصة وإدارة التفتيش المركزي علمًا بالأمر.

إن الصلاحية القضائية التي يمارسها ديوان المحاسبة هي صلاحية استثنائية خاصة، ويجب تطبيقها حصرًا على ما شرعت له، من دون أن يجوز تطبيقها على سبيل القياس.[22]

لا بد من الإشارة إلى أن حدود صفة الموظف في خضوعه لرقابة ديوان المحاسبة القضائية تقف عند تولي إدارة الأموال العمومية ولا تتعداها إلى أعمال من لا يقوم بهذه الولاية، إذ أن ما يرتكبه هؤلاء الموظفون من مخالفات مهما كان تأثيرها في

20. القانون الرقم 329، تعديل بعض مواد المرسوم الاشتراعي الرقم 83، تاريخ 1983/9/16، قانون تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته، الجريدة الرسمية، ملحق العدد49، تاريخ 2024/12/5، ص 4.

21. القرار الرقم 598، تاريخ 1996/5/14، الخوري/الدولة- ديوان المحاسبة م.ق.إ.، 1997، ص633. بذات المعنى: القرار الرقم 660 تاريخ 1996/5/21، زيدان/الدولة. القرار الرقم 661 تاريخ 5/21/ 1996، زين الدين/الدولة. منشور على موقع الجامعة اللبنانية/ مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية .www.legallaw.ul.edu.lb

22. القرار الرقم 516 تاريخ 1996/5/7 محمد حسن الحسامي/الدولة م.ق.إ. 1997 ص 592.

الأموال العمومية لا تقع تحت طائلة الرقابة القضائية التي يخضع لها الذين يتولون إدارة الأموال العمومية، وإنما تخضع للملاحقات الإدارية والتأديبية والقضائية العادية بحسب نوعها ووضعها.

تخضع لرقابة ديوان المحاسبة[23]

- إدارات الدولة.
- بلديات بيروت وطرابلس والميناء وبرج حمود وصيدا وزحلة - المعلقة وسائر البلديات التي أخضعت أو تخضع لرقابة ديوان المحاسبة بمرسومٍ يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.
- المؤسسات العامة التابعة للدولة وتلك التابعة للبلديات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.
- هيئات الرقابة التي تمثل الدولة في المؤسسات التي تشرف عليها أو في المؤسسات التي تضمن لها الدولة حدًا أدنى من الأرباح.
- المؤسسات والجمعيات وسائر الهيئات والشركات التي للدولة أو البلديات أو المؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات علاقة مالية بها عن طريق المساهمة أو المساعدة أو التسليف.

نشير هنا إلى أن الفرق الأساسي بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة هو أن هذا الأخير هو محكمة قضائية يصدر الأحكام والقرارات كالمحاكم العادية في القضايا المدنية إلى جانب نيابة عامة لدى الديوان تقوم بالتحقيق في الجرائم المالية، وتحيل المرتكب إلى المحاكم الجزائية في حال ارتكابه جرمًا جزائيًا.

أما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فهي هيئة إدارية وليست قضائية، إنما تقوم بالاستقصاء في جرائم الفساد في مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها، وتحيل الأشخاص المرتكبين وملفاتهم إلى الهيئات الرقابية الإدارية والقضائية ولا تقوم بالمحاكمات وإصدار الأحكام والقرارات.

أما بالنسبة لقرارات ديوان المحاسبة القضائية، فقد نصت المادة 76 على ما يأتي «يمكن الطعن في قرارات الديوان القضائية النهائية، إما عن طريق إعادة النظر وإما عن طريق النقض»، وقد ورد في المادة 43 أنه «يمكن إعادة النظر في قرارات الديوان ضمن نطاق رقابته الإدارية المسبقة بناء على طلب الإدارة المختصة أو رئيس ديوان المحاسبة أو النيابة العامة لدى الديوان. تنظر في إعادة النظر الهيئة التي أصدرت القرار».

أما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فهي تحقق في ملفات الفساد وتحيل المرتكبين إلى النيابة العامة المختصة في الجرائم الجزائية المالية وتقيم الدعاوى أمام المحاكم المدنية المختصة لاسترداد الأموال التي شابها الفساد لصالح الدولة.

---

23. المادة 2 من المرسوم الإشتراعي رقم 82 بتاريخ 16-9-1983 وتعديلاته.

ثانيًا: مجلس الخدمة المدنية ومصرف لبنان

1. مجلس الخدمة المدنية

إن مجلس الخدمة المدنية هو الجهاز الرئيس الذي أناط به القانون اللبناني إدارة شؤون الوظيفة العامة في لبنان في كل مراحلها، ابتداء من عملية اختيار الموظفين إلى عملية تعيينهم وتدريبهم وإدارة شؤونهم، لحين صرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد.

فهو جهاز إداري مركزي متخصص يقوم بدورٍ بالغ الأهمية لناحية الإشراف على شؤون الوظيفة العامة وإدارتها، لا سيما بعد تزايد عدد الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات في لبنان، وبالتالي تزايد وتنامي عدد الموظفين العموميين والعاملين في القطاع العام، الأمر الذي بات ولا شك يتطلب المزيد من الرعاية والاهتمام.

هو منظمة أنجلوسكسونية في الأصل، أنشئت في إنجلترا منذ عهد طويل وأعطت أحسن النتائج.[24]

أنشأ المشترع هذا المجلس في لبنان بالمرسوم الاشتراعي الرقم 114 تاريخ 1959/6/12، وأُلحق بمجلس الوزراء بغية أن يجعل الموظف في غنى من المؤثرات السياسية والمحسوبية، بإعطائه الضمانات اللازمة في تعيينه، ترقيته، نقله، تأديبه، صرفه من الخدمة وسائر شؤونه الذاتية، وأن يرفع مستواه المسلكي[25] بأداء الوظيفة وتدرّبه في أثناء الخدمة.[26]

وهو يقدّم لمجلس الوزراء عند درس الموازنة السنوية الآراء والاقتراحات بشأن الاعتمادات المخصصة للموظفين والنفقات الإدارية في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة، كما أنه يقدّم الاقتراحات بتعديل القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم الإدارات العامة وأساليب عملها وتحديد عدد الوظائف فيها (المادة 9 من المرسوم المذكور).

وتشمل اختصاصات مجلس الخدمة المدنية جميع الإدارات والمؤسسات العامة وموظفيها والبلديات الكبرى (بيروت، طرابلس، ميناء طرابلس، بعبدا، برج حمود، النبطية وصيدا)، وكذلك البلديات التي تخضعها الحكومة لرقابته بمرسومٍ يتخذ في مجلس الوزراء.

---

24. Ribas، J. L'évolution des services de la fonction publique dans le monde، R.A. 1956 p.580

25. " L'institution a fait ses preuves et a créé les raisons de son maintien et du renforcement de son autorité en tant qu'organe de gestion de la fonction publique. Un second souffle lui donnera une nouvelle impulsion، secouera son immobilisme relatif et lui permettra de remonter la pente." Tabet، Michel، Réflexions sur la fonction publique libanaise، P.O.E.J 1981، p.147.

26. Si le conseil de la fonction publique " a su s'imposer au début comme un frein très efficace aux interventions des politiciens، un certain relâchement est noté dans l'attitude ferme qui était la sienne au lendemain de sa constitution". Rizk Charles، Le régime politique libanais، Paris L.G.D.J، 1966، p.165.

يتألف مجلس الخدمة المدنية من إدارتَين ومن هيئة، ومن مديرية إدارية مشتركة، وموظفين إداريين (رؤساء مصالح، مراقبين أو مراقبين أول، رؤساء دوائر، رؤساء أقسام، محررين، كتبة،...)

أ- الإدارتان هما: إدارة الموظفين، وإدارة الأبحاث والتوجيه (كانت قبل 2000/5/25 إدارة الإعداد والتدريب) ويرأس كلاً منهما موظف إداري من الفئة الأولى أي برتبة مدير عام.[27]

ب- أما الهيئة فهي مؤلفة من:
- رئيس مجلس الخدمة المدنية، رئيسًا.
- رئيس إدارة الموظفين، عضوًا.
- رئيس إدارة الأبحاث والتوجيه، عضوًا.

وفي العام 2000، تم إنشاء معهد الإدارة العامة ذات شخصية معنوية واستقلالَين مالي وإداري، ويخضع لوصاية مجلس الخدمة المدنية ومهمته:
- إعداد موظفين للإدارات العامة على مستوى فئات الملاك الإداري العام: الثانية، الثالثة والرابعة – رتبة أولى.
- تدريب موظفي الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات المشمولة بصلاحيات مجلس الخدمة المدنية.
- الاتصال بمعاهد الإدارة العامة في الدول العربية والأجنبية التي ترتبط مع الدولة اللبنانية باتفاقيات تبادل الثقافة والمعلومات.
- إقامة الاجتماعات والندوات والأبحاث والدراسات في مختلف فروع الإدارة العامة.
- إصدار النشرات والكتب والمجلات وسائر المطبوعات التي تهم الإدارة العامة وتعالج مشاكلها.

كما تم استبدال إدارة الإعداد والتدريب، وحل محلها إدارة الأبحاث والتوجيه التي كانت تؤلف جزءًا من إدارة التفتيش المركزي، ومن هيئة التفتيش المركزي بالذات، بمقتضى المرسوم الاشتراعي الرقم 115 تاريخ 1959/6/12.

ج- أما الموظفون الإداريون فهم محددون في ملاك مجلس الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم التطبيقي للقانون الرقم 8337 تاريخ 1961/12/30 وتعديلاته، تنظيم مجلس الخدمة المدنية، مع مهامهم وصلاحياتهم كافة.
يرتبط مجلس الخدمة المدنية إداريًا برئاسة مجلس الوزراء، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي الرقم 114 تاريخ 1959/6/12، وذلك

27. راجع القانون الرقم 222 تاريخ 2000/5/29، إنشاء مؤسسة عامة باسم المعهد الوطني للإدارة،.والمرسوم الرقم 4329 تاريخ 2000/10/25، تحديد شروط تعيين وتعويضات وبعض مهام رئيس وأعضاء مجلس إدارة المعهد الوطني للإدارة، المرسوم الرقم 11044 تاريخ 2003/9/27، النظام الداخلي للمعهد الوطني للإدارة.

لتحديد ارتباطه بمرجعيةٍ سياسية فقط، بدليلٍ أن القضايا التي يختلف فيها مجلس الخدمة المدنية مع الوزراء عامة، وحتى مع رئاسة مجلس الوزراء في القضايا التي نصت عليها المادة 97 من نظام الموظفين، لا يحسمها مجلس الوزراء، وإنما تُعرض على مجلس الوزراء للبت فيها.

يمارس مجلس الخدمة المدنية الصلاحيات التي تنيطها به القوانين والأنظمة، ويسعى من خلال جهازه البشري المتخصص في كل من إدارتَي الموظفين والإعداد والتدريب إلى رفع مستوى الموظفين المسلكي، لا سيما عن طريق إعدادهم للوظيفة وتدريبهم في أثناء الخدمة.

أما هذه المهام الواسعة الصلاحية فتتولاها أجهزته الآتية:

- هيئة المجلس.
- إدارة الموظفين.
- إدارة الأبحاث والتوجيه، حلّت محل إدارة الإعداد والتدريب الملغاة بموجب المادة الأولى من هذا القانون بمقتضى أحكام المادة التاسعة من القانون الرقم /222/ تاريخ 2000/5/29.
- المديرية الإدارية المشتركة.

نشير إلى أنه من ضمن المهام التي يقوم بها مجلس الخدمة المدنية، مهمة تأديب الموظفين والتحقيق معهم وإحالتهم إلى الهيئة العليا للتأديب وطلب صرفهم، فيكون بذلك ثالث هيئة رقابية بعد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة ولو بطرقٍ مختلفة.

2. مصرف لبنان؛ هيئة التحقيق الخاصة شؤون مصرفية

إن القانون الرقم 44 تاريخ 2015/11/24 إضافة إلى القانون الرقم 32 تاريخ 2008/10/16[28]، أعطى لمصرف لبنان صلاحية إصدار التنظيمات اللازمة والمتعلقة بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة الفساد، والذي بموجبه أصدر هذا الأخير تعميمًا خاصًا بهذا الخصوص موجهًا إلى المصارف وسائر المؤسسات الخاضعة لرقابة مصرف لبنان.

هيئة التحقيق الخاصة[29]

تنص الفقرة 2 المادة 6 من قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم 44 تاريخ 24/11/2015 على «أن تتولى هيئة التحقيق الخاصة مهمة التحقيق في

28. القانون الرقم ٤٤، تاريخ 2015/11/24، إضافة إلى القانون الرقم 32 تاريخ 2008/10/16.
29. قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم ٤٤ تاريخ 24/11/2015.

العمليات موضوع الإبلاغات وطلبات المساعدة التي تتلقاها من الجهات الملزمة بالإبلاغ، والتي يُشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض أموال أو جرائم تمويل إرهاب»، كما تنص على «أن من ضمن مهام الهيئة إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق أحكام القانون 44 وإصدار توصيات للجهات المعنية كافة. وإنفاذاً لذلك، أرسلت هيئة التحقيق الخاصة في مطلع العام 2019 إلى جميع المصارف العاملة في لبنان تقريرًا يتضمن مؤشرات مرتبطة بالفساد، تم إعدادها من قبل «مجموعة إغمونت» Group Egmont[30]، وبذلك تكون هيئة التحقيق الخاصة حاملة للرقم أربعة من ضمن سلسلة هيئات التحقيق التي تعنى بالكشف على الفساد وهدر المال العام في لبنان.

30. هي هيئة موحدة مكونة من 164 وحدة استخبارات مالية، توفر منبرًا للتبادل للاستخبارات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينتمي لبنان لهذه المجموعة عبر هيئة التحقيق الخاصة في البنك المركزيhttps://egmontgroup.org

القسم الثاني
الهيئات المكلفة بالدور الرادع للرقابة

إن الهدف من إنشاء المؤسسات الرقابية هو تعزيز الرقابة، وفي مقدمتها التفتيش المركزي الذي تشمل صلاحياته جميع الإدارات والمؤسسات العامة، والهيئة العليا للتأديب التي تشمل صلاحياتها جميع فئات موظفي الإدارات العامة والمؤسسات العسكرية وأنواعهم، والتفتيش القضائي والهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات بما يضمن فعاليتها واستقلاليتها. لذا سوف نتناول هذه الأجهزة في ثلاثة فروع على النحو الآتي:

أولاً: التفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب

1. التفتيش المركزي[31]

- **إنشاء التفتيش المركزي**

أُنشئ لدى رئاسة الوزارة تفتيش مركزي تشمل صلاحياته جميع الإدارات العمومية والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات، والذين يعملون في هذه الإدارات والمؤسسات والمصالح والبلديات، بصفةٍ دائمة أو مؤقتة، من موظفين أو مستخدمين أو أجراء أو متعاقدين، وكل من يتناول راتبًا أو أجرًا من صناديقها، وذلك ضمن أحكام النصوص التي يخضعون لها. ويمكن للحكومة، بمرسومٍ يُتخذ في مجلس الوزراء، أن تخضع لسلطة التفتيش المركزي بصورةٍ دائمة أو طارئة سائر المؤسسات الخاضعة لمراقبة ديوان المحاسبة. لا يخضع القضاء، الجيش، قوى الأمن الداخلي والأمن العام لسلطة إدارة التفتيش المركزي إلا في الحقل المالي وضمن الحدود المنصوص عليها في قوانينها الخاصة[32].

31. "on se souciait principalement de dépolitiser la carrière des agents en la soustrayant le plus possible aux pouvoirs des ministres pour la confier à un organisme collégial assez autonome formé de trois grand commis de l'Etat. C'est dans ce même souci d'ordre d'efficacité et de dépolitisation que s'inspira la création de l'inspection centrale" Moallem Chafic Le régime disciplinaire de la fonction publique au Liban éd. Publication de l'Université libanaise Section d'études juridiques politiques et administratives Beyrouth 1974 p.154.

32. المادة 1 من المرسوم الاشتراعي الرقم 115 الصادر في 1959/6/12، التفتيش المركزي وتعديلاته.

• المهام الأساسية للتفتيش المركزي

يتولى التفتيش المركزي[33]:

- مراقبة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات بواسطة التفتيش على اختلاف أنواعه.
- السعي إلى تحسين أساليب العمل الإداري.
- إبداء المشورة للسلطات الإدارية عفوًا أو بناء لطلبها.
- تنسيق الأعمال المشتركة بين عدة إدارات عامة.
- القيام بالدراسات والتحقيقات والأعمال التي تكلفه بها السلطات.

• اختصاصات الهيئة

في المادة 11، تتناقش الهيئة وتقرر في جميع القضايا التي تنيطها بها القوانين والأنظمة النافذة أو يعرضها عليها رئيسها، وخاصة في:

- إحالة المفتشين العامين والمفتشين والمفتشين المعاونين إلى المجلس التأديبي، والموافقة على التعاقد مع خبراء لبنانيين أو أجانب، ضمن حدود الاعتمادات المرصدة في الموازنة.
- القضايا المتعلقة بالإدارات والمؤسسات العامة، تقديم الآراء والاقتراحات إلى مجلس الوزراء في شأن إعادة تنظيم الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وتحسين أساليب العمل فيها.
- القضايا الأخرى:

أ- البت في برامج التفتيش السنوية في جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات.

ب- البت في العقوبات الواجب فرضها على الموظفين الذين يدينهم التفتيش.

• اختصاصات رئيس إدارة التفتيش المركزي[34]

في المادة ١٥، يضع برامج التفتيش السنوية أو الاستثنائية وفق أحكام الفقرة 4 من المادة 12.

- يشكل لجاناً تفتيشية ويختار أعضاءها من بين المفتشين العامين والمفتشين، ويحدد مهمتها والمدة التي يجب أن تنهي فيها أعمالها على أن لا تتجاوز 3 أشهر قابلة للتمديد 3 أشهر أخرى بقرارٍ من الهيئة.

- يتولى شخصيًا التحقيق والتفتيش مع موظفي الفئة الأولى وعضوَي الهيئة.

- يعرض تقارير التفتيش مع مطالعته على الهيئة.

---

33. المادة 2 من المرسوم الاشتراعي الرقم 115.

34. المادة 15من المرسوم الاشتراعي الرقم 115 الصادر في 1959/6/12، التفتيش المركزي وتعديلاته.

إن التفتيش المركزي هو هيئة إدارية خامسة مولجة إجراء التفتيش على جميع إدارات الدولة اللبنانية ووزاراتها.

2. الهيئة العليا للتأديب

أنشئ المجلس التأديبي العام للموظفين[35] بموجب القانون الرقم 65/54 تاريخ 1965/10/2 والمعروف بقانون التطهير، وليس من باب المصادفة أن يكون المجلس المذكور قد أنشئ بموجب النص ذاته الذي تضمّن أحكامًا خاصة تتعلق بصرف الموظفين وإحالتهم على التقاعد وملء المراكز الشاغرة. لقد اعتبرت الحكومة آنذاك ومعها المشترع أن عملية التطهير لا يمكن أن تكون آنية، وتنتهي بانتهاء المهلة المعطاة للموظفين لطلب صرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد، أو بممارسة الحكومة صلاحيتها بصرف الموظفين أو إحالتهم على التقاعد، بل هي عملية مستمرة لا تتسم بطابعٍ ظرفي، وقد أشارت الأسباب الموجبة لمشروع القانون في حينه إلى ضرورة عدم التوقف في تقويم الإدارة عند نهاية المهلة المحددة، بل المعني في توفير الإدارة الصالحة لخدمة المصلحة العامة، وهي الغاية التي هدفت الحكومة في حينه إلى تحقيقها بإنشاء المجلس التأديبي العام الذي باشر مهامه في تموز 1967.[36]

تشمل صلاحياته النظر في المخالفات المنسوبة لموظفي الإدارات العامة وموظفي ومستخدمي البلديات والمؤسسات العامة، باستثناء الفئات التي تخضع بحكم القانون لسلطة مجالس تأديبية خاصة بالنظر لطبيعة مهامها وهي:

- أعضاء هيئتَي مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.
- القضاة.
- رجال الجيش، قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، أمن الدولة، الضابطة الجمركية والموظفين المدنيين الملحقين بالأجهزة العسكرية المذكورة.
- أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.

إن هذه الهيئة تتفرغ للنظر بصورةٍ دائمة بالمخالفات التي يحال الموظف عليها، وتتخذ بحقهم العقوبات اللازمة، فإنها تمارس رقابة إدارية رادعة من شأنها إصلاح الاعوجاج والانحراف بين صفوف الموظفين، وجعلهم يقومون بواجباتهم على الوجه المطلوب، ولقد حرص المشترع على ربطها بأعلى سلطة تنفيذية وهي رئاسة مجلس الوزراء[37].

---

35. لا بد من الإشارة إلى أن تسمية المجلس التأديبي قد عُدِّلت بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 11 تاريخ 1985/3/23 بحيث استُعيض عنها بتسمية الهيئة العليا للتأديب، كما أنه صدر القانون الرقم 315 تاريخ 1994/2/24 والقانون الرقم 201 تاريخ 2000/5/26 اللّذين عدّلا بعض أحكام القانون الرقم 65/54.

36. النشرة، مجلة تصدر عن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، آب 2002، ص 6.

37. بموجب القانون الرقم 315 تاريخ 1994/2/24، ينشأ لدى رئاسة مجلس الوزراء مجلس تأديبي عام للموظفين.

تتألف الهيئة العليا للتأديب من رئيس وعضوَين متفرغَين يعيّنون بمرسومٍ يتخذ في مجلس الوزراء، ومن عضوَين احتياطيَين غير متفرغَين لإكمال عضوية الهيئة في حال مرض أو تغيّب أو تنحّي أحد أعضائها، ويمكن تعيين رئيس الهيئة العليا من بين القضاة العدليين من الدرجة السابعة على الأقل أو القضاة الإداريين من الدرجة التي توازيها، بناء على اقتراح وزير العدل أو من بين موظفي الفئة الأولى[38]، ويقوم بوظيفة مفوض حكومة لدى الهيئة العليا للتأديب مفتش عام من ملاك التفتيش المركزي.

تنص المادة 13 من القانون الرقم 65/54 تاريخ 1965/10/2 على أن تتولى الهيئة النظر بصورةٍ دائمة بالمخالفات التي يرتكبها الموظف والتي يحال أمامها بسببها.

تشكل من هيئتَي مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، أو مجلس هيئة التفتيش القضائي في ما يخصه، هيئة موحدة تتولى النظر في الوضع الوظيفي الخاص بكل موظف أو مستخدم خاضع لسلطة المجلس التأديبي العام، وذلك لجهة عدم الكفاءة المسلكية أو عدم الأهلية أو العجز الصحي[39].

38. راجع القانون الرقم 315 الصادر في 1994/3/24، تعديل القانون الرقم 65/54 في ما يتعلق بتأليف الهيئة العليا للتأديب، والمرسوم الرقم 7500 الصادر في 2002/3/1، تعديل المرسوم الرقم 5593 تاريخ 1994/8/31، تعديل ملاك الهيئة العليا للتأديب.

39. المادة 3 من القانون الرقم 54 تاريخ 1965/10/02 وتعديلاته.

يرأس الهيئة الموحدة رئيس مجلس الخدمة المدنية ولا يكون اجتماعها قانونيًا إلا بحضور خمسة أعضاء بما فيهم رئيس مجلس الخدمة المدنية ورئيس التفتيش القضائي، وتتخذ قراراتها بأكثرية أربعة أصوات على الأقل وبالاقتراع السري[40].

ينشأ لدى رئاسة مجلس الوزراء هيئة عليا للتأديب تتفرغ للنظر بصورةٍ دائمة بالمخالفات التي يحال عليها بسببها الموظف بالمفهوم المحدد في ما يأتي:

سلطة هذه الهيئة تشمل:

أ- جميع العاملين في الإدارات العامة، البلديات، المؤسسات العامة والمصالح المستقلة التابعة للدولة والبلديات، من موظفين ومستخدمين دائمين ومؤقتين ومتعاقدين على أنواعهم وأجراء ومتعاملين، ويحق للهيئة أن تنزل بهم العقوبات كافة الواردة في سلاسل العقوبات الخاصة بهم[41].

ب- تستثنى من سلطة الهيئة فئات الموظفين الآتية التي تخضع بحكم القانون لسلطة مجالس تأديبية خاصة بالنظر لطبيعة مهامها:

1. أعضاء هيئتَي مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.
2. .القضاة.
3. رجال الجيش، قوى الأمن الداخلي، الأمن العام، أمن الدولة، الضابطة الجمركية والمدنيين العاملين في هذه القطاعات.
4. أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية.
5. جميع فئات وأنواع موظفي ومستخدمي المصالح المستقلة والمؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات المشار إليها في الفقرة ج أدناه.

ج- جميع فئات وأنواع موظفي ومستخدمي البلديات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وسائر البلديات التي تخضع لأحكام هذا القانون بمرسومٍ يتخذ في مجلس الوزراء.

مع الهيئة العليا للتأديب، نكون قد أصبحنا أمام الجهاز الرقم ستة لمكافحة الفساد لدى الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان، والسؤال المزمن المتعاظم، ما هي النتيجة؟ وأين أصبحنا في مكافحة الفساد؟ فالمسؤولون يعظون ويهددون من على منابر الاحتفالات والمناسبات، فتنتهي الفعالية وكل يعود إلى مكتبه. وفي اليوم التالي، يبدأ انهيار جديد ومعه يفتح باب الارتزاق من جديد الذي لولاه لا تنجز معاملة لدى معظم الدوائر خدمة للمواطنين، كل هذا حدا بفخامة الرئيس إلى الانتقال شخصيًا للإطلاع عن كثب على سير هذه المرافق واستمراريتها لتحسين الأداء والخدمات بكل مصداقية وشفافية بهدف تأمين الخير العام.

---

40. المادة 4 من القانون الرقم 54 تاريخ 1965/10/02 وتعديلاته.

41. المادة 13، عُدّلت بموجب القانونيَن 2000/201 و 1994/315، القانون الرقم 54، تاريخ 1965/10/02 وتعديلاته.

ثانيًا: التفتيش القضائي والهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات

1. التفتيش القضائي

بموجب المادة 98 من قانونَي القضاء العدلي الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 150 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته: «تتولى هيئة التفتيش مراقبة حسن سير القضاء وأعمال القضاة وموظفي الأقلام ولفت نظر السلطات إلى ما تراه من خلل في الأعمال وتقديم الاقتراحات الرامية إلى إصلاحه، وصلاحيات تأديبية»[42].

أ- المادة 98: تتولى هيئة التفتيش القضائي:

- مراقبة حسن سير القضاء وأعمال القضاة وموظفي الأقلام وسائر الأشخاص التابعين لها.
- لفت نظر السلطات إلى ما تراه من خلل في الأعمال وتقديم الاقتراحات الرامية إلى إصلاحه.
- الصلاحيات التأديبية المنصوص عنها في القانون تجاه القضاة وموظفي الأقلام والدوائر المركزية في وزارة العدل. أضيفت إلى نص المادة 98 الفقرة الآتية، بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 22 تاريخ 1985/3/23.
- لفت نظر من يتناولهم التفتيش بما يظهر من خلل في سير أعمالهم. أضيفت إلى المادة 98 بموجب المادة 10 من القانون الرقم 389 تاريخ 2001/12/21، في الفقرتَين الآتيتَين.
- توجيه التنبيه عند الاقتضاء إلى القضاة والموظفين.
- الاقتراح على مجلس القضاء الأعلى اتخاذ التدبير المناسب بحق أي قاض[43].

ب- المادة 99: تتألف هيئة التفتيش القضائي من رئيس وأربعة مفتشين عامين وستة مفتشين. يؤلف الرئيس والمفتشون العامون مجلس الهيئة. يكون للهيئة قلم قوامه مساعدون قضائيون، ويطبق عليهم نظام الأقلام في الدوائر القضائية[44].

ج- المادة 100: عُدّل نص المادة 100 بموجب المادة 38 من المرسوم الاشتراعي الرقم 22 تاريخ 1985/3/23، وبالمادة 11 من القانون الرقم 389 تاريخ 2001/12/21 على الوجه الآتي: يعين رئيس هيئة التفتيش القضائي بمرسومٍ يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل من بين القضاة العدليين من

42. قانون القضاء العدلي الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 150، تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته.
43. المادة 98 من قانونَي القضاء العدلي الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 150، تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته.
44. المرجع السابق.

الدرجة الرابعة عشرة فما فوق، أو ما يوازي هذه الدرجة في ملاك مجلس شورى الدولة وملاك ديوان المحاسبة.

2. الهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات:

الهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات: المادة 103 وما يليها من المرسوم الاشتراعي الرقم 118 تاريخ 1977/6/30 وتعديلاته، تتولى ملاحقة رئيس المجلس البلدي أو نائبه أو العضو الذي يتولى أعمال السلطة التنفيذية وتأديبه.

صحيح أننا هنا أصبحنا تحت الرقم ثمانية من مجمل عدد الهيئات الرقابية على الإدارة في لبنان مع التفتيش القضائي ذات الرقم سبعة والهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات ذات الرقم ثمانية، إلا أن الأمر الجديد هنا هو أن التفتيش القضائي قد اتخذ إجراءات مهمة في الفترة الأخيرة، إذ حوّل قاضيَين على المحاكم الجزائية بجرم الرشوة، وقد سجنا وصُرف أحدهما من السلك القضائي وآخر حُوّل للمحاكمة أمام المحاكم الجزائية، كما أن التفتيش القضائي يدرس أربعين ملفًا لقضاةٍ يشتبه في تورطهم بتقاضي الرشاوى، فعسى أن تكون هذه الخطوة نذيرًا جريئًا في وضع حد للتجاوزات ومثالاً لباقي الأجهزة الرقابية في بداية العهد الجديد في لبنان.

ثالثًا: قانون الشراء العام (في العام 2021)

تنبع أهمية الشراء العام/التوريد/الصفقات في لبنان من كونه يمثّل 20% من النفقات العامة على المستوى المركزي من دون احتساب المؤسسات العامة والبلديات، فالحكومات هي الشاري الأكبر ما يجعل الشراء العام بابًا خطيرًا للهدر والفساد.

بعد محاولات دامت أكثر من عشر سنوات من دون النجاح في إقرار قانون عصري وشامل، يرعى الشراء العام والرقابة والتدقيق عليه وفق المعايير الدولية، صدر بتاريخ 2021/7/19 القانون الرقم 244 قانون الشراء العام ودخل حيز التنفيذ في 2022/6/29. وقد تم تعديل بعض أحكامه في العام 2023.

1. نشأة قانون الشراء العام

- في العام 2019 وبالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، أطلقت وزارة المالية مسارًا جديدًا بغية تقييم منظومة الشراء العام في لبنان، وذلك وفق منهجية دولية متخصصة. تم إنجاز مسح شامل لمنظومة الشراء العام في شهر تموز 2020 الذي ساهم فيه أكثر من مئة جهة وطنية من القطاعَين العام والخاص والمجتمع المدني. جاءت نتيجة التقييم الذي شمل أربعة أركان في منظومة الشراء العام وهي: الإطار القانوني والتنظيمي والسياسي، والإطار المؤسسي والقدرة الإدارية، وعمليات الشراء وممارسات السوق، والمساءلة والنزاهة والشفافية.
- بفضل التعاون بين ديوان المحاسبة وإدارة المناقصات التي استُبدلت بهيئة الشراء العام والمعهد المالي والاقتصادي لدى وزارة المالية، ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تم إعداد الوثائق التي تضمنت اقتراح قانون الشراء العام ودفاتر الشروط النموذجية وشروط تأهيل العارضين، وبعد إدخال التنقيحات اللازمة نتيجة استشارة الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني بشأن اقتراح القانون في اللجان النيابية الفرعية، تم إقرار القانون بنسخته النهائية الأولى في 2021/6/30.
- بتاريخ 2021/7/19، تم إصدار قانون الشراء العام الرقم 244، وشكّلت هذه الخطوة إنجازاً إصلاحيًا تاريخيًا في لبنان، وتحقّق بذلك المُخرَج الرقم 3.4 من المحصّلة الثالثة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي تُعنى بمنظومة شراء عام أقل عرضة للفساد، والتي لم يكن يُتوقّع تحقيقها بهذه السرعة، سيما أن هذا القانون تضمن الكثير من التحديثات الإيجابية، ولكنه بالمقابل شمل الكثير من الإشكاليات ما استدعى تقديم اقتراح قانون تعديلي أُقرّ بتاريخ 2023/4/8 وانقسمت حوله الآراء.

يتألف القانون من تسعة فصول و116 مادة قانونية، وهو يحترم المعايير الدولية في الشكل والمضمون، ويتكامل مع القوانين الأخرى التي أقرها لبنان ضمن جهود مكافحة الفساد ومع قانون الشراكة بين القطاعَين العام والخاص.

يرتكز القانون على ثمانية مبادئ[45] للشراء العام مستقاة من التوصيات الاثني عشر الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD[46] حول الشراء العام وهي تلبي حاجات الواقع اللبناني وتهدف إلى تصويب مقاربة الجهات الشارية للشراء العام وعملياته على المستويَين المركزي والمحلي، من أجل تحقيق أعلى من الشفافية والمهنية والاحتراف.

2. أهمية قانون الشراء العام

يُقدّر حجم الشراء العام على المستوى المركزي في الدولة اللبنانية بـ 20% من النفقات العامة و6.5% من الناتج المحلي[47]، تُستنتج احتمالية وجود الفساد من الابتعاد عن تطبيق المبادئ والقواعد الناظمة للصفقات العمومية[48]، والتي اعتمد اصطلاحًا على تسميتها باسم الشراء العام بعد صدور القانون الخاص به، والفساد في الشراء العام إنما هو نتاج الفساد السياسي.[49]

*** ما هو نطاق تطبيق قانون الشراء العام الجديد؟ (المادتان الثانية والثالثة)**

أخضع قانون الشراء العام الجديد لأحكامه جميع عمليات الشراء العام من لوازم وأشغال وخدمات، بما فيها الخدمات الاستشارية التي تقوم بها الجهات الشارية، وإدارات ومؤسسات وهيئات الدولة كافة التي تنفق المال العام لتأمين حاجاتها وتقديم الخدمات للمواطنين على المستويات كافة، سواء أكان تمويل العقد من أموال الموازنة أم الخزانة أم من قروض داخلية أو خارجية أم هبات غير مقيدة بشروط الواهب مع مراعاه أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدوليه المبرمة مع الدولة اللبنانية. لا يجوز لأي جهة شارية في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون القيام بأي عملية شراء إلا طبق أحكامه.

شمل قانون الشراء العام جميع عمليات الشراء من لوازم وخدمات وأشغال خلا العقود الإدارية التي تتعلّق بتفويض المرافق العامة والامتياز[50]، وتطبق أحكام هذا القانون على عقود الشراكة بين القطاعَين العام والخاص، في كل ما لا يتعارض مع قانون تنظيم الشراكه بين هذَين القطاعين الرقم 48 تاريخ 2017/9/7 وتعديلاته.

---

45. هذه المبادئ هي:الشمولية، التخطيط والدمج مع الموازنات، المساءلة، الفعالية، المنافسة، النزاهة، الشفافية، التخصص والاستدامة.

46. The Organization for Economic Cooperation and Development

47. أي حوالى 3.4 مليار دولار أميركي في العام 2019، راجع تقييم منظومة الشراء العام، الملخص التنفيذي، 2021، ص. 6، الموقع الإلكتروني لمعهد باسل فليحان المالي الاقتصادي/http://www.institutdesfinances.gov.lb

48. د. جان العلية، تطبيق القانون أقصر الطرق لمواجهة الفساد، مقابلة مع مجلة الأمن العام، العدد 66، آذار 2019، ص. 32-34.

49. د.جان العلية، قواعد الشراكة الفاعلة بين القطاعَين العام والخاص، المؤسسة الحديثة للكتاب 2021.

50. يمنح بموجب قانون خاص ولزمنٍ محدد وفق ما نصت عليه المادة 89 من الدستور اللبناني.

سنعدد في ما يأتي أبرز الجهات الخاضعة لقانون الشراء العام:

1- إدارات الدولة.
2- مؤسسات عامة.
3- هيئات إدارية مستقلة.
4- محاكم لديها موازنات خاصة.
5- هيئات، مجالس، صناديق.
6- هيئات ناظمة.
7- بلديات واتحادات البلديات.
8- أجهزة أمنية أو عسكرية والإدارات والوحدات التابعة لها.
9- بعثات دبلوماسية في الخارج.
10- شركات تملك فيها الدولة وتعمل في بيئة احتكارية.
11- المرافق العامة التي تديرها شركات خاصة لصالح الدولة.
12- أي شخص من أشخاص القانون العام ينفق مالاً عاماً.

كذلك تطبق أحكام هذا القانون على عمليات الشراء التي يجريها مصرف لبنان باستثناء طباعة النقد وإصدارها وتحويلاته (المادة 3).

وقد أنشأ هذا القانون هيئتَين جديدتَين هما:

- هيئه الشراء العام

استبدلت إدارة المناقصات[51] التي كانت ضمن هيكلية التفتيش المركزي بهيئة الشراء العام، ونقل ملاكاتها والعاملين فيها إلى هيئة الشراء العام التي أُنشئَت بموجبه،[52] وهي هيئة إدارية مستقلة، مركزها بيروت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالَين المالي والإداري، إذ لديها موازنة مستقلة، ولها الصفة والمصلحة القانونية للطعن بالقرارات المرتبطة بعمليات الشراء[53]، ومن أبرز مواردها المالية المساهمة المالية السنوية الخاصة التي تُدرج في فصل خاص ضمن باب رئاسة مجلس الوزراء في قانون الموازنة العامة للدولة، تُشكَّل من رئيس وأربعة أعضاء يعيّنون بمرسومٍ يُتّخَذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء[54]، وتحدد مدة ولايتهم بخمس سنوات قابلة للتجديد لمرةٍ واحدة فقط. وتتخذ الهيئة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الذين تتألف منهم قانوناً، ولا

51. المادة 88 من القانون الرقم 244 تاريخ 2021/7/29، قانون الشراء العام، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 36، تاريخ 2019/07/31.

52. المادة 74 من القانون الرقم 244 تاريخ 2021،/7/29، قانون الشراء العام.

53. وفقًا لأحكام الفصل السابع، إجراءات الاعتراض، من القانون 244، تاريخ 2021/7/29، قانون الشراء العام.

54. مع مراعاة شروط التعيين المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم الاشتراعي الرقم 1959/112، تاريخ 1959/6/12، نظام الموظفين وتعديلاته، باستثناء شرطَي السن والمباراة، تُعتمد الشروط والآلية المنصوص عنها في المادة 78 من القانون الرقم 244، تاريخ 2021/7/29، قانون الشراء العام.

تخضع لأحكام النظام العام للمؤسسات العامة[55]، إنما إلى قانون الشراء العام ورقابة كل من ديوان المحاسبة المؤخرة والتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية، وتُناط بهذه الهيئات مهام متنوعة، استراتيجية وإدارية وتنفيذية.

مدة ولايتها 5 سنوات قابلة للتجديد لمرةٍ واحدة فقط، وهي إضافة لكونها مركز بيانات، تشكّل فعليًا هيئة ناظمة تراقب الشراء العام وتساهم في تطويره، إذ تتنوع صلاحياتها بين استراتيجية وإدارية ورقابية نذكر منها: اقتراح السياسات العامة، إدارة وتشغيل المنصة الإلكترونية المركزية للشراء العام والشراء الإلكتروني، إصدار إرشادات وتوضيحات حول النصوص القانونية النافذة، كما وإصدار مستندات ونماذج معيارية (دفاتر الشروط النموذجية، ملفات التأهيل النموذجية...)، تجمع خطط الشراء السنوية الواردة من الجهات الشارية، وفق نموذج موحد يصدر عنها وتبويبها ونشرها وفق الأصول على المنصة الإلكترونية المركزية للشراء العام، حفظ قرارات الإقصاء في سجل علني خاص وتيويمه... علمًا أنها تستطيع وقف إجراءات الشراء عند وجود أي خلل، كما تراقب وتقيّم تطبيق النصوص القانونية والقواعد التي ترعى الشراء العام،... وغيرها من المهام.

- هيئه الاعتراضات

هي هيئة إدارية مستقلة مسؤولة عن البث بالشكاوى والاعتراضات التي تنشأ في مرحلة ما قبل توقيع العقد. أما أبرز أنواع الاعتراضات التي تقدّم أمام الهيئة فهي على نوعَين، وتتدرج على مستويَين: طلب إعادة النظر حسب أحكام الماده 105 وشكوى تقدّم أمام الهيئة حسب أحكام الماده 106.

لا تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية، ولكنها هيئة إدارية مستقلة تقنية فنية لبتّ المراجعات والشكاوى خلال فترة ما قبل التعاقد، تتمتع بالمرونة اللازمة لاتخاذ قراراتها بالسرعة المطلوبة، وتُستأنف قراراتها أمام مجلس شورى الدولة.

إن أبرز نقطة جاء بها قانون الشراء العام لناحية منع حصول الفساد هي الحق المعطى لهيئة الشراء العام عند إجراء المناقصات، هو توقيف أي مناقصة وإلغائها في حال تبين للهيئة بأن شائبة تشوبها أو عيبًا شكليًا أو جوهريًا يطالها، إذ في ظل القانون السابق لم يكن هذا الحق عائدًا للهيئة، إذ كان العارضون يتفقون فيما بينهم، ويتآمرون على الهيئة عبر إعطاء الصفقة لأحدهم، على أن يدفع للعارض الآخر مبلغًا من المال في سبيل الانسحاب أو عدم إنقاص المبلغ المطروح في سبيل تحقيق المزيد من الأرباح على حساب الدولة التي تقوم بالمناقصة تأميناً لحاجات الإدارات لديها، والهيئة لا حول ولا قوة لها، فكانت تقبل المناقصة من دون التمكن من إلغائها إذا ما علمت أن هناك تواطؤ بين العارضين، فكانت تساهم في إثرائهم على حساب مصلحة خزانة الدولة.

55. المرسوم الرقم 4517 تاريخ 1972/12/13، النظام العام للمؤسسات العامة في لبنان، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 100، تاريخ 1972/12/14.

الخلاصة

إن بسط رقابة الهيئات الرقابية على مؤسسات الدولة ينبغي أن يتم على أرض صلبة وواقعية ومفهومة قائمة على معايير محلية ودولية، هذه الأرض يبدأ بناؤها من خلال بناء المؤسسات الإدارية في الدولة على أسس ومعايير حوكمة رشيدة، باعتناق مبادئها وخصائصها ليس في المؤسسات الخاضعة للرقابة فقط بل اعتماد هذه المبادئ والمعايير أيضًا داخل الهيئات الرقابية ذاتها، وصولاً إلى تحقيق تكامل مؤسساتي في الجهة الرقابية والجهة الخاضعة للرقابة، إن اعتماد مبدأ الحوكمة الرشيدة وإجراءات الاعتماد المؤسساتي في الجهات الرقابية والمؤسسات الخاضعة للرقابة يمكّن الهيئات الرقابية من بسط رقابتها بشكلٍ سلس ويسير، دعمًا للدور الأساسي لها في مكافحة الفساد الإداري والمالي. وإذا اعتُبِر ديوان المحاسبة هو «عين الشعب على الدولة» كونه الجهاز الأعلى للرقابة المالية، فيقتضي ذلك تفعيل دوره عن طريق تعديل قانون المحاسبة ووضع نصوص قانونية واضحة وصريحة.

يعطي الديوان صلاحية ممارسة الرقابة على الأداء وتنظيم أصوله والرقابة على التنفيذ بالإضافة إلى توفير المرتكزات الضرورية، لإمكانية القيام بهذه الرقابة بصورةٍ ناجحة ...، بالتزامن مع صدور قانون الشراء العام. هو أحد أهم القوانين الإصلاحية ... ونرى ضرورة إجراء ورشة إصلاحية قانونية واسعة شاملة تشمل كل القوانين ذات الصلة...[56]

هناك إقرار تام بأن الفساد يعيق التطور-وهذا ما أكده كل المسؤولين في لبنان-[57] وأنه مرض منتشر في جميع الدول وفي الأحجام والأنواع والمستويات كافة، إلا أنه يمكن علاجه عن طريق إيجاد حلول للمعالجة بالتعاون بين الدول فيما بينها لمواجهة التحديات التي تنجم عنه، والذي يتطلب بدوره تحولاً يمتد لأجيالٍ في إعداد نظام مؤسساتي متطور، من خلال توفر التخطيط وتسليح الأجيال بالثقة والنزاهة وتأسيس معايير وقواعد وإجراءات لوضع مثل هذه الحلول الجذرية لمكافحة الفساد، وكانت أبرز هذه الجهود الوثيقة الدولية الملزمة قانوناً لكثيرٍ من المجتمعات ومنها اللبناني وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003، وصولاً إلى تركيز الجهود الدولية على مفهوم الحكم الرشيد وأنظمة النزاهة باعتبارها مكملات لمكافحة الفساد، نظرًا للدور الذي تؤديه هذه المفاهيم في تحقيق التنمية المستدامة وإرساء دائم للأمن والاستقرار في المجتمعات.

56. د. بولين جرجس ديب: الموازنة العامة بين الواقع والمرتجى دراسة مقارنة، المنشورات الحقوقية، الصادر 2025، ص 204.

57. د. مادونا إيزاك نصار، دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية في مكافحة الفساد المالي والإداري، المؤسسة الحديثة للكتاب 2025.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

- النصوص القانونية

1. قانون القضاء العدلي الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي الرقم 150، تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته.
2. القانون الرقم 244، تاريخ 2021/7/29، قانون الشراء العام، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 36، تاريخ 2019/07/31.
3. المرسوم الرقم 4517، تاريخ 1972/12/13، النظام العام للمؤسسات العامة في لبنان، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 100، تاريخ 1972/12/14.
4. المرسوم الاشتراعي الرقم 115 الصادر في 12 حزيران من العام 1959 التفتيش المركزي وتعديلاته.
5. القانون الرقم 329، تعديل بعض مواد المرسوم الاشتراعي الرقم 83، تاريخ 1983/9/16، قانون تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته، الجريدة الرسمية ملحق العدد 49، تاريخ 2024/12/5.
6. المرسوم الاشتراعي الرقم 1959/112، تاريخ 1959/6/12، نظام الموظفين.
7. قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام الرقم 175 للعام 2020.
8. القانون الرقم 222، تاريخ 2000\5\29، إنشاء مؤسسة عامة باسم المعهد الوطني للإدارة، والمرسوم الرقم 4329، تاريخ 2000\10\25، تحديد شروط تعيين وتعويضات وبعض مهام رئيس وأعضاء مجلس إدارة المعهد الوطني للإدارة.
9. المرسوم الرقم 11044 تاريخ 2003\9\27، النظام الداخلي للمعهد الوطني للإدارة.
10. القانون الرقم 44 تاريخ 2015/11/24 إضافة إلى القانون الرقم 32، تاريخ 2008/10/16.
11. قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم 44، تاريخ 24/11/2015.
12. القانون الرقم 315 الصادر في 1994/3/24: تعديل القانون الرقم 65/54 في ما يتعلق بتأليف الهيئة العليا للتأديب، والمرسوم الرقم 7500 الصادر في 2002/3/1: تعديل المرسوم الرقم 5593، تاريخ 1994/8/31 تعديل ملاك الهيئة العليا للتأديب.
13. المرسوم الاشتراعي الرقم 115 الصادر في 1959/6/12 التفتيش المركزي وتعديلاته.
14. القانون الرقم 315، تاريخ 1994/2/24، والقانون الرقم 201، تاريخ 2000/5/26 اللّذين عدّلا بعض أحكام القانون الرقم 65/54.

• المؤلفات

1. د. جان العلية، تطبيق القانون أقصر الطرق لمواجهة الفساد، مقابلة مع مجلة الأمن العام، العدد 66، آذار 2019.
2. د. جان العلية، قواعد الشراكة الفاعلة بين القطاعَين العام والخاص، المؤسسة الحديثة للكتاب 2021.
3. د. بولين جرجس ديب: الموازنة العامة بين الواقع والمرتجى دراسة مقارنة، المنشورات الحقوقية، الصادر في 2025.
4. د. مادونا إيزاك نصار، دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية في مكافحة الفساد المالي والإداري، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2025.
5. إيلا عز الدين، الفساد بين المفهوم والواقع، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، 2021.

• الأبحاث

1. تقييم منظومة الشراء العام، الملخص التنفيذي، 2021، ص 6، الموقع الإلكتروني لمعهد باسل فليحان المالي الاقتصادي /http://www.institutdesfinances.gov.lb، تاريخ زيارة الموقع: 6-10-2025.
2. ديوان المحاسبة يسأل الضمان ووزارة التنمية الإدارية عن مخالفات مالية في استخدام قرض المكننة النهار، 30 تشرين الثاني 2004.
3. النشرة، مجلة تصدر عن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، آب 2002، ص 6.
4. كريم بقرادوني، وزير التنمية الإدارية السابق، في افتتاح دورة تدريبية في ديوان المحاسبة.النهار، 20 نيسان 2004.
5. كارول سلوم: الهيئات الرقابية في لبنان: دور إداري مهم تعزيزها بالموظفين ضرورة قصوى، مجلة الأمن العام، العدد 145، تشرين الأول 2025، ص 42.
6. محمد علي جعفر، أجهزة الرقابة في لبنان قراءه في الدور والفعالية، الموقع الإلكتروني: https//www.alahnednews.com.ibar، تاريخ زيارة الموقع:7-10-2025.
7. الهيئات-الرقابية-اللبنانية-الموقع الإلكتروني: تاريخ زيارة الموقع: 6-10-2025.

• الاجتهاد

1. القرار الرقم 598، تاريخ 1996/5/14، الخوري/الدولة-ديوان المحاسبة م.ق.إ. 1997، ص633.
2. القرار الرقم 660، تاريخ 1996/5/21، زيدان/الدولة. القرار الرقم 661، تاريخ 1996/5/21، زين الدين/الدولة. منشور على موقع الجامعة اللبنانية/مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية .www.legallaw.ul.edu.lb
3. القرار الرقم 516، تاريخ 1996/5/7، محمد حسن الحسامي /الدولة م.ق.إ. 1997، ص 592.

باللغة الأجنبية

1. Rizk Charles, Le régime politique libanais, Paris L.G.D.J، 1966.
2. Tabet, Michel, Réflexions sur la fonction publique libanaise, P.O.E.J 1981.
3. Ribas J, L'évolution des services de la fonction publique dans le monde, R.A. 1956.
4. Moallem, Chafic, Le régime disciplinaire de la fonction publique au Liban, éd. Publication de l'Université libanaise, Section d'études juridiques, politiques et administratives, Beyrouth 1974.

مؤسسة العرفان التوحيدية

رؤية متطوّرة لمجتمع أفضل تربويًا، صحيًا، واجتماعيًا

مدارس العرفان
الشمقانية - صوفر - ضهر الأحمر - حاصبيا - البساتين

مركز العرفان الطبي

مركز العرفان للإعداد المهني والتكنولوجي

مراكز الرعاية الإجتماعية

+961 5 501500 +961 5 501566 مؤسسة العرفان التوحيدية ceo.irfaninstitution@gmail.com

Enhancing International Military Cooperation as a Strategic Tool for Capability Development in the Lebanese Armed Forces: A Framework for Sustainable Partnership and Operational Readiness

Brigadier General Imad Alhassan

تعزيز التعاون العسكري الدولي كأداةٍ استراتيجية لتطوير القدرات في الجيش اللبناني: إطار للشراكة المستدامة والجهوزية العملانية

العميد الركن الإداري عماد الحسن

يتناول هذا المقال الدور الاستراتيجي الذي يؤديه التعاون العسكري الدولي في تعزيز القدرات العملانية والمؤسساتية للجيش اللبناني. ويؤكّد أن هذا التعاون، عندما يستند إلى إطار وطني منظم وواضح، يمكن أن يشكّل أداة أساسية في عملية تحديث

المؤسسة العسكرية وتعزيز الاحترافية والتشغيل المشترك، بما يسد الفجوات الناتجة عن محدودية الموارد مع الحفاظ على السيادة والاستقلال الوطني.

يحلّل هذا المقال مجالات التعاون بين الجيش اللبناني وكل من المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، تركيا، والأمم المتحدة، من حيث إسهامها في التدريب وبناء القدرات وتعزيز التوافق الاستراتيجي. كما تبرز الفوائد والتحديات المرافقة لهذه الشراكات، بما في ذلك مخاطر التبعية، وضعف التنسيق المؤسساتي، وغياب سياسة وطنية موحدة لتوجيه أولويات التعاون.

ويخلص هذا المقال إلى أن التعاون العسكري الدولي ساهم بشكلٍ ملموس في تحديث قدرات الجيش اللبناني، خصوصًا في مجالات أمن الحدود، مكافحة الإرهاب، وإصلاح منظومات المساندة اللوجستية، إلا أن غياب الحوكمة المؤسساتية، والأطر القانونية الواضحة، وآليات التقييم المشتركة، يحد من الأثر الاستراتيجي طويل الأمد لهذا التعاون. بناء على ذلك، يقترح كاتب المقال اعتماد سياسة وطنية للتعاون العسكري الدولي وإنشاء المجلس الوطني للتعاون العسكري الدولي (NMCC) لتوحيد الجهود وضمان الشفافية وربط الشراكات الخارجية بالأهداف الدفاعية الوطنية.

كما تهدف الاستراتيجية المتكاملة للتعاون العسكري الدولي (IMCS) إلى تحويل هذا التعاون من عملية ظرفية تقودها الجهات المانحة إلى منظومة شراكة مستدامة تركّز على تطوير القدرات الفعلية. وتؤكد على مبدأي الملكية الوطنية والانتقائية الاستراتيجية، بحيث تُمنح الأولوية للتعاون الذي يعزز الاستقلالية والجهوزية التشغيلية والتشغيل المشترك، من دون المساس بسيادة الدولة.

في الختام، يبرز هذا المقال أن إدارة التعاون العسكري الدولي بشكلٍ استراتيجي ومنظم ومرتكز إلى القانون والسياسات الوطنية والتنسيق المؤسساتي يمكن أن تحوّل التعاون الدولي من آلية تفاعلية إلى أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة للقدرات وتعزيز الدبلوماسية الدفاعية، بما يضمن للجيش اللبناني فاعليته العملانية واستقلال قراره الوطني.

Information Technology and Knowledge Economy The Dialectic of Relationship and Future Vision (The Lebanese Radio & Television as a Model)

Dr. Therese Mansour

تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة جدلية العلاقة والرؤية المستقبلية (الإعلام اللبناني المرئي والمسموع أنموذجًا)

د. تريز منصور

أصبح الاقتصاد جزءًا من صناعة الإعلام الذي بات كجزءٍ من الصناعة الاقتصادية، وأصبحت المعرفة عصب الاقتصاد الحديث والسلعة المعرفية الأغلى في العالم. فالإبداع ركيزة أساسية في الصناعة الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، بحيث تتداول منتجاته عبر المنصات الإلكترونية بسرعةٍ قياسية وبكلفةٍ أقل.

أظهر هذا المقال حجم التحديات التقنية، البشرية والمالية التي تواجهها وسائل الإعلام المرئية والمسموعة اللبنانية، ومعدل اندماجها في اقتصاد المعرفة. وعلى الرغم من هذه التحديات، ودخول هذه المؤسسات إلى العالم الرقمي، وتقاربها مع جميع المنصات التكنولوجية، إلا أن معظمها لا يجيد الاستفادة المادية من مواقعه الإلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية عبر اشتراكات مدفوعة، بل إنه يعرض منتجاته على منصات مواقعه الإلكترونية من دون أي مقابل.

وتُظهر النتائج أن أربع محطات تلفزيونية (Lbc، Mtv، Ntv وOtv) تطبّق سياسة الاشتراكات المدفوعة للمقيمين خارج لبنان بغية متابعة برامجها والعودة إلى محتواها القديم (الأرشيف) عبر مواقعها الإلكترونية، وذلك حسب الطلب، ولكن اثنتيْن منهما فقط (Lbc و Ntv) تُطبّقان هذه السياسة داخل لبنان وخارجه.

مكتب العجمي

(منذر إبراهيم العجمي)

خدمات الشحن والنقل

- الشحن البري
- الشحن البحري
- التخليص الجمركي

لمزيد من المعلومات:

القاهرة : 01000905707 - 01285280945 - 01112871733

دبي : 00971504288265 - لبنان : 009613512920

Ainsi, l'État libanais a créé plusieurs institutions spécialisées dans la lutte contre la corruption, parmi lesquelles :

- L'Autorité nationale de lutte contre la corruption,
- La Cour des comptes (affaires financières publiques),
- L'Inspection centrale (affaires administratives et disciplinaires),
- Le Conseil de la fonction publique (affaires de personnel),
- La Haute autorité disciplinaire (affaires disciplinaires),
- L'Inspection judiciaire (affaires judiciaires),
- La Banque du Liban — Commission d'enquête spéciale (affaires bancaires),
- La Commission disciplinaire spéciale des municipalités (affaires municipales).

Enfin, l'adoption de la loi sur les marchés publics a permis de renforcer l'efficacité du contrôle sur les contrats publics.

L'exercice du contrôle par ces organes doit reposer sur des bases solides et réalistes, fondées sur des normes locales et internationales.

Ces bases se construisent en établissant les institutions administratives de l'État selon des principes de bonne gouvernance, en adoptant ses valeurs et ses caractéristiques, non seulement dans les institutions soumises au contrôle, mais aussi au sein des organes de contrôle eux-mêmes.

Cela vise à atteindre une complémentarité institutionnelle entre les entités de contrôle et les entités contrôlées.

L'adoption du principe de bonne gouvernance et des procédures d'accréditation institutionnelle dans ces deux sphères permet aux organes de contrôle d'exercer leur mission de manière fluide et efficace, soutenant ainsi leur rôle essentiel dans la lutte contre la corruption administrative et financière.

Il existe une reconnaissance unanime que la corruption entrave le développement, comme l'ont souligné tous les responsables libanais, et qu'il s'agit d'un fléau mondial, présent dans tous les pays, sous diverses formes et à différents niveaux.

Cependant, il est possible d'y remédier en trouvant des solutions concertées entre les États, afin de relever les défis qu'elle engendre.

Cela nécessite une transformation durable sur plusieurs générations, fondée sur la mise en place d'un système institutionnel évolué, impliquant la planification, le renforcement de la confiance et de l'intégrité chez les jeunes générations, ainsi que l'établissement de normes, de règles et de procédures destinées à mettre en œuvre des solutions structurelles et durables pour éradiquer la corruption.

الهيئات الرقابية في لبنان تعزيزًا للشفافية

أ.د. عصام مبارك

Les organes de contrôle au Liban un renforcement de la transparence

Prof. Issam Moubarak

L'un des traits les plus marquants de l'État moderne est qu'il s'agit d'un État de droit qui fait prévaloir la primauté et la souveraineté de la loi. Tous ceux qui y vivent, gouvernants comme gouvernés, sont soumis à ses règles et à ses dispositions, et agissent dans son cadre. Nul n'est au-dessus de la loi. C'est ici que se manifeste clairement le lien étroit entre la notion d'État de droit et le principe de légalité.

Le Président de la République, le général Joseph Aoun, a effectué le 2 octobre 2025 une visite dans plusieurs centres des organismes de contrôle.

Devant le président de l'Autorité des marchés publics, il a souligné la nécessité de respecter les principes de transparence, de concurrence et d'égalité dans toutes les opérations d'achat public, sans aucune exception ni favoritisme.

Lors de sa rencontre avec le président de l'Inspection centrale, il a insisté sur la nécessité de multiplier les inspections de terrain inopinées dans les administrations et établissements publics, afin de détecter les lieux de gaspillage et de corruption sans relâche, tout en transmettant les dossiers à la justice compétente sans aucun retard.

La création des organes de contrôle au Liban vise à renforcer la gestion de l'État dans sa dimension institutionnelle et à placer les organes exécutifs sous la supervision du contrôle public. Cela permet d'éviter l'arbitraire administratif et la prévalence des intérêts particuliers dans la sphère politique et gouvernementale.

Le Liban est conforme à la Convention des Nations Unies contre la corruption en ce qui concerne le « développement de l'efficacité des organes de lutte contre la corruption ». Plusieurs instances de contrôle fonctionnent dans ce cadre. Ces organes sont chargés d'appliquer les lois selon leurs compétences respectives.

tasked with enforcing the law according to their respective mandates. Accordingly, the Lebanese state has established several specialized institutions dedicated to combating corruption, including:

- The National Authority for Combating Corruption
- The Court of Accounts (public financial affairs)
- The Central Inspection (administrative and disciplinary matters)
- The Civil Service Council (personnel affairs)
- The High Disciplinary Authority (disciplinary matters)
- The Judicial Inspection (judicial affairs)
- The Central Bank of Lebanon — Special Investigation Commission (banking affairs)
- The Special Disciplinary Commission for Municipalities (municipal affairs)

Finally, the adoption of the Public Procurement Law has helped strengthen the effectiveness of oversight over public contracts.

The exercise of oversight by these bodies must be based on solid and realistic foundations, grounded in both local and international standards. These foundations are built by establishing the state's administrative institutions according to principles of good governance and by adopting its values and practices, not only within the institutions subject to oversight but also within the oversight bodies themselves. The goal is to achieve institutional complementarity between the controlling entities and those being controlled.

The adoption of the principles of good governance and institutional accreditation procedures in both spheres enables oversight bodies to carry out their missions smoothly and effectively, thereby reinforcing their essential role in combating administrative and financial corruption.

There is unanimous recognition that corruption hinders development, as highlighted by all Lebanese officials, and that it constitutes a global scourge present in every country in various forms and at different levels. Nevertheless, it can be addressed through coordinated solutions between states to tackle the challenges it poses.

This calls for a long-term, multigenerational transformation, grounded in the development of an advanced institutional framework, involving planning, the strengthening of trust and integrity among younger generations, as well as the establishment of norms, rules, and procedures designed to implement lasting structural solutions to eradicate corruption.

الهيئات الرقابية في لبنان تعزيزًا للشفافية

أ.د. عصام مبارك

Control Bodies in Lebanon Strengthening Transparency

Prof. Issam Moubarak

One of the most defining features of a modern state is that it is governed by the rule of law, where its supremacy and sovereignty prevail. Everyone within it, both rulers and citizens, are bound by its rules and provisions and acts within its framework. No one is above the law. It is here that the close connection between the concept of the rule of law and the principle of legality becomes clearly evident.

On October 2, 2025, the Lebanese President, General Joseph Aoun, visited several centers of Lebanon's control bodies. In a meeting with the head of the Public Procurement Authority, he emphasized the need to uphold the principles of transparency, competition, and equality in all public procurement operations, without any exceptions or favoritism.

During his meeting with the head of the Central Inspection, he stressed the importance of conducting frequent, unannounced field inspections in public administrations and institutions to relentlessly detect instances of waste and corruption, while promptly referring cases to the competent judiciary.

The establishment of control bodies in Lebanon aims to strengthen state management at the institutional level and to place executive organs under the oversight of public accountability mechanisms. This helps prevent administrative arbitrariness and the dominance of private interests within the political and governmental spheres.

Lebanon complies with the United Nations Convention against Corruption regarding the "enhancement of the effectiveness of anti-corruption bodies." Several control institutions operate within this framework. These bodies are

Troisièmement, elles influencent directement les décisions des individus, depuis les choix électoraux jusqu'aux comportements en matière de santé publique.

À l'ère de l'expansion massive des réseaux sociaux, l'opinion publique mondiale n'est plus façonnée par les canaux médiatiques officiels dont les messages peuvent être contrôlés ; elle est désormais exposée à une manipulation systématique à travers des « réseaux de désinformation » cherchant à accentuer la polarisation et à miner la confiance du public dans les institutions démocratiques et gouvernementales.

Les gouvernements ont progressivement pris conscience de la nécessité d'utiliser les médias pour justifier et promouvoir leurs politiques en contrôlant l'information afin d'influencer l'opinion publique. La relation entre le pouvoir et l'opinion publique repose sur une tentative réciproque d'exploitation : le pouvoir cherche à soumettre l'opinion publique à son hégémonie et à l'orienter vers le soutien de ses politiques et la préservation de sa légitimité.

Pour influencer l'opinion publique, les armées modernes recourent aux réseaux sociaux, considérés comme l'un des moyens les plus efficaces pour mettre en valeur leurs réalisations aux niveaux militaire, sécuritaire, développemental et humanitaire, tout en contrant les campagnes de propagande et les fausses nouvelles diffusées par l'ennemi ou par les organisations terroristes afin de promouvoir leurs idées et leurs pratiques.

Les expériences contemporaines dans plusieurs affaires internationales ont démontré la capacité des fausses nouvelles à orienter l'opinion publique et à influencer les politiques des grandes puissances, provoquant des crises politiques à l'échelle mondiale. Il serait donc naïf de considérer que ces fausses informations sont toujours dénuées de plans prémédités dans le cadre d'opérations psychologiques.

الأخبار المغبركة ودورها في تشكيل الرأي العام

المقدم حسين مظلوم

Les fausses nouvelles et leur impact sur l'opinion publique

Lieutenant Colonel Hussein Mazloum

Le terme « fake news » (fausses nouvelles) recouvre un large éventail de phénomènes, englobant la désinformation non intentionnelle (misinformation), diffusée par méconnaissance, la désinformation délibérée (disinformation), conçue pour altérer les faits ou orienter le public, ainsi que la satire et la parodie, susceptibles d'être mal interprétées hors de leur contexte.

L'impact des fausses nouvelles sur l'opinion publique se manifeste par plusieurs voies :

Premièrement, elles affaiblissent la confiance du public envers les institutions médiatiques et gouvernementales lorsque le vrai et le faux s'entremêlent, suscitant soit un scepticisme généralisé, soit une résignation face aux informations confortables, au détriment de la recherche de la vérité.

Deuxièmement, les tactiques de désinformation alimentent la polarisation politique et sociale en renforçant les appartenances collectives.

Third, fake news directly influences people's decisions, from electoral choices to public health behaviors.

In an era of massive social media expansion, global public opinion is no longer shaped through official media channels whose messages can be controlled; rather, it has become vulnerable to systematic manipulation through "disinformation networks" that aim to deepen polarization and erode public trust in democratic and governmental institutions.

Governments have become increasingly aware of the need to use media as a means of justifying and promoting their policies through information control, in order to influence public opinion. The relationship between power and public opinion is characterized by a mutual attempt to instrumentalize the other to achieve its goals. Power seeks to subject public opinion to its hegemony and orient it toward supporting its policies and preserving its legitimacy.

To influence public opinion, modern armies use social media platforms, among the most effective tools to highlight their achievements on military, security, developmental, and humanitarian levels, while simultaneously countering propaganda campaigns and fabricated news spread by enemies and terrorist organizations to promote their ideas and actions.

Contemporary international experiences have demonstrated the ability of fabricated news to steer public opinion and influence the policies of major powers, leading to political crises on the global stage. It is therefore difficult to assume that such fabricated content is always free from premeditated plans within the framework of psychological operations.

الأخبار المغبركة ودورها في تشكيل الرأي العام

المقدم حسين مظلوم

Fake News and Its Role in Shaping Public Opinion

Lieutenant Colonel Hussein Mazloum

The term "fake news" covers a wide spectrum of phenomena, encompassing unintentional misinformation, information shared out of ignorance, and deliberate disinformation intentionally distorting facts and manipulating audiences, as well as satire and parody that may be misread out of context. The impact of fake news on public opinion manifests through several pathways:

First, it undermines public trust in media and governmental institutions when truth and falsehood become intertwined, fostering either skepticism or passive acceptance of comfortable narratives instead of active truth-seeking.

Second, disinformation tactics fuel political and social polarization by reinforcing group identities.

dépendance à la protection américaine et son urgent besoin d'autonomie stratégique. Les principaux enseignements indiquent trois dynamiques majeures :

Réactivation de la défense collective de l'OTAN : le retour en force des missions de défense mutuelle, l'augmentation des budgets militaires suivie des mesures prises lors du sommet de Madrid, illustrent la réaffirmation de l'unité atlantique sous-direction américaine.

Fragilités européennes révélées : malgré l'unité affichée contre l'agression russe, les États européens divergent dans la mise en œuvre des sanctions, les choix énergétiques et les niveaux de dépenses, ce qui remet en cause la cohésion et souligne la persistance de la dépendance transatlantique.

Épuisement stratégique de la Russie et de l'Europe : la guerre prolongée a affaibli économiquement et militairement la Russie, tout en pesant lourdement sur les économies, les sociétés et les approvisionnements énergétiques européens, retardant l'émergence d'un contrepoids sérieux à la suprématie américaine et favorisant un statu quo unipolaire.

Mettant en dialogue théories géopolitiques, décisions contemporaines et projections prospectives, cet article éclaire la manière dont la guerre russo-ukrainienne redéfinit les relations OTAN-Europe et contribue à la structuration du nouvel ordre mondial. Elle montre que le conflit dépasse le cadre militaire : il représente une rupture stratégique pour l'Europe, qui doit réinventer son identité et sa place dans un ordre encore largement dominé par les États-Unis.

تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي بالدول الأوروبية

العميد الركن جهاد مرعي

L'impact de la guerre russo-ukrainienne sur la relation de l'OTAN avec les pays européens

Brigadier Général Jihad Merhi

Cet article analyse la transformation radicale de l'équilibre sécuritaire atlantique à la suite de la guerre russo-ukrainienne du 24 février 2022, en évaluant ses conséquences sur la relation entre l'OTAN et l'Europe ainsi que sur la configuration d'un nouvel ordre international. Issue de dynamiques géopolitiques de longue date, ce conflit dépasse la dimension régionale : il exprime l'affrontement entre doctrines stratégiques rivales, la dissuasion occidentale (ancrée dans Mackinder, Spykman, Brzeziński et réactualisée par Kennan), et la stratégie offensive eurasienne incarnée par Dugin et mise en œuvre par Poutine. L'Europe, au cœur de ce choc, est prise entre sa

between its reliance on American protection and its urgent need for strategic autonomy. The key findings indicate three major developments:

Reactivation of NATO's collective defense: A resurgence of mutual defense missions and increased military budgets, exemplified by decisions made at the Madrid Summit, reflect a renewed Atlantic unity under American leadership.

Revealed European vulnerabilities: Despite outward unity in responding to Russian aggression, European states diverge in implementing sanctions, making energy policy decisions, and determining expenditure levels, casting doubt on cohesion and underscoring the persistence of transatlantic dependence.

Strategic exhaustion of both Russia and Europe: The prolonged conflict has weakened Russia militarily and economically while severely impacting European economies, societies, and energy supplies, delaying the emergence of a meaningful counterbalance to American dominance and reinforcing a unipolar world order.

By interweaving geopolitical theory, contemporary policy decisions, and future projections, this article illuminates how the Russian–Ukrainian war redefines NATO–Europe relations and contributes to structuring the emerging global order. It reveals that the conflict transcends the military domain, representing a strategic rupture for Europe, one that demands a reinvention of its identity and role in an order still largely dominated by the United States.

تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي بالدول الأوروبية

العميد الركن جهاد مرعي

The Impact of the Russian-Ukrainian War on NATO's Relationship with European Countries

Brigadier General Jihad Merhi

This article examines the radical transformation of the Atlantic security balance following the Russian-Ukrainian war that began on February 24, 2022, assessing its consequences for the relationship between NATO and Europe, as well as its impact on shaping a new international order. Rooted in long-standing geopolitical dynamics, this conflict transcends mere regional scope; it reflects a clash between rival strategic doctrines, the Western deterrence paradigm (anchored in the ideas of Mackinder, Spykman, Brzezinski, and readapted by Kennan), and the Eurasian offensive strategy embodied by Dugin and executed by Putin. Europe, situated at the heart of this confrontation, is caught

Forum for
Development
Culture and
Dialogue

FDCD invites individuals from diverse backgrounds, divided by conflict and trapped behind walls of fear and hatred, to open their hearts and minds and experience the world .through each other's eyes

+961 1 390 056 +961 1 390 057 fdcd.org info@fdcd.org
Al-Lazarieh Bldg. #27 |St. 43 | 4th Floor | Furn El Chebbak | Lebanon

في اللغة الأجنبية

1. Arabnet, T ArabNet Launches Lebanese Innovation Economy, Report. Editorial 21-2-2018, Retrieved from Arabnet: https://www.arabnet.me › English › editorials › business
2. Burtic, D. Media Industry In The Digital World. Faculty of Economic Sciences. Romania: University of Oradea, 2014.
3. Benjamin, M. C & Gomery, D. WHO OWNS THE MEDIA? Competition And Concentration In The Mass Media Industry. London: Sage Publication, 2002.
4. Crotty, M. The Foundation of social research (1st ed.). London: Routledge 1998.
5. ESCWA Annual Report 2012, Retrieved from: https://www.unescwa.org/publications/escwa-annual-report-2012
6. levy C., Sessions A. & Holloway C. A plan for growth in the knowledge economy-. Scholarly articles for knowledge economy -Oxford reference, 2011, Retrieved from: //https://www.culturenet.cz/coKmv4d994Swax/uploads/2016/02/A-Plan-for-Growth-in-the-Knowledge-Economy.pdf.
7. Manyika, J., Lund, S., Jacques, B., Jonathan, W., Stamenov, K. & Dhruv, D, Digital Globalization: The New Era of Global Flows. McKinsey Global Institute, March 2016 Retrieved from: //https://www.McKinsey.com › media › McKinsey.
8. Rogers, E. M. Diffusion of Innovations (5th ed.). New York: Free press, 2003.
9. Poster, M. Information Please: Culture and Politics in the Digital Age. Durham NC: Duke University, 2006
10. Robin, M, The Information Society - introduction to vol 1. London UK/: Routledg, 2009. Retrieved from https://www.itu.int › MIS2013_without_Annex_4
11. Spence, M, A Review of The Next Convergence: The Future Of Economic Growth in a Multispeed World. Farrar,Straus and Giroux, 2011, Retrieved from; https://www.researchgate.net › Economic Growth.
12. The world Economy - The Peril and the Promise. The Economist,(2020, October 10th-16th). p 437
13. Yim, S. D. & Lee. J, UNESCO science report: towards 2030. UNESCO. UNESCO, 2015 Retrieved from https://ar.unesco.org usr15_republic_of_korea_ar

في اللغة العربية

1. إيدال فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بيروت – لبنان، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، 2016: استرجعت من:
http://www.investinlebanon.gov.lb/ar/sectors_in_focus/information_technology.23/9/2016)
2. العبود، فهد. ناصر، جريدة الرياض،.2017 استرجعت من:
//https://www.alriyadh.com/13362
3. الهادي، محمد تكنولوجيا المعلومات وتطبيقه. دار الشروق. إيدال – القطاعات الهدف
4. التقرير التأسيسي للمحتوى الرقمي العربي (الوقائع - الدلالات - التحديات)، 2013، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
5. التقرير العربي الخامس للتنمية والثقافة - الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، 2012، الوسط التجاري - بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
6. الرزو، ح. مظفر الحضور العربي - الرقمي - قراءة في مطالع تشكيل محيطه المعرفي، 2017.
Saarbruchen -Germany: Noor Publishing استرجعت من:http://www.amazon.com//
7. بشير، عماد. تحديات الصحافة الورقية والرقمية في العالم العربي. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع تلفزيون الجزيرة 24، 2020.
8. بشير، عماد، صناعة المحتوى الرقمي وإشكاليات المفهوم والتطبيق. الإعلام الجديد: الاستراتيجيات والتحديات. بيروت: وزارة الإعلام - المعهد العالي للدكتوراه قي الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - الجامعة اللبنانية، 2015.
9. دويدري، رجاء، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دمشق: دار الفكر، 2008.
10. داوود، عزيز، مناهج البحث العلمي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2006.
11. داوود، ماري جوزي، تعميم مصرف لبنان 331: ولادة قطاع، 30 أيار 2017، استرجعت من:
//https://www.wamda.com › 2017/05
12. دياب، محمد، تموز، اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعيًا في مسار التطور التكنولوجي الاقتصادي. الدفاع الوطني 2008، استرجعت من: //http://www.lebarmy.gov.lb
13. معوض, رلى، دور الإعلام في نمو اقتصاد المعرفة والتصدي للأخبار الكاذبة، النهار، 12 كانون الثاني 2018.
14. رمال، مخايل، الشريف، مبارك، مخايل، الشفقي، الشركات الإعلامية الرقمية الناشئة في العالم العربي، بيروت: مؤسسة مهارات، 2019، استرجعت من:
//http://www.maharatfoundation.org › media
15. راشد، رولى، 15 حزيران 2015، لبنان يمتلك مقومات اقتصاد المعرفة هل من رؤية استراتيجية لمصلحته؟ 15 حزيران 2015، استرجعت من:
//https://www.eliktisad.com/news/show/179961/%D9%
16. شرف الدين، رائد، الاقتصاد الرقمي: رقم لبنان الصعب، مؤتمر Arabnet Beirut 2017 "بيروت": مصرف لبنان.، 2017 ص 2.

References

17. شرف الدين، بركات وضاهر، دور اقتصاد المعرفة في تنمية الرأسمال البشري في لبنان. مصرف لبنان، 29 أيار 2018، استرجعت من:
//http://www.raedcharafeddine.net › uploads › 2018/06

18. صقر، نعومي، الإعلام العربي في عصر المعلومات الطبعة الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006.

19. صناعة المعلومات، industrieinfo، 21 نيسان 2008، استرجعت من:
//http://www.industrieinfo.blogspot.com/2008/04/32.html)

20. علوي، هند، ومسرورة، محمود المحتوى الرقمي العربي عبر شبكة الإنترنت: اقتراح تصميم بوابة عربية لإدارة المحتوى، مجلة علوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات، المجلد الرقم 4، 2020.

21. القيّم، ك، مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، بغداد وبيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012.

22. مراد، غسان، دهاء شبكات التواصل الاجتماعي، وخبايا الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2019.

23. مراد، غسان، الإنسانيات الرقمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، مؤشر - تطوير مهارات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2013، 2014، استرجعت من:
//http://www.itu4u.wordpress.com/arabic/new-ict-development-index 2013

24. مروان. م. تعريف_اقتصاد_المعرفة، 23 آيار 2017، استرجعت من:
//http://www.mawdoo3.com

25. منصور، تريز، الذكاء الاصطناعي في الأمن والدفاع - المؤتمر التاسع لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية –مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش. مجلة "الجيش"، نيسان 2019، العدد 406.

26. مكاوي، ح. عماد، الاتصال ونظرياته المعاصرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

27. يحيى، حسن، اقتصاد. المدن، 4 نيسان 2016 استرجعت من:
//https://www.almodon.com

Conclusion

The world is witnessing an astonishing growth in financial and information flows aimed at political, social, and cultural influence. The sheer volume of information, together with traditional forms of radio, television, and electronic media, has reached impressive proportions.

Media content, as a product, differs from other goods that are bought and sold in terms of the meanings it conveys, as well as in subtler ways arising from the unique economic characteristics of symbolic goods. Although the meanings conveyed by the press and audiovisual media are often referred to as "consumables," a media commodity is not consumed, destroyed, or depleted through use, unlike material goods such as a piece of bread. Consequently, the same film, television program, or newspaper article can be enjoyed or utilized by multiple people repeatedly.

Based on this reality, the study results show that four television stations (Lbc, Mtv, Ntv, otv) apply a policy of paid subscriptions for residents outside Lebanon to follow their programs and return to their old content (archives) through their websites, according to demand. Two of them (Lbc Ntv) implement this policy inside and outside Lebanon.

It is worth noting that Voice of Lebanon Radio (VDL), broadcasting on the 100.3–100.5 FM frequencies, has achieved an advanced qualitative leap in engaging with the knowledge economy, capitalizing on technological developments and platform convergence. It has launched a 24-hour visual broadcast, VDL 24, available through Cable Vision, its official website vdl.me, its dedicated mobile applications on Android and iOS, as well as on Smart TVs and its social media platforms. This has positioned it as a "visual radio," offering a unique and pioneering experience on both the Lebanese and Arab levels.

Voice of Lebanon has anticipated the rapid changes in the media field and adapted to them through smart technologies, thereby expanding its audience base. However, it has not yet moved toward monetizing its content through monthly or annual subscriptions, as this requires significant investments, which it plans to pursue in the near future.

Integration into the knowledge economy requires two essential conditions: Investment in information and communication technology & Investment in intellectual capital. These two conditions are fundamental to resolving the dialectic between current practices and future vision regarding information technology and the knowledge economy in the radio and television sector.

6- Personal interviews were conducted with the heads of the boards of production companies, as follows:

TABLE Nº 6

Common statements: Qualitative analysis of interviews with production company executives in accordance with the NVivo website
The Lebanese market is small and cannot accommodate large investments.
Media convergence is a phenomenon involving the interconnection of information and communications technologies on the one hand, and computer networks and media content on the other.
It combines the three elements of computing, communication, and content, and is a direct result of the digitization of media content and the spread of the internet. Media convergence is transforming existing industries, services, and business practices, enabling the emergence of new forms of content. Here, we find the application of this phenomenon through the broadcast of drama production content on streaming platforms.
This opportunity provides financial support for companies, enabling production and sustainability. However, the deteriorating economic situation discourages production. The financial deficits of Lebanese television stations prevent them from producing or purchasing drama, variety, and other programs.

Recommendations

1- The need to transition from an industrial economy to an information economy, shifting from commodity production to information production.

2- Support all knowledge-based sectors whose production is characterized by innovation and creativity, enabling them to enter the knowledge economy with strength.

5- Personal interviews conducted with officials from advertising and publicity agencies, as follows:

TABLE N°5

Common statements: Qualitative analysis of advertising and publicity agencies interviews in accordance with the NVivo website
Customers seek the best ideas at the lowest cost. The convergence of electronic platforms and the integration of businesses across them exemplify Media Convergence Theory. This convergence has emerged particularly in digital advertising creativity, where investment has significantly outperformed traditional advertising, despite the challenging economic conditions resulting from the global spread of the COVID-19 pandemic.
The advertising market has declined by between 35 and 55 percent due to the economic recession.
Digital advertising production has become an absolute necessity in our era, but it will not take long. The luster of traditional advertising.
The advertising market is affected by the security and economic situation.
Advertising is an essential element for the existence of a sovereign, free, and independent media, and its absence signifies the existence of political media.
The economic and political situation in Lebanon is extremely difficult, even more so than the Lebanese war.
Commercial institutions are no longer able to allocate funds for advertising campaigns, especially television and radio, because their costs are very high. They are turning to new, less expensive, and more widely viewed platforms, such as Facebook, Twitter, and Instagram.
Working with Gulf countries is a guarantee for the continuity of advertising agencies.

4- Personal interviews were conducted with officials from website and smartphone application design companies, as follows:

TABLE N^{O} 4

Common statements: Qualitative analysis website designer and smartphone application companies' interviews
The state has not adequately provided loans to this sector, particularly the subsidized loans granted under Circular 331 for the production of applications and websites.
Electronic platforms connect institutions and businesses in the era of the knowledge economy, where costs are lower and creativity is the primary component, reinforcing the concept of convergence theory.
Creativity means a strategic approach to constantly seeking technological development and implementing it through electronic platforms that keep pace with the times and meet the needs of customers and markets.
Slow internet and lack of fiber optic network connectivity.
The percentage of internet users for commerce, selling, and shopping is low compared to foreign markets, which means that society as a whole has not embraced modern innovations.
The Lebanese market is small, and economic conditions do not allow for keeping up with the latest technological developments.
Products are solutions and applications for managing and updating content or information.
The brain drain hinders the development of businesses that require these competencies and human resources.

3- Analysis of the interviews conducted with officials from Lebanese Radio stations (class two), as follows:

TABLE N° 3

Common statements: Qualitative analysis of Radio (class Two) interviews in accordance with the NVivo website
Interference from unlicensed broadcasts.
Decrease in advertising due to economic conditions.
In-house digital production, such as advertisements.
Decrease in production rates due to the economic downturn.
Productions are not sold via the website.
Digital sales are made directly via CD.
Productions are all competitions related to the quality of the business at various institutions.
Target listeners are mostly young people.

2- Analysis of the interviews conducted with officials from Lebanese Radio stations (class one), as follows:

TABLE N^{O} 2

Common statements: Qualitative analysis of Radio (class one) interviews in accordance with the NVivo website
Interference caused by Lebanon's geographical nature and the broadcasting of unlicensed radio stations affects broadcasting services.
A 90 % percent decrease in advertising.
The radio station's website broadcasts the same programs and lacks standalone productions.
The failure to implement a digital broadcast plan burdens the radio station in terms of production costs and prevents it from keeping pace with modernization.
Converting archives to digital requires significant investments.
Social media sites, particularly Facebook, have contributed to the live broadcasting of radio interviews via the radio station's website, using streaming services.
Digital program production and advertising within the radio station.
Declining growth due to difficult economic conditions.
There is no project that allows the sale of digital products or goods through the website, as they believe that such a move would be unethical.

Netflix (the American website) has attracted viewers across the world, contributing to the decline in traditional television viewership and posing the challenge of continued convergence between electronic platforms and the benefits of reducing costs, time, and information flows, reflecting the application of convergence theory.

Private cable companies profit from television stations' production and sell it to viewers illegally.

1- Analysis of the interviews conducted with officials from Lebanese television stations, as follows:

TABLE N^{O} 1

Common statements: Qualitative analysis of TV interviews in accordance with the NVivo website
A significant decline in advertising spending exceeding 50 percent. The deteriorating economic situation has prevented commercial establishments from allocating large sums to television advertising campaigns. keeping up with viewers and providing them with the opportunity to place their advertisements.
The migration of scientific competencies and the skills of young people abroad, particularly to Gulf and European countries, from various media and advertising sectors. The deteriorating economic situation in Lebanon has impacted most institutions, particularly media and advertising, prompting several media colleagues to work for Arab television stations such as Al Arabiya Al Hadath, Al Jazeera, Al Hurra…
The station created a website that publishes and broadcasts the same news, except for some videos and news.
The station's development strategy also included a decision to establish a monthly or annual subscription policy and capitalizing on technological developments through the transition to a knowledge economy.
The website subscription project cannot advance television, as this requires significant investments. Furthermore, most Lebanese do not welcome or master online shopping, especially when it involves a commodity. Lbc, Mtv, Ntv, Otv apply a policy of paid subscriptions for residents outside Lebanon to follow archive's content through their websites, two of them (Lbc & Ntv) implement this policy inside and outside Lebanon.

Part II

Qualitative Analysis of Interview Results according to the Nvivo application

After a detailed presentation on the existing dialectic between the convergence of electronic platforms, the importance of digital goods, and the flow of information through these platforms, this section relied on a research tool: the "Direct Interview" with the chairpersons of the boards of directors of the fifty-six institutions in the study sample. These institutions include Lebanese television stations, radio stations of the first and second categories, production companies, advertising and publicity agencies, and website and smartphone application design companies, which complement each other despite differences in the quality of their production and goods. The aim of these interviews was to answer the research questions specific to this study.

The questions focused on the challenges and obstacles facing Lebanese audiovisual institutions, and the extent to which these institutions can engage in the knowledge economy and leverage online platforms and websites to market their digital products and services.

For Validity and reliability of semi-structured interviews we used

Nvivo program, to make qualitative analysis based on two criteria:

- **First:** Similar positions or facts about the interview questions that serve the research.
- **Second:** Different facts among sample members.

XII- Knowledge Economy and Media

There is no knowledge economy without media, "which has become a pioneering and unique industry, rivaling major industries. Within this framework."[38]

In this context, "Lebanon one of the thriving capitals of digital innovation in the Middle East, hosting approximately 30 percent of the total number of investors in the Middle East and North Africa region. The number of investments in this field reached more than 100 between 2013 and 2016."[39]

Advanced markets are increasingly reliant on a knowledge economy, in which the production, use, and distribution of knowledge and information are growing, primarily through reliance on human capital, Lebanon's richest resource. This makes the country an ideal candidate for a knowledge-based economy.

To keep pace with the global economy and integrate into the knowledge economy, and to create a financial platform for startups, the Governor of the Central Bank, Riad Salameh, issued Circular No. 331 on startups in 2013. This provided $400 million for investment in Lebanese startups. To facilitate this type of startup, Alt City was launched in the first quarter of 2014 (a startup community that helps founders secure their first client or investor in a short period of time). This circular resulted in 300 startups in its first three years, enabling them to take advantage of this unique opportunity.[40]

"Lebanon is considered "one of the thriving capitals of digital innovation in the Middle East, hosting approximately 13 percent of the total number of investors in the Middle East and North Africa region, with more than 100 investments in this field between 2013 and 2016".[41]

---

38. معوض، رلى دور الإعلام في نمو اقتصاد المعرفة والتصدي للأخبار الكاذبة. النهار 12، كانون الثاني .2018.

39 . Arabnet, T. ArabNet Launches Lebanese Innovation Economy 2018 Report. Editorial, (2018, 2021).. Retrieved from Arabnet: https://www.arabnet.me › English › editorials › business.

40. https://www.cbsl.gov.lk/en/publications/economic-and-financial-reports/annual-reports/annual-report-2013.

41. رمال، مخايل، الشريف، مبارك، مخايل، الشفقي،2019، الشركات الإعلامية الرقمية الناشئة في العالم العربي، بيروت: مؤسسة مهارات، 2019، ص 23.

industry of advanced human beings and of individuals who possess intellectual and creative competencies. In Lebanon, there are enough of these brilliant talents in the fields of creativity and knowledge, distributed across several sectors, such as information technology, modern technology, engineering, fashion design, jewelry, film production, and others.

The method for obtaining the loan, according to Andari[35] (personal interview, January 30, 2019), "required companies (media or otherwise) to present the economic feasibility of their project, which was presented using a Systems Solution Application to link the process online, starting from submitting an application to the Commercial Bank and ending with approval from the Central Bank, in a way that facilitates work between startups, banks, and the Central Bank".

According to (Al-Arabi)[36], "In recent years, cultural industries around the world have recorded an upward annual growth rate of approximately 14 percent. The value of innovative goods and services reached approximately 592 billion dollars, contributing 3 percent of the volume of global trade in 2008 (i.e., at the height of the global financial crisis, which led to a 12 percent decline in the volume of global trade). The growth rate of cultural industry exports reached 171 percent of total global exports and imports. Exports were distributed at a rate of approximately 8 percent among crafts, 2 percent among audio-visual industries, approximately 60 percent among design, drawing, and architecture, approximately 7 percent among performing arts (cinema theaters...), approximately 7 percent among new media, and approximately 10 percent among the media." Twelve percent is for publishing and seven percent for visual arts. Lebanon ranked tenth globally and first in the Arab world in terms of the contribution of cultural industries to the gross domestic product (GDP), with an average of approximately five percent, surpassing Canada's four and a half percent and Croatia's nearly four percent..." To keep pace with the growth of this economy in Lebanon, Adel Afiouni was appointed for the first time as Minister of State for Information Technology.[37]

35. سعد عنداري: الناب الثاني لحاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة، ومسؤول عن قروض دعم الشركات الناشئة startups وفق التعميم 331

36. التقرير العربي الخامس للتنمية والثقافة - الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، 2012، الوسط التجاري - بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

37. منصور، تريز، الذكاء الاصطناعي في الأمن والدفاع- المؤتمر التاسع لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية –مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش. مجلة الجيش. نيسان، العدد (406).

Murad[32] considers, "When we talk about the digital divide, the concept of the knowledge economy comes to mind". In the same context, Sharaf al-Din[33] explains that, at the Arab level, some figures reveal significant digital gaps that can be transformed into valuable knowledge opportunities if properly addressed. The number of venture capital funding cases in the Levant is 120 per million dollars of GDP, compared to 640 in East Asia.

X- The Reality of the Knowledge Economy in Lebanon and Its Comparative Advantages.

To keep pace with the global economy and integrate into the knowledge economy, as well as to provide a financial platform for startups, the Governor of the Central Bank, Riad Salameh, issued Circular No. 331 on startups in 2013. This initiative allocated $400 million for investment in Lebanese startups. To support this type of venture, Alacrity was launched in the first quarter of 2014 (a startup community that helps founders secure their first client or investor in a short period of time). As a result of this circular, 300 startups were established within its first three years, enabling them to take advantage of this unique opportunity. The main objective of Circular 331 is to develop Lebanon's ecosystem by providing an appropriate environment and infrastructure to support the anticipated growth in innovation and job opportunities driven by the expanding knowledge economy. The circular also includes insurance coverage from the Central Bank and private banks.

Accordingly, Lebanon is considered "one of the thriving capitals of digital innovation in the Middle East, hosting approximately 13 percent of the total number of investors in the Middle East and North Africa region, with more than 100 investments in this field between 2013 and 2016."[34]

XI- The Role of the Knowledge Economy in Developing Human & Media Capital in Lebanon

The world has come to view culture and creativity in the fields of literature and the arts in the same way it views media, education, and scientific research, all of which are knowledge-based sectors with economic and investment value. Therefore, in the knowledge economy, we speak of the

32. مراد، 2019 ، مرجع سابق

33. شرف الدين، 2017، مرجع سابق

34. رمال، مخايل، الشريف، مبارك، مخايل، الشفقي، الشركات الإعلامية الرقمية الناشئة في العالم العربي. بيروت: مؤسسة مهارات، 2019 ص 7

technology, and vocational education, and by equipping students with creative and innovative thinking skills.

- **Third:** Innovation System: Modernizing and expanding the communications and technology infrastructure to facilitate the transfer, processing, and dissemination of knowledge among various segments of society.
- **Fourth:** Information and Communications Technology (ICT) Infrastructure: Supporting the innovation system by encouraging research and development programs and the institutions that undertake them, such as universities and research centers.[28]

Within the framework of the global growth of the knowledge economy, "the role of the digital economy is growing rapidly in the global landscape".[29]

Some authors argue that globalization is closely related to the concentration of media ownership, with large multinational conglomerates accounting for the lion's share of media acquisitions.

Within the framework of the global growth of the knowledge economy, "the role of the digital economy is expanding rapidly, accounting for approximately 23 percent of the total global economy."[30]

A new era of digital globalization has begun, with the world never more interconnected by trade, communication, and travel than and the growth rate has been twice as fast as the global economy[31].

IX- The Reality of the Knowledge Economy in the Arab World

While countries around the world are striving, to varying degrees, to consolidate their positions as knowledge-based economies, most Arab countries, except for some Gulf Cooperation Council (GCC) states, remain far from this advanced model due to a lack or mismanagement of the resources necessary to meet the requirements of such a transformation. Sharaf al-Din, Barakat, and Daher (2018, p. 5) note that "the Arab world generally suffers from a structural weakness in its knowledge reality."

---

28. The world Economy, The Peril and the Promise. The Economist, 2020, October 10th-16th,. p 437.

29. شرف الدين، رائد، الاقتصاد الرقمي: رقم لبنان الصعب. مؤتمر Arabnet Beirut 2017، بيروت: مصرف لبنان، 2017، ص 2.

30. علوي، هند، ومسرورة، محمود، المحتوى الرقمي العربي عبر شبكة الإنترنت: اقتراح تصميم بوابة عربية لإدارة المحتوى، مجلة علوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات، المجلد الرقم 4، 2025، ص 69.

31. "Global" . Manyika, J., Lund, S., Bughin, J., Woetz, J., Stamenov, K. & Dhingra, D, 2016, p. 12.

d- **Industrial Revolution (4.0)** is the digital revolution whose features began to emerge in the middle of the last century, characterized by the integration of technologies that blur the boundaries between the physical, digital, and biological spheres.

VII- Investing in Knowledge

The knowledge economy dominates national economies today due to the rapid and substantial growth it generates. "The interest of economists and their awareness of the importance of the role of knowledge and creativity in the productive economy gradually emerged at the end of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century, with economists such as Alfred Marshall, Joseph Schumpeter".[25]

The development of a rules-based international trading system, along with technological improvements in communications and transportation, has been a crucial and fundamental factor in the recent progress made in many less developed countries.[26]

"The post-industrial revolution period, characterized by a service economy, provided additional strength for expansion, modernization, and mastery of media products and services".[27]

VIII- Reality of the Knowledge Economy Globally

Within the framework of the transition to a digital economy, the World Bank has identified four main pillars for building and sustaining a knowledge economy, which are as follows:

- **First:** The Economic and Institutional System: It can support the transition to a knowledge economy by providing an appropriate business environment.
- **Second:** Education and Training: Quality education is the cornerstone of building a knowledge economy. It has become imperative to bridge the gap by prioritizing scientific disciplines such as engineering, mathematics,

25. شرف الدين، بركات وضاهر دور اقتصاد المعرفة في تنمية الرأسمال البشري في لبنان، مصرف لبنان، 29 أيار 2018، ص 2

26 . Spence, M. A Review of The Next Convergence: The Future Of Economic Growth in a Multispeed World. Farrar,Straus and Giroux, 2011, p 40.

27. Burtic, D. Media Industry In The Digital World. Faculty of Economic Sciences. Romania: University of Oradea, 2014, p 442.

VI- Knowledge-Based Economy

The knowledge and information society is characterized by several characteristics, such that information is used extensively as an economic facet.

1- Knowledge-based Economy and the Information Industry

A knowledge economy is an economy based on the use of knowledge as a primary tool for generating new economic benefits. It is the opposite of industrial economies. Knowledge economies focus on intangibles such as information rather than raw materials. knowledge.[22]

Knowledge and innovation are the foundation and driving force that drive economic growth and support economic competitiveness. "the knowledge economy dominates the economies of countries because of the rapid and high growth it achieves in societies".[23]

2- The Historical Development of Knowledge

Knowledge has accompanied humanity since its awareness blossomed and its perceptions expanded.

A brief overview of the three major transformations in human society, which reflect the extent of knowledge development at each stage, is as follows:

- a- Transformation: Represented by the establishment of settled agriculture, which emerged in the basins of major rivers, such as the Nile, Tigris, and Euphrates.
- b- Transformation: Represented by the advent of the First Industrial Revolution, which used water and steam power to mechanize production.
- c- Greatest transformation: It brought about the greatest change in the entire history of humanity. It began in the last quarter of the twentieth century and was represented by the revolution in highly advanced science and technology".[24]

---

22. Economy, Oxford Reference, (2011); retrieve from: https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/acref/9780199599868.001.0001/acref-9780199599868-e-468

23. راشد، رولى، لبنان يمتلك مقومات اقتصاد المعرفة هل من رؤية استراتيجية لمصلحته؟، 15 حزيران 2015

24. دياب، محمد، تموز، اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعيًا في مسار التطور التكنولوجي الاقتصادي. الدفاع الوطني، تموز 2008، ص 2.

According to its latest report on Arabic digital content, "Lebanese content ranks twelfth among content from all Arab countries.".[21]

Lebanese content is diverse and multifaceted, but it may not reach the level available in many other non-Arab contents. It takes many forms, including (text, images, audio, video, animation, maps, electronic applications, programs, and advertising), and this content is used for several functions.Hence, as noted by researchers and observers at the Arab World Connecting Summit, "Lebanese content is not only scarce but also weak in terms of quality and value, with the exception of a few serious websites."

21. التقرير العربي الخامس للتنمية والثقافة - الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، الوسط التجاري - بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012، ص 105.

The fields of work within this sector are diverse in Lebanon and rank among the fastest-growing globally. They include:

- Content development.
- Mobile and smartphone applications.
- Specialized applications.
- Mobile and internet games.
- Website development.
- Electronic services.
- Providing services related to the software industry.
- Lebanese Digital Content

V- Digital Information: The Most Precious Commodity

This is the age of massive information flow, the age of creative industry and innovation asserts "information can be distributed infinitely in the digital world, without this finishing the share of its owner. Thus, it transforms into a new kind of industry".[15]

"One current marketing strategy involves the engagement of online influencers, also known as Internet celebrities".[16]

One current marketing strategy involves the engagement of online influencers, also known as Internet celebrities. the Arab world suffers from a "huge digital divide".[17]

The capabilities and skills "that Arab citizens possess across the broader Arab world constitute a fundamental pillar for determining their ability to join the ranks of digital citizens and strengthen their sense of belonging to them".[18]

After a brief overview of the global information industry, it is necessary to examine its reality in Lebanon. The information technology sector in Lebanon has been shown to grow steadily, with its market size reaching approximately USD 436 million in 2016. This figure was projected to grow at a rate of 9.7 percent by 2019, bringing the market size to USD 543.3 million.

The ICT sector in Lebanon comprises approximately 800 companies, most of which are small and medium-sized. Software and services companies employ a total of approximately 5,000 highly skilled individuals, with demand for ICT skills increasing significantly annually (Investment Development Authority of Lebanon.[19]

Despite "the difficult economic conditions, more than 500 internet-based companies operating in Lebanon have contributed to the creation of 7,000 jobs and achieved a growth rate of 20 percent annually".[20]

---

15. مراد، غسان. دهاء شبكات التواصل الاجتماعي، وخبايا الذكاء الاصطناعي. الطبعة الأولى: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.، بيروت 2019، ص 30.

16. Yim, S. D. & Lee. J. UNESCO science report: towards 2030. UNESCO. UNESCO. Retrieved from https://ar.unesco.org usr15_republic_of_korea_ar, (2015).

17. مراد، غسان، الإنسانيات الرقمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص 34.

18. الرزو، ح. مظفر، الحضور العربي - الرقمي -قراءة في مطالع تشكيل محيطه المعرفي. Saarbruchen -Germany: Noor Publishing، 2017، ص 58.

19. إيدال، فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بيروت – لبنان، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، 2016، ص 17.

20. يحيى، حسن، 4 نيسان 2016، اقتصاد.

- Bahrain: The annual Bahrain e-Content Award.
- United Arab Emirates: The Sawaed Program to support and develop innovative projects in the field of Arabic content
- The Sultanate of Oman: The "Digital Oman Award," which aims to recognize outstanding performance in providing e-government services.
- Egypt: The Arabic Digital Content Initiative to enrich Arabic content in all its forms.
- Limited projects in Syria, Lebanon, Palestine, Jordan, and other Arab countries.

2- Regional initiatives with broad objectives, including:

The ESCWA initiative, launched in 2003, partners with Arab technology incubators and organizes specialized workshops and conferences…

3- Non-commercial scientific and research initiatives, the most prominent of which are as follows:

- Ongoing digitization projects at the Alexandria Library in Egypt
- Qatar National Library
- Saudi Digital Library... etc.
- Projects outside the Arab world, at Princeton University and the University of Michigan...[13]

4- Arab and Western commercial initiatives

- Digitization projects undertaken by some Arab digital publishers (Al-Manhal, Al-Ma'rifah, Dar Al-Manzomah, Ask Zad, etc.)
- A group of legal publishing houses and relevant institutions, such as Eastlaw.
- Western publishers are digitizing Arabic documents and putting them into commercial knowledge circulation, such as GALE (Bashir, 2015)[14].

13. علوي، هند، ومسرورة، محمود. 2020 ، المحتوى الرقمي العربي عبر شبكة الإنترنت: اقتراح تصميم بوابة عربية لإدارة المحتوى. مجلة علوم المعلومات، علم الأرشيف وعلم المكتبات، المجلد رقم 4، 2020، ص 86.

14. بشير، عماد، صناعة المحتوى الرقمي وإشكاليات المفهوم والتطبيق. الإعلام الجديد: الاستراتيجيات والتحديات. بيروت: وزارة الإعلام - المعهد العالي للدكتوراه قي الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - الجامعة اللبنانية، 2015.

IV- Initiatives Addressing Arabic Content

There is regional Arab cooperation in the field of Arabic digital content. This cooperation includes research and development on topics related to the digital processing of the Arabic language, as well as the development of software tailored to its specific needs. In this context, several initiatives addressing Arabic digital content have been launched, as follows:

1- Most national initiatives in this field take the form of awards with limited objectives, including:

- Qatar: A strategic partnership between Yahoo and ictQatar to develop digital content.
- Kuwait: The annual Kuwait e-Award to enrich e-content.

The Arab digital content industry presents vast investment opportunities, particularly given the presence of more than 300 million Arab citizens in the region, in addition to Arab expatriates worldwide.

(Founding Report on Arab Digital Content - Reality - Implications - Challenges) that "4.6% of the content is produced by five percent of the channels, meaning that the activity coefficient registers a negative 0.4 points" [10]

In light of what we have presented, the study must clarify the status of Arabic digital content across Arab countries. The Arab Digital Content Gap: ESCWA indicates that (The Arab Digital Content Industry - Think Digitally? Innovate Arab, 2012) "The Internet has become, in our time, an effective means of supporting the process of social and economic development. This network has expanded and its uses have diversified to the point that it has become the most comprehensive repository of knowledge and information, and one of the most important resources for providing tools that contribute to improving society's quality of life".

On the other hand, "there is a miscalculation at the level of Arab national responsibility regarding the importance of the availability of Arabic digital content for Arab culture and Arab scientific research on the Internet. It is minimal, with the percentage reaching less than one percent of the level of Arabic digital content on the Internet."[11] And "when we talk about the digital divide, the concept of the knowledge economy immediately comes to mind".[12]

10. مصدر سابق.

11. بشير، عماد، تحديات الصحافة الورقية والرقمية في العالم العربي. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة بالتعاون مع تلفزيون الجزيرة 24، 2020، ص 15.

12. مراد، غسان، دهاء شبكات التواصل الاجتماعي، وخبايا الذكاء الاصطناعي. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2019، ص 56.

The "Founding Report on Arabic Digital Content - (Reality - Implications - Challenges) considers that "content is the basic 'raw material,' formed from data and information interconnected as a single fabric, upon which the mind of society and its decision-making centers depend".[8]

This basic informational raw material consists of shared societal content, encompassing the full details of the lives of individuals and groups within a society. It can be divided as follows:

1- **Educational content:** This relates to educational and academic curricula...

2- **Scientific and research content:** This includes information related to academic and scientific research, development activities, innovation, and invention.

3- **Cultural content:** This includes various types of information and productions specific to cultural and intellectual elites.

4- **Political and legal content:** This relates to information and data specific to the political elites in society.

5- **Social content:** This includes information related to the structure of society, its social and applied composition, and the civil society movement.

6- **Media and communication content:** This includes the issues addressed by various media institutions, including newspapers, magazines, television channels, websites, new media sites, and social networks.

7- **Economic and Service Content:** This includes various types of economic and service information...

8- **Military and Security Content:** This includes all information related to security and military institutions, including their organizational structures and strategies...[9]

This study focuses on digital media content, specifically digital content for television and radio.

---

8. التقرير التأسيسي للمحتوى الرقمي العربي- (الوقائع- الدلالات-التحديات)، (2013). بيروت: مؤسسة الفكر العربي 2013، ص 14

9. التقرير التأسيسي للمحتوى الرقمي العربي- (الوقائع- الدلالات-التحديات)، (2013). بيروت: مؤسسة الفكر العربي 2013، ص 15

- The second category —information services—covers both traditional services that rely on printed materials and electronic services, including accounting and information processing, database development, software production, and electronic publications[5]. Some definitions define the information industry, dividing it into three main categories, as follows:

  1- The information content industry: Public and private sector organizations produce information content. The customer base begins with writers and creators, who then sell their productions to publishers, broadcasters, distributors, and production companies.

  2- The information delivery industry: This industry is concerned with the broadcasting, delivery, or transmission of information through the establishment of long-distance telecommunications companies, cable, satellite, television, networks, radio and television stations.

  3- Consumers of broadcast media are not potential competitors with one another in the same way they might compete for a coat or a house, for example. Consequently, price mechanisms cannot match supply and demand for radio or television broadcasts as they do for other goods, and viewers with the necessary broadcasting equipment cannot be prevented from hearing or watching free broadcasts. In the case of material goods, there is a moment of exchange in which consumers express their preferences through payment.[6]

III- The Arab Digital Media Content Industry

The ESCWA study indicates that Arabic digital content is any content in digital form on the internet, on CDs, DVDs, or other formats, in the Arabic language. Arabic digital content includes websites, portals, electronic services, audio and video content, and the Arabic language. It also includes Arabized software interfaces, such as word processing software, speech and writing recognition software, databases[7]…

5. العبود، فهد ناصر جريدة الرياض 2017

6. صقر، نعومي. الإعلام العربي في عصر المعلومات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006، ص 71

7. ESCWA Annual Report 2012, p1.

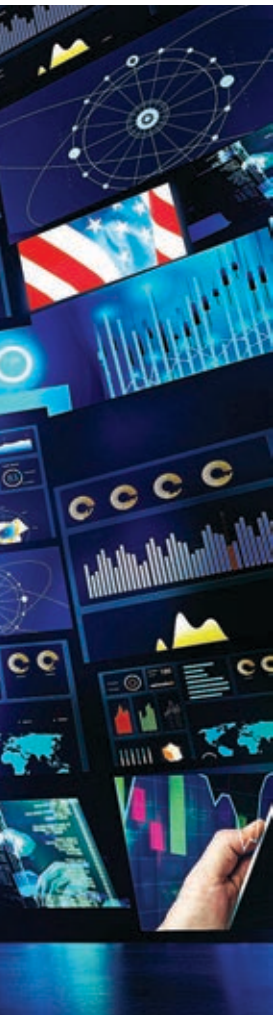

advertising agencies, and software production companies of all kinds.

Digital content refers to all information or knowledge materials, whether textual, audio, or visual, in forms or even programs, available on the internet.

The term "information industry" is often used interchangeably with the term "knowledge industry." It comprises five main sections:

- Education.
- Research and development.
- Media and communication.
- Information machines.
- Information services.

In the same vein, China, India, and South Korea are examples of countries that have taken the development of their economies, and the information industry in particular, very seriously. The Republic of Korea, for example, has become a model of successful economic development. Between 1970 and 2013, per capita GDP grew from US$255 to US$255,976.[4]

What do some information scientists say about this industry?

Some information scientists and economists in both the Arab and Western worlds have documented their positions on the information industry and clarified their perspectives on this concept.

In his discussion of the information industry in China, Liu Zhaodong argues that the scope of this term can be defined to include comprehensive production activities and infrastructure, such as research, development, and IT applications, as well as information services geared toward economic development. Zhaodong divides the information industry into two major categories:

- The first category includes all activities related to information technology and its associated industries, such as computer technology, communications, multimedia, audiovisual media, microphotography, and electronic publishing.

4. Yim, S. D. & Lee. JUNESCO science report: towards 2030. UNESCO. UNESCO, 2015

The world today is witnessing "the emergence of a new civilization in which digital technologies are a cause of cultural transformation and the foundation of a new era in which digital information is the lifeblood."[3] From this perspective, the media tends to aggregate diverse commodity products with a certain specificity. It is now possible to speak of production units between television and radio, and all sectors related to knowledge production, such as computer programming companies, smart applications,

3. مراد، غسان.، دهاء شبكات التواصل الاجتماعي، وخبايا الذكاء الاصطناعي. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2019، ص9.

Part I

I- The Information Technology Industry and Its Concepts

The Internet community has become "a reality with its own distinct culture, values, and language, reaching all segments of society, particularly the youth. It contributes to economic growth, creates job opportunities, and provides new sources of income through the production of competitive knowledge products. These products are characterized by their innovation, diversity, and added value, and are marketed through websites."[1]

The Internet is considered the cornerstone of the modern or digital economy, and all jobs and businesses, especially media jobs, depend on it. The technology sector in Lebanon has provided a beacon of hope for economic growth.

A dialectical relationship has emerged between the economy and the knowledge (information) industry, shaped by creativity and innovation. This is an economic process managed by public and private institutions, telecommunications companies, media organizations, and hardware, software, and computer manufacturers. This process contributes to increasing the growth rate of these institutions and the gross domestic product (GDP) of their countries.

II- The Information Industry in the World and Envisioning Future Prospects

Information is considered a commodity like any other, but it has its unique characteristics. Assert that, the history of the information industry dates back to the 1960s, specifically 1960. However, in the early 1990s, the concept of this industry evolved, and information technology became largely limited to business applications. Official work in this field began with LexisNexis through Mead, a paper-based interactive organization, which was regarded as the primary player in providing information (reports and services)."[2]

1. مراد، غسان، الإنسانيات الرقمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2014 ص 64

2. Benjamin, M. C & Gomery, D. "WHO OWNS THE MEDIA? Competition And Concentration In The Mass Media Industry. London: Sage Publication, 2002, p 437.

The reality of Lebanese radio and television, along with their financial challenges and efforts to integrate into the knowledge economy, raises the following research problem: **Are Lebanese radio and television responding to the requirements of the knowledge economy by digitizing their media content and selling it as a digital commodity to overcome these challenges?**

To reach clear conclusions about the challenges facing the Lebanese radio & television content industry, the study is based on the following research questions:

1- How does Lebanon's expertise in website design and smartphone applications, related to information technology and digital content production for audiovisual media, contribute to its integration into the knowledge economy?

2- What are the challenges confronting the Lebanese digital audiovisual media content industry that hinder the adoption of paid subscriptions on websites and smartphone applications?

3- What difficulties exist in enforcing judicial and legal provisions related to intellectual property rights in audiovisual media production, (including authorship, publishing, and digitization)?

4- What are the government incentives (financial and administrative) that encourage the media sector (audiovisual) and other institutions in the sample to enter the world of the knowledge economy?

5- What are the underlying causes of the weakness in the information and communication infrastructure for broadcasting, research, and communication in Lebanon?

INFORMATION TECHNOLOGY AND KNOWLEDGE ECONOMY

The Dialectic of Relationship and Future Vision

(The Lebanese Radio & Television as a Model)

Dr. Therese Mansour

Introduction

The relationship between knowledge and the economy has existed since the dawn of human history, with the development of human society closely linked to the advancement of knowledge on multiple levels.

Information is one of the most essential and indispensable elements of daily life. Consequently, the information sector is experiencing global growth, fueled by technological advancements and rapid internet access. The economy is shifting from an industrial-based model to an information-driven one, with production moving from goods to information, giving rise to what is now known as the "knowledge economy.

In light of this reality, Lebanese radio and television are moving towards producing a variety of unique content, despite significant challenges arising from the deteriorating economic situation. It is now possible to speak of integrated production units between television and radio, as well as across all sectors related to knowledge production, including computer programming companies, firms specializing in website design and smartphone applications, advertising agencies, and software development companies of all kinds.

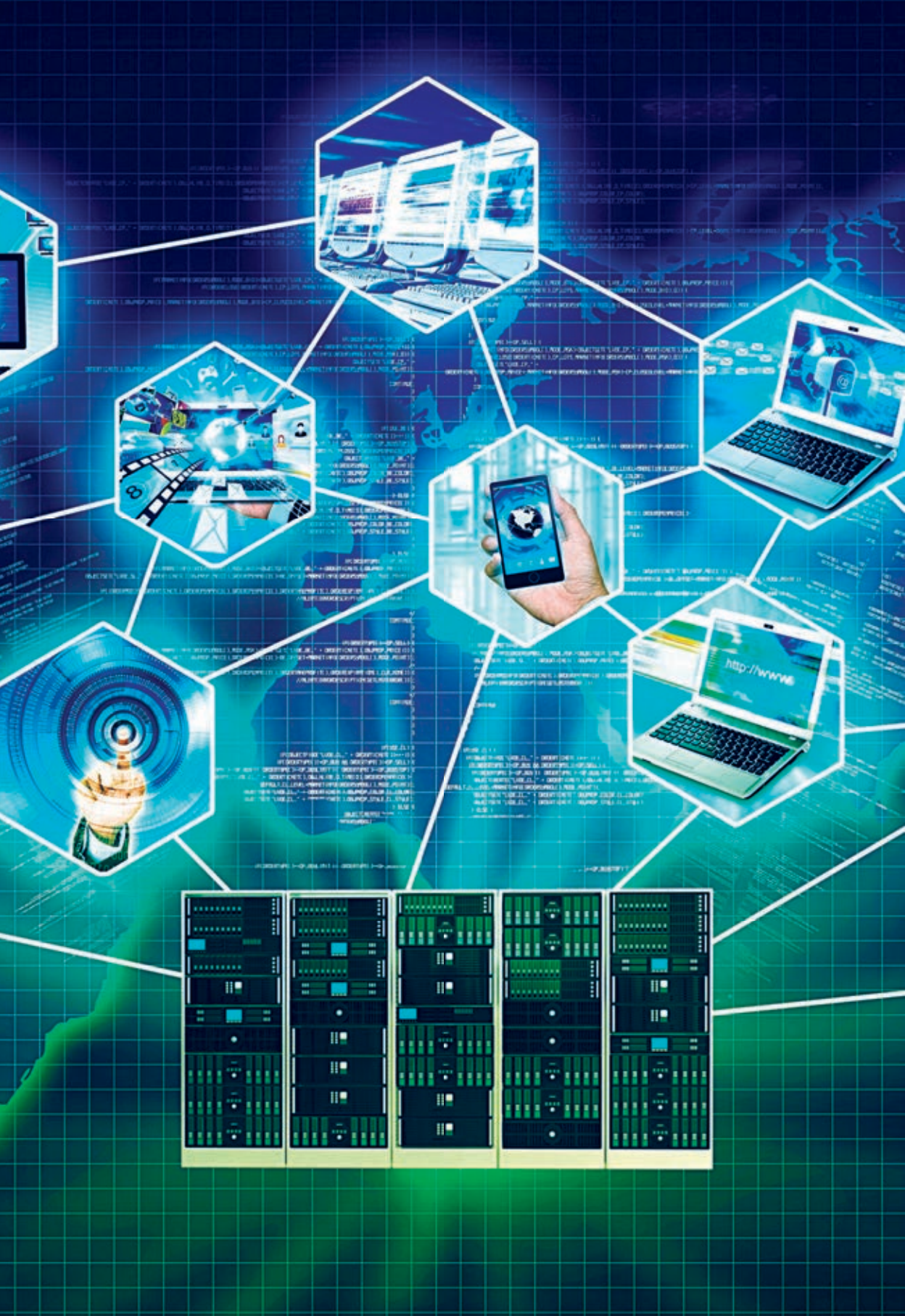
http://www

مستشفى يونيفرسال - Universal Hospital

رأس بعلبك | هاتف: 08/210570 - 08/210560 | فاكس: 08/210560

39- Sharp, J. M. (2022). Jordan: Background & The Unite States relations (CRS Report No. RL33546). Congressional Research Service.

40- Tardy, T. (2014). CSDP: Getting third states on board. EU Institute for Security Studies. https://www.iss.europa.eu/

41- Technical Arrangement between the United Kingdom Armed Forces and the Lebanese Armed Forces (TA). (2024). PEGASUS CEDAR 2024 exercise agreement. UK Embassy.

42- UNIFIL. (2022). Annual report. https://unifil.unmissions.org/

43- UK Embassy in Beirut. (2024). Crisis note verbal submitted to the MoFA regarding the legal status of UK forces in Lebanon.

44- Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.

20- House of Commons Defense Committee. (2021). UK military operations in Lebanon: Evidence report. UK Parliament.

21- Italian Embassy Beirut. (2021). Support to the LAF. https://ambbeirut.esteri.it/ambasciata_beirut/en/

22- Italian Ministry of Defense. (2022). Italy–Lebanon defense cooperation. https://www.difesa.it/EN/Pages/default.aspx

23- J5 Planning Directorate. (2022). Annual review of strategic planning & international cooperation activities. Lebanese Armed Forces.

24- J5 Planning Directorate. (2023). Strategic risk assessment brief: Alignment of foreign partner support with national priorities. Lebanese Armed Forces.

25- Katzenstein, P. J. (Ed.). (1996). The culture of national security: Norms & identity in world politics. Columbia University Press.

26- Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). Power & interdependence: World politics in transition. Little, Brown.

27- Krieg, A. (2016). Externalizing the burden of war: The Obama doctrine & the Unite States foreign policy in the Middle East. Palgrave Macmillan.

28- Lebanese Armed Forces (LAF). (2022). Internal organization manual: Roles & responsibilities of the J5 Directorate & subordinate elements.

29- Lebanese Armed Forces (LAF). (2023–2027). Capability development plan 2023–2027.

30- Lebanese Armed Forces – Directorate of International and Military Cooperation (LAF–DIMC). (2024). Internal communications on capability development & international cooperation. Lebanese Armed Forces.

31- Lebanese Armed Forces – United Kingdom Ministry of Defense (LAF–UK MOD). (2024). Technical arrangement on training and advisory cooperation.

32- Military Technical Cooperation for Lebanon (MTC4L). (2023). Annual report on defense assistance and coordination.

33- Ministry of the Armed Forces of France. (2022). Support to the LAF. https://www.defense.gouv.fr/

34- Ministry of Defense (MoD), Lebanon. (2022). Strategic review of Lebanese defense diplomacy & international engagement. Government of Lebanon.

35- Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands (MoFA). (2022). Support to the LAF. https://www.government.nl/ministries/ministry-of-foreign-affairs

36- Morgenthau, H. J. (1948). Politics among nations: The struggle for power & peace. Alfred A. Knopf.

37- NATO. (2021). Lebanon – NATO individual partnership and cooperation programme (IPCP). NATO Headquarters.

38- NATO. (2021). Partnership interoperability initiative: Enhancing compatibility with partner nations. NATO Standardization Office.

References

1- Alhassan, I. (2024). Strategic realities & challenges in the armed forces: A comparative analysis between the Lebanese, US, & UK armed forces. Lebanese National Defense Journal, (126).

2- Areshidze, I. (2020). Georgia's strategic path to NATO: Challenges & prospects. Caucasus Policy Review, 5(2), 24–40.

3- Avant, D. D., & Westerwinter, C. (Eds.). (2016). The new power politics: Networks & transnational security governance. Oxford University Press.

4- Barakat, S., & Milton, S. (2020). The role of Jordanian military diplomacy in regional stability. Journal of Defense Studies, 14(1), 57–78.

5- Bensahel, N. (2006). Building security forces & security institutions. RAND Corporation.

6- British Embassy Beirut. (2021). Press release: UK support to the LAF. https://www.gov.uk/government/world/lebanon/news

7- Canadian Armed Forces. (2023). Operation IMPACT – Lebanon: Mission update.

8- Global Affairs Canada. (2022). Military Training & Cooperation Program (MTCP). https://www.international.gc.ca/

9- Cottey, A., & Forster, A. (2004). Reshaping defense diplomacy: New roles for military cooperation & assistance. Oxford University Press.

10- Defense Security Cooperation Agency (DSCA). (2022). Lebanon: Foreign Military Financing (FMF) & Building Partner Capacity (BPC) programs. https://www.dsca.mil/

11- Deutsch, K. W., et al. (1957). Political community & the North Atlantic area: IO in the light of historical experience. Princeton University Press.

12- Directorate of International and Military Cooperation (DIMC). (2023). Draft doctrine proposal for military diplomacy & foreign military engagement. Lebanese Armed Forces.

13- Delcour, L. (2015). Small states & Euro-Atlantic security: Georgia's defense diplomacy. European Security, 24(3), 387–405.

14- European External Action Service (EEAS). (2022). EU–Lebanon cooperation. https://www.eeas.europa.eu/

15- Finnemore, M. (1996). National interests in international society. Cornell University Press.

16- French Embassy in Beirut. (2022). France–Lebanon defense cooperation. https://lb.ambafrance.org/

17- French Ministry of Armed Forces. (2023). MTC4L framework.

18- German Federal Foreign Office. (2021). Germany–Lebanon relations. https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/lebanon/227498

19- GIZ Lebanon. (2022). Support to the LAF. https://www.giz.de/en/worldwide/324.html

JOIC	Joint Operations and Intelligence Center
JRCC	Joint Rescue Coordination Center
KPI	Key Performance Indicator
LAF	Lebanese Armed Forces
LoT	Directorate of Training
MoD	Ministry of Defense
MoFA	Ministry of Foreign Affairs
MoU	Memorandum of Understanding
MCAP	Military Cooperation Action Plan
MTCP	Military Training and Cooperation Program (Canada)
NATO	North Atlantic Treaty Organization
NCO	Non-Commissioned Officer
NDS	National Defense Strategy
NMCC	National Military Cooperation Council
NSAP	National Security Assistance Programme (UK)
PSYOP	Psychological Operations
RHIB	Rigid-Hulled Inflatable Boat
SME	Subject Matter Expert
STRATCOM	Strategic Communication
TA	Technical Arrangement
UAE	United Arab Emirates
UK	United Kingdom
UN	United Nations
UNDP	United Nations Development Programme
UNIFIL	United Nations Interim Force in Lebanon
UNSCR	United Nations Security Council Resolution
US	United States
USACE	United States Army Corps of Engineers

List of Abbreviations

BPC	Building Partner Capacity
BTAT	British Training and Advisory Team
CAS	Close Air Support
CBRN	Chemical, Biological, Radiological, and Nuclear
CDP	Capabilities Development Plan
CINC	Commander in Chief
COS	Chief of Staff
CSDP	Common Security and Defense Policy (EU)
CTAT-L	Canadian Training Assistance Team – Lebanon
DCOS	Deputy Chief of Staff
DIMC	Directorate of International Military Cooperation
DSCA	Defense Security Cooperation Agency (US)
DTRA	Defense Threat Reduction Agency (US)
EEAS	European External Action Service
EOD	Explosive Ordnance Disposal
ETEE	Education, Training, Exercises and Evaluation
EU	European Union
EULEB	European Union–Lebanon Security Cooperation
FMF	Foreign Military Financing
GIZ	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (Germany)
IEF	Israeli Armed Forces
IMC	International Military Cooperation
IMCS	Integrated Military Cooperation Strategy
IMET	International Military Education and Training
IO	International Organization
IT	Information Technology
J5	Staff for Planning (LAF)

5. To International Partners and Donors:

a) Respect Lebanon's strategic direction and support the shift from aid dependency to long-term, balanced partnerships.

b) Align assistance with Lebanon's defense priorities and coordinate with the NMCC to avoid redundancy.

c) Offer technical and legal support to strengthen Lebanon's institutional capacity for managing cooperation.

6.3 Conclusions

This article showed that Lebanon needs a clear and organized approach to international military cooperation. By following principles like sovereignty, coordination, and accountability, Lebanon can move from relying on outside help to building real partnerships. The proposed IMCS gives a roadmap to guide these efforts. It includes better planning, stronger laws, regular reviews, and smarter use of resources. By improving how the LAF works with others and building its own skills and systems, Lebanon can protect its national interests, become more independent, and play a stronger role in regional and global security.

6.2 Recommendations

To successfully implement Lebanon's IMCS and build a strong, self-reliant defense system, the following recommendations are proposed starting from the highest national authorities and moving downward:

1. To the Lebanese Government:
   a) Approve the establishment of a NMCC to coordinate all international military engagements.
   b) Endorse a 10-year Strategic Roadmap for military cooperation and ensure it is upheld across successive governments.
   c) Secure the legal and budgetary frameworks required to support long-term defense partnerships.
2. To the Ministry of Defense:
   a) Institutionalize the NMCC and ensure it is empowered to oversee all IMC efforts.
   b) Align military cooperation with national defense planning cycles and the broader strategic vision.
   c) Support the LAF with policy, legal, and coordination tools needed for efficient implementation of the IMCS.
3. To the Ministry of Foreign Affairs (MoFA):
   a) Integrate defense diplomacy into broader foreign policy objectives.
   b) Strengthen the role of defense attachés and ensure embassies support LAF's engagement with host countries.
   c) Safeguard Lebanon's legal rights and sovereignty in all international military agreements.
4. To the Lebanese Armed Forces (LAF):
   a) Lead the operationalization of the IMCS with transparency, discipline, and a focus on strategic outcomes.
   b) Develop internal mechanisms for monitoring, evaluation, and reporting on cooperation results.
   c) Prioritize capacity-building in areas such as legal negotiations, liaison work, language skills, and doctrine harmonization.

Chapter Six

Summary of findings and Recommendations

6.1 Summary of Findings: Strengthening Lebanon's Military Cooperation.

To ensure the effectiveness of IMC, Lebanon must adopt a structured policy framework that aligns with its national sovereignty, strategic objectives, and institutional accountability. A central element of this framework is the establishment of a NMCC, chaired by the LAF and supported by the MoD and MoFA. The NMCC would oversee the approval of new defense partnerships and coordinate inter-agency efforts to maintain policy coherence.

A centralized Monitoring and Evaluation Unit under DIMC will monitor performance through key indicators, ensuring operational effectiveness and long-term sustainability. This unit will provide annual assessments to guide ongoing improvements in military cooperation efforts. The integration of military cooperation within Lebanon's five-year defense planning cycle, complemented by an annual MCAP will keep initiatives aligned with evolving strategic priorities.

To support these plans, resource allocation will be key. A dedicated Military Cooperation Fund, along with joint financing agreements with international partners, will provide the necessary financial and human resources. The LAF must also enhance internal capabilities, shifting from dependency on external support to building reciprocal partnerships. This includes strengthening the role of Defense Attachés, harmonizing military doctrines, modernizing military education, and improving language proficiency to support international engagements.

The development of an IMCS will unify these efforts, identifying key priority areas such as counterterrorism, border protection, and cyber security. The IMCS will establish structured partnership frameworks, legal instruments, risk management processes, and institutional coordination to safeguard Lebanon's sovereignty while fostering effective international partnerships.

internal capacity-building and aligning cooperation with Lebanon's defense priorities to reduce external reliance.

b) Priority Areas: Focus on counter-terrorism, border security, cyber defense, logistics, and coordination with partners. Additional areas include civil-military cooperation, disaster response, maritime security, and use of technologies like drones and secure communications.

c) Partnership Frameworks: Define cooperation levels (strategic, operational, and technical) and types (training, capability-building, strategic dialogue). Conduct regular reviews to improve coordination and avoid duplication.

d) Legal Architecture: Use standard agreements MoUs, TAs, and SOFAs to ensure consistency. Include pre-drafted templates for emergencies to avoid delays.

e) Risk Management: Implement tools to monitor risks to sovereignty and legal autonomy. Set limits on risk tolerance and conduct regular evaluations to prevent overdependence.

f) Coordination Mechanisms: Establish permanent bodies like the NMCC and inter-agency teams to manage cooperation and align it with national defense policies.

g) Monitoring and Evaluation: Create a system with indicators and annual reviews to assess impact, improve planning, and ensure transparency.

The IMCS could be reviewed every three years in consultation with key stakeholders and partners. Its implementation could be overseen by the NMCC and supported by DIMC, ensuring institutional ownership and operational relevance.

such as the development of Defense Attachés, harmonizing military doctrines, enhancing education and language skills, and creating officer exchange programs. These improvements will ensure that the LAF can effectively manage and sustain international cooperation. These core areas of investment are:

a) Defense Attaché Role Expansion: Train Lebanese DAs in defense diplomacy, international law, and strategic communication to better represent LAF interests and enhance coordination abroad.

b) Doctrine Harmonization: Establish a Joint Doctrine Cell under J5, supported by foreign experts, to align operational concepts and terminology with key partners.

c) Military Education: Integrate modules on defense diplomacy, multinational operations, international humanitarian law, and strategic communication into military academy and staff college curricula.

d) Language Skills: Prioritize English, French, and Italian proficiency; establish language labs and offer certification incentives for international liaison personnel.

e) Rotation and Exchange Programs: Launch officer exchange programs with partner militaries and international organizations to embed LAF officers in multinational training and planning environments.

5.3 Proposal for an (IMCS) Aligned with LAF's Long-Term Plans

To unify and guide all military cooperation efforts, this chapter proposes the development of an Integrated Military Cooperation Strategy (IMCS), anchored where available in Lebanon's NDS. In the absence of such a strategy, the IMCS should draw its foundation from the core principles outlined in the inaugural address of the President of the Republic, the ministerial statement of the government, the provisions of the and the Defense Law. The LAF, in coordination with the MoD and the MoFA, will be responsible for developing the IMCS, ensuring it is aligned with Lebanon's broader defense strategy and national interests.

The IMCS should include:

a) Strategic Objectives: Enhance LAF independence, ensure support aligns with actual needs, and contribute to regional security. Emphasize

Chapter Five

Strategic Framework for Enhancing Military Cooperation

5.1 Policy proposals

To ensure effective and sustainable IMC, Lebanon must adopt a structured policy framework grounded in the principles of sovereignty, strategic alignment, and institutional accountability. The policy proposals below are formulated at the national strategic level, but their implementation spans both the strategic and operational levels, requiring coordinated action across ministries and military institutions.

a) Governance: A National Military Cooperation Council (NMCC), chaired by the LAF and supported by the MoD and MoFA, is proposed to ensure inter-agency coordination and policy coherence. It will approve new partnerships, ensure alignment with Lebanon's defense strategy, and oversee compliance with legal frameworks enhancing strategic autonomy and international collaboration.

b) Metrics: A centralized Monitoring and Evaluation Unit within DIMC will use performance indicators focusing on effectiveness, partner satisfaction, and sustainability to assess cooperation. Annual reports and partner feedback will ensure transparency and continuous improvement.

c) Planning Cycles: Military cooperation will be embedded in the LAF's five-year defense plan and guided by an annual Military Cooperation Action Plan (MCAP), ensuring adaptability to threats and alignment with strategic priorities.

d) Resource Allocation: A dedicated Military Cooperation Fund and joint financing agreements with partners will ensure sufficient funding, aligned with strategic needs while safeguarding fiscal responsibility.

5.2 Organizational Capacity Building

To shift from relying on external aid to building strong partnerships, the LAF needs to strengthen its internal capabilities. This involves investing in key areas

4.3 Risks of Dependency vs. Strategic Autonomy

4.3.1 The Strategic Trade-Off: Cooperation vs. Sovereignty

International defense cooperation is crucial for enhancing Lebanon's military capabilities but poses risks of dependency. While foreign support in training, equipment, and operations boosts short-term readiness, it can limit Lebanon's strategic autonomy, particularly when tied to external political or operational alignment. Achieving strategic autonomy requires strengthening indigenous defense capabilities, diversifying partnerships, and having a clear national security vision. Balancing foreign cooperation with independent decision-making is vital to Lebanon's defense policy.

4.3.2 Capability Gaps and Mismatched Assistance

Despite years of cooperation, the LAF has not consistently received the necessary support to fully meet operational needs. Much of the aid, especially in equipment, consists of outdated or second-hand systems, often based on donor surplus rather than Lebanon's specific requirements. This has resulted in gaps, particularly in air defense, maritime surveillance, and armored mobility. While training and development have been beneficial, the lack of timely, mission-specific equipment limits the LAF's ability to conduct independent operations and address evolving threats, reinforcing a sense of external dependency rather than fostering autonomy.

4.3.3 Toward Sustainable Strategic Autonomy

The long-term sustainability of Lebanon's defense posture is uncertain due to reliance on legacy systems and limited technological progress, which could leave the LAF at a disadvantage compared to regional actors. Dependence on foreign logistics and interoperability reduces flexibility in independent missions. To achieve strategic autonomy, Lebanon must focus on building self-sufficient defense capabilities, advocate for need-based assistance, and develop a national armaments strategy aligned with its security needs. Addressing these imbalances in cooperation frameworks will help the LAF shift from a recipient model to a more collaborative, long-term partnership.

Lebanon's strategic priorities. MTC4L facilitates equipment delivery, training support, and infrastructure development while promoting interoperability and institutional resilience[46]. The committee plays a vital role in reinforcing the LAF's operational presence in southern Lebanon in coordination with UNIFIL, helping safeguard Lebanese sovereignty and contribute to regional stability[47].

4.2.4 UNIFIL Partnership

UNIFIL has been a key part of Lebanon's security framework since its 1978 deployment to ensure peace along the Lebanon-Occupied Palestine border. It has played a vital role in implementing UN Security Council Resolution 1701, calling for a cessation of hostilities between IEF and Hezbollah, and disarming non-state armed groups. Over the years, UNIFIL has provided the LAF with capacity-building programs, joint exercises, and technical support, helping improve Lebanon's border security. The partnership has enabled the LAF to gradually assume security responsibilities, especially since 2006, while addressing asymmetric warfare and border security concerns. Despite challenges, UNIFIL remains a cornerstone in Lebanon's security strategy[48].

46. French Ministry of the Armed Forces. (2023). *MTC4L framework*.

47. Military Technical Cooperation for Lebanon (MTC4L). (2023). *Annual report on defense assistance and coordination.*

48. United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). (2022). *Annual report*. https://unifil.unmissions.org/

enhancing the operational readiness of the Land Border Regiments (LBRs). Through a bilateral defense partnership, BTAT offers tailored training, strategic advisory support, and mentorship in infantry tactics, border security, civil-military operations, and NCO development. The cooperation is governed by TAs and coordinated through the LAF's DoT and Directorate of Operations, ensuring alignment with Lebanon's sovereignty and priorities[43]. BTAT has contributed significantly to the professionalization of frontline units and the broader institutional development within the LAF[44].

4.2.2 CTAT Partnership

The Canadian Training Assistance Team Lebanon (CTAT-L) provides sustained institutional and tactical training support to the LAF under Canada's broader military engagement in the region. Operating primarily under Operation IMPACT, CTAT-L collaborates with LAF training institutions to enhance leadership development, instructional capacity, and combat readiness. Key focus areas include junior officer education, civil-military cooperation, and counter-insurgency fundamentals. The partnership is coordinated with the LAF's–DoT and reflects shared priorities on sovereignty, professionalism, and resilience. CTAT-L's long-term presence has strengthened Lebanon's defense education ecosystem and improved the LAF's ability to independently design and deliver training programs[45].

4.2.3 MTC4L Partnership

The Military Technical Committee for Lebanon (MTC4L) is a multilateral coordination platform that supports the LAF in strengthening its capabilities and implementing UNSCR 1701. It brings together defense representatives from the United States, France, the United Kingdom, Italy, Spain, and other key partners to align military assistance with

43. UK Ministry of Defense (MoD). (2023). *UK defense engagement in the Middle East: Annual report*. Government of the United Kingdom.

44. House of Commons Defense Committee. (2021). *UK military operations in Lebanon: Evidence report.* UK Parliament.

45. Canadian Armed Forces. (2023). *Operation IMPACT – Lebanon: Mission update.* Government of Canada. https://www.canada.ca/en/department-national-defence/services/operations/military-operations/current-operations/operation-impact.html

4.1.3 Strategic Constraints

Lebanon's geographic and regional context requires a cautious defense strategy. Positioned between Occupied Palestine and Syria, Lebanon must balance strong international relationships for legitimacy without entangling alliances. The LAF cooperates with NATO and the Arab League in a non-aligned manner to maximize benefits without binding obligations. However, strategic asymmetries persist, as partner priorities often differ from Lebanon's defense needs, leading to donor-driven agendas. To maintain strategic autonomy, Lebanon must recalibrate engagements continuously, ensuring that foreign assistance supports, rather than substitutes, its national defense goals[41].

4.1.4 Legal Constraints

Lebanon has taken a deliberate approach to IMC by formalizing partnerships through Memorandums of Understanding (MoUs), Technical Arrangements (TAs), and operational protocols. While these tools provide structure, they often lack the comprehensive legal clarity of Status of Forces Agreements (SOFAs), especially concerning jurisdiction, immunity, and rules of engagement. Exercises like PEGASUS CEDAR and UK-supported training are governed by ad hoc agreements[42]. Although this reflects Lebanon's intent to preserve legal sovereignty, the absence of standardized legal frameworks can hinder long-term planning, complicate deployment logistics, and reduce the effectiveness of sustained defense cooperation.

4.2 Case Studies of Effective Cooperation (BTAT, CTAT, MTC4L, UNIFIL partnerships)

4.2.1 British Training and Advisory Team Partnership

The BTAT plays a crucial role in supporting the LAF, particularly in

41. NATO. (2021). *Partnership interoperability initiative: Enhancing compatibility with partner nations*. NATO Standardization Office.

42. Lebanese Armed Forces – United Kingdom Ministry of Defense (LAF – UK MOD). (2024). *Technical arrangement on training and advisory cooperation*

Chapter Four
Challenges and Opportunities

4.1 Strategic, Political, Logistical, and Legal Constraints

IMC in the Lebanese context is shaped by a unique set of constraints that reflect the country's legal framework, political landscape, infrastructure limitations, and strategic positioning.

4.1.1 Political Constraints.

Lebanon's confessional power-sharing system often leads to institutional paralysis, especially on issues like defense agreements and security partnerships. Political factions have differing preferences, with some favoring Western ties and others aligning with regional powers like Iran or Syria. This division complicates the creation of a unified defense policy and delays military agreements. For example, defense cooperation frameworks with NATO or the EU have faced resistance due to concerns over sovereignty and neutrality[40]. Consequently, the LAF operates in a fragmented political environment, hindering its ability to plan and sustain long-term IMC.

4.1.2 Logistical Constraints

Lebanon's military logistics system faces major challenges due to underinvestment and infrastructure limitations, including limited airlift and sealift capabilities, inadequate warehousing, and poor secure communication networks. While international support, such as The Unite States logistics hubs and UK-funded surveillance towers, has mitigated some gaps, the LAF remains reliant on external assistance. Large-scale joint exercises and prolonged deployments often stretch available logistics. The 2020 Beirut port explosion further disrupted vital supply chains, affecting military mobility. Despite donor-funded rehabilitation efforts, logistical issues persist, hindering the LAF's operational readiness, emergency response, and ability to independently host multinational training and engagements.

40. NATO. (2021). *Lebanon – NATO individual partnership and cooperation programme (IPCP)*. NATO Headquarters.

UNIFIL
الجيش
٥١١٨٨١

aligned," suggesting a need for deeper strategic dialogue. Support was rated highly, but there are opportunities for more tailored engagement. Key areas for improvement included communication (fifty percent), operational coordination (twenty-five percent), and procedural clarity (twenty-five percent).

The unanimous agreement that DIMC is "very open" to feedback offers a strong foundation for continuous improvement. Respondents favored email for communication, with in-person meetings also valued. However, Seventy-five percent expressed interest in launching new initiatives and bilateral meetings soon.

b) Absence of a standing doctrine for military diplomacy or foreign military engagement within LAF[38].

(4) Monitoring and Evaluation

a) KPIs and impact assessments for international cooperation efforts are often informal or reactive[39].

b) Inconsistent documentation and knowledge transfer during rotations or leadership changes.

3.4 Partner Perceptions: Survey-Based Evaluation of DIMC Performance

3.4.1 Introduction.

To assess its coordination with international defense partners, the DIMC conducted a structured survey using standardized online forms. The questionnaire captured partner views on communication, responsiveness, alignment with objectives, and overall cooperation effectiveness. Thematic responses provided measurable insights into DIMC's performance, highlighting strengths and areas for improvement.

3.4.2 Analysis of Survey Results.

The findings of the DIMC survey indicate a positive perception of the directorate's performance in communication and cooperation. All respondents rated communication as "very clear," with full trust in DIMC's ability to represent their country's interests. Additionally, seventy-five percent confirmed that responses to inquiries were "always timely" and "always responsive," highlighting DIMC's reliability as a contact point for partner nations.

While most respondents felt efforts were "mostly aligned" with mutual strategic interests, only twenty-five percent believed they were "fully

38 Directorate of International and Military Cooperation (DIMC). (2023). *Draft doctrine proposal for military diplomacy & foreign military engagement.* Lebanese Armed Forces (LAF).

39 J5 Planning Directorate. (2022). *Annual review of strategic planning & international cooperation activities.* Lebanese Armed Forces (LAF).

to maintain balanced relationships with multiple actors (e.g., UK, US, France, UNIFIL)[32].

b) Published academic work and participation in forums enhance LAF's intellectual presence[33].

(2) Operational Cooperation

a) Successful coordination of joint exercises[34].

b) Enhanced interoperability and understanding of foreign partner systems.

(3) Institutional Planning

- The 2023–2027 CDP aligned partner support with national priorities[35].

3.3.3 Gaps and Challenges

(1) Legal and Sovereignty Issues

a) Concerns remain over lack of reciprocal legal protections and unclear status for foreign forces during joint operations[36].

b) DIMC often has to advocate late in the process for sovereignty clauses in partner-drafted agreements.

(2) Mission Scope and Operational Integration

a) Unclear alignment between partner military presence/support and LAF's long-term mission scope.

b) Risk of fragmented partner support with overlapping or uncoordinated priorities[37].

(3) Human and Institutional Capacity

a) Limited staffing, linguistic skills, and training in international military law and diplomacy constrain scalability.

---

32. Ministry of Defense (MoD). (2022). *Strategic review of Lebanese defense diplomacy & international engagement*. Government of Lebanon.
33. Alhassan, I. (2024). *Strategic Realities and Challenges in the Armed Forces. Lebanese National Defense Journal*, (126).
34. Technical Arrangement between the United Kingdom Armed Forces and the Lebanese Armed Forces (TA). (2024). *PEGASUS CEDAR 2024 exercise agreement.* UK Embassy.
35. Lebanese Armed Forces (LAF). (2023–2027). *Capability development plan 2023–2027*.
36. UK Embassy in Beirut. (2024). *Crisis note verbal submitted to the Ministry of Foreign Affairs regarding the legal status of UK forces in Lebanon*.
37. J5 Planning Directorate. (2023). *Strategic risk assessment brief: Alignment of foreign partner support with national priorities.* Lebanese Armed Forces (LAF).

3.2.7 EU through CSDP and EULEB cooperation, supported civil-military border control, CBRN, and maritime security under trust funds and multilateral platforms[29].

3.3 Assessment of Existing Frameworks, Successes, and Gaps

The DIMC is key to military diplomacy and international coordination. This assessment examines its frameworks, successes, and challenges, offering insights to strengthen institutional effectiveness and align future cooperation efforts with Lebanon's strategic defense priorities.

3.3.1 Existing Frameworks.

(1) Policy and Structural Frameworks.

DIMC operates under the LAF-J5, with a mandate to manage military diplomacy, bilateral and multilateral cooperation, and international engagements[30].

(2) Legal and Strategic Instruments: DIMC works through:

a) Memoranda of Understanding (MoUs)
b) Technical Arrangements (TAs)
c) Crisis Notes and diplomatic correspondence

(3) Educational and Institutional Engagement.

a) Engagements with international military education institutions and partner-led initiatives (e.g., Royal Military Academy Sandhurst, US Army War College).
b) Integration of international norms and NATO-compatible processes where feasible[31].

3.3.2 Successes.

(1) Strategic Visibility and Credibility

a) LAF has developed a reputation as a reliable partner, leveraging DIMC

29. European External Action Service (EEAS). (2022). *EU–Lebanon cooperation.* https://www.eeas.europa.eu
30. Lebanese Armed Forces (LAF). (2022). *Internal organization manual: Roles & responsibilities of the J5 Directorate & subordinate elements.*
31. NATO. (2021). *Partnership interoperability initiative: Enhancing compatibility with partner nations*. NATO Standardization Office.

domains. Notable programs include IMET (846 personnel), CAS training, CBRN, and surveillance improvements through DTRA and USACE projects[19].

3.2.2 United Kingdom provided $35M in donations; the UK has led NSAP and British Training and Advisory Team (BTAT) initiatives, supporting border regiments, Puma/Gazelle maintenance, naval boarding teams, and leadership training. It also contributed to STRATCOM and gender programs[20].

3.2.3 France provided $28M in aid, trained 124 officers, and supported PSYOP, anti-tank, and mountain warfare capacities[21]. It helped establish the JRCC and JOIC, and donated RHIBs, fuel, and simulation tools[22].

3.2.4 Germany supported CBRN, military police, and EOD capabilities, including border surveillance equipment and training[23]. It also contributed to LAF logistics reforms[24]. Italy supported the LAF Navy through training, RHIB donations, and UNIFIL maritime coordination[25] and it also trained personnel in humanitarian demining[26].

3.2.5 Canada provided institutional development support in governance reform, training, and engineering, under the Military Training and Cooperation Program (MTCP)[27].

3.2.6 Netherlands focused on EOD, border security, and demining training, offering both in-country and overseas capacity-building programs[28].

---

19. Defense Security Cooperation Agency (DSCA). (2022). *Lebanon: Foreign Military Financing (FMF) & Building Partner Capacity (BPC) programs.* https://www.dsca.mil/
20. British Embassy Beirut. (2021). *Press release: UK support to the LAF.* GOV.UK. https://www.gov.uk/government/world/lebanon/news
21. Ministry of the Armed Forces of France. (2022). *Support to the LAF.* https://www.defense.gouv.fr/
22. French Embassy in Beirut. (2022). *France–Lebanon defense cooperation.* https://lb.ambafrance.org/
23. GIZ Lebanon. (2022). *Support to the LAF.* https://www.giz.de/en/worldwide/324.html
24. German Federal Foreign Office. (2021). *Germany–Lebanon relations.* https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/lebanon/227498
25. Italian Ministry of Defense. (2022). *Italy–Lebanon defense cooperation.* https://www.difesa.it/EN/Pages/default.aspx
26. Italian Embassy Beirut. (2021). *Support to the LAF.* https://ambbeirut.esteri.it/ambasciata_beirut/en/
27. Global Affairs Canada. (2022). *Military Training & Cooperation Program (MTCP).* Government of Canada. https://www.international.gc.ca/
28. Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands (MoFA). (2022). *Support to the LAF*. https://www.government.nl/ministries/ministry-of-foreign-affairs

3.1.2 The Mission and Structure of the DIMC

The DIMC manages the LAF's relations with foreign militaries. It coordinates joint activities, treaties, and international agreements. It also supports strengthening the LAF through foreign assistance and it consists of:

3.1.3 The Department of Capability Development

The Capability Development Department identifies operational needs, plans long- and medium-term capability growth, and manages modernization projects across all domains. It also coordinates with national and international partners to secure resources and support[17].

3.1.4 The Department of Military Agreements

To fulfill its capability development role, the DIMC's Department of Military Agreements must maintain active engagement with international partners. This ensures access to vital resources, effective negotiation of support agreements, and alignment of Lebanon's defense priorities with partner interests. Continuous communication also fosters trust and long-term cooperation[18].

3.2 Mapping Current Bilateral/Multilateral Engagements (US, UK, France, etc.)

In recent years, the LAF have received significant military cooperation and assistance from various countries and IOs. These include training opportunities abroad, equipment, and capacity-building efforts from nations like the US, UK, France, Egypt, India, and the UAE, among others. This support has played a crucial role in enhancing the LAF's capabilities. The following sections summarize the key military cooperation programs provided to the LAF between 2018 and 2024.

3.2.1 The United States provided over $585M in FMF and $322.8M in BPC to the LAF, enabling major upgrades across land, air, and naval

17. Lebanese Armed Forces (LAF). (2023–2027). *Capability development plan 2023–2027*.

18. Lebanese Armed Forces – Directorate of International and Military Cooperation (LAF – DIMC). (2024). *Internal communications on capability development & international cooperation.* Lebanese Armed Forces (LAF).

Chapter Three

Current State of IMC in the LAF

3.1 Institutional Structure of the DIMC

The DIMC is a core part of the LAF structure, operating under Army Command to manage relations with foreign military partners. It coordinates international cooperation, support programs, and strategic engagements. By aligning external military interactions with national defense priorities, the DIMC contributes to the LAF's development, modernization, and capacity building. The next sections will outline the overall LAF structure, followed by a detailed look at the DIMC's roles and internal organization.

3.1.1 The Mission and Structure of the Staff for Planning J5:

The LAF J5 is responsible for representing a long and medium-term military policy for the forces according to the directives of the CINC. This includes developing doctrine, organization, equipment, size, and costs, as well as determining targets that are compatible with the defense tasks decided by the Supreme Defense Council. The LAF- J5 is also responsible for converting the above goals into plans and approaches, defining many policies, and realizing the LAF's needs in terms of equipment. The LAF- J5 is linked with several directorates, including Directorate of General Studies, Budget Planning, and Planning for HR, Planning for Equipment, IMC, and the Directorate of Planning for Strategic Communication.

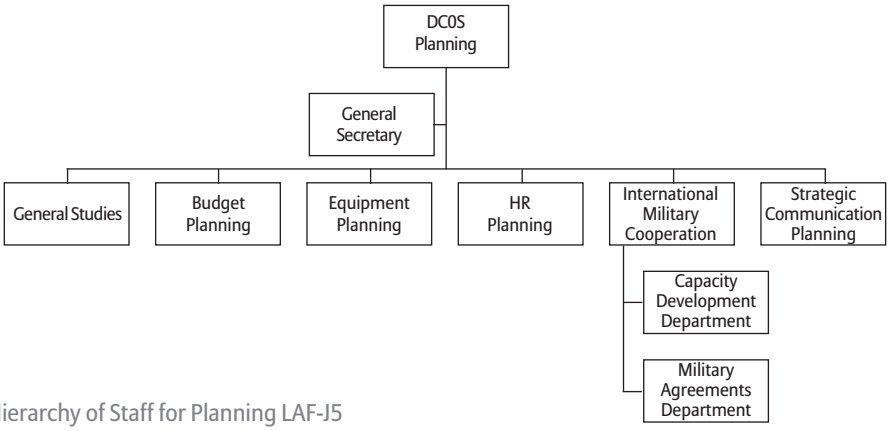

Hierarchy of Staff for Planning LAF-J5

assistance has been essential to overcoming resource constraints and capability gaps. Bilateral security assistance from key partners particularly the US, France, the UK, and Italy—has enabled the LAF to acquire critical capabilities such as mobility, communications, surveillance, and counterterrorism skills[15]. Moreover, assistance programmers often integrate elements of institutional reform, focusing on logistics, planning, human resources, and military justice systems, thus fostering long-term self-sufficiency.

2.3.2 Joint Training

It plays a pivotal role in developing operational skills, enhancing tactical proficiency, and building mutual trust between partner forces. Training exercises allow the LAF to familiarize itself with different doctrines, operational techniques, and equipment, while also preparing for complex missions such as urban warfare, border security, peacekeeping operations, and disaster response. Regular joint exercises with international partners also promote the exchange of best practices, the strengthening of professional norms, and the reinforcement of civilian oversight mechanisms within the military.

2.3.3 Interoperability

It is the ability of military forces from different countries to operate together effectively is a strategic objective of international cooperation. Interoperability requires standardized procedures, compatible communication systems, shared operational concepts, and a mutual understanding of each other's tactics and rules of engagement[16]. For Lebanon, achieving higher levels of interoperability with international forces, particularly UNIFIL, NATO members, and Arab partners, enhances operational effectiveness in peacekeeping missions, border management, counterterrorism operations, and humanitarian responses. Furthermore, it increases the LAF's ability to participate meaningfully in multinational exercises and potential future peace support operations beyond national borders.

15 Bensahel, N. (2006). *Building security forces & security institutions.* RAND Corporation.

16 North Atlantic Treaty Organization (NATO). (2016). *NATO standardization & interoperability.* NATO Standardization Office.

acquire advanced technologies, develop professional military education programmers, and participate in international coalitions, including operations in Afghanistan and Yemen[12]. The UAE's military diplomacy is closely tied to its broader strategy of economic diversification, international branding, and regional influence.

2.2.3 Georgia, a small state situated at the crossroads of Europe and Asia, exemplifies military diplomacy driven by security vulnerability and aspirations for Euro-Atlantic integration. Following conflicts with Russia, Georgia has prioritized military cooperation with NATO, the US, and the European Union (EU), focusing on defense reform, interoperability, and capacity-building[13]. Participation in NATO missions and bilateral defense cooperation initiatives has significantly strengthened the Georgian Armed Forces' professionalism, resilience, and alignment with Western military standards[14].

Across these cases, several common themes emerge: the strategic use of military diplomacy to compensate for limited conventional power; the importance of aligning defense cooperation with broader political and economic strategies; and the necessity of building institutional frameworks that sustain long-term partnerships.

2.3 The Role of Security Assistance, Joint Training, and Interoperability

Security assistance, joint training, and interoperability are central pillars of modern IMC, especially for small and middle-power states seeking to enhance their defense capabilities, professional standards, and strategic resilience.

2.3.1 Security Assistance

It encompasses a broad range of activities, including the provision of equipment, financial support, training programmers, advisory missions, and infrastructure development. For the LAF, security

12. Krieg, A. (2016). *Externalizing the burden of war: The Obama doctrine & U.S. foreign policy in the Middle East.* Palgrave Macmillan.

13. Areshidze, I. (2020). *Georgia's strategic path to NATO: Challenges & prospects. Caucasus Policy Review, 5*(2), 24–40.

14. Delcour, L. (2015). *Small states & Euro-Atlantic security: Georgia's defense diplomacy. European Security, 24*(3), 387–405.

innovative approaches tailored to their specific national interests, resource constraints, and geopolitical contexts[9].

2.2.1 Jordan has long leveraged military diplomacy to secure international support and position itself as a stable and reliable partner in a volatile region. Through extensive bilateral and multilateral engagements, notably with the US, United Kingdom, NATO, and Arab partners, Jordan has received substantial military assistance, training, and equipment[10]. The Jordanian Armed Forces' participation in peacekeeping missions, joint exercises, and counterterrorism initiatives has not only enhanced operational capabilities but also bolstered Jordan's diplomatic standing. Crucially, Jordan's military diplomacy is deeply aligned with its internal stability strategy and its efforts to project itself as a moderate, reform-oriented actor in the Middle East[11] .

2.2.2 The United Arab Emirates (UAE) offers a different but equally instructive model. With substantial financial resources, the UAE has pursued an ambitious military diplomacy agenda aimed at modernizing its armed forces and projecting power beyond its borders. Strategic partnerships with The Unite States, France, and others have enabled the UAE to

9. Cottey, A., & Forster, A. (2004). *Reshaping defense diplomacy: New roles for military cooperation & assistance.* Oxford University Press.

10. Sharp, J. M. (2022). *Jordan: Background & U.S. relations* (CRS Report No. RL33546). Congressional Research Service.

11. Barakat, S., & Milton, S. (2020). *The role of Jordanian military diplomacy in regional stability. Journal of Defense Studies, 14*(1), 57–78.

each other and reject force to resolve disputes. While the Middle East lacks a full model, UNIFIL's role in Lebanon and regional forums like the 5+5 Defense Initiative reflect emerging cooperation, despite Lebanon's limited political involvement[6].

2.1.5 Network-Centric Cooperation Models

Emerging military models emphasize network-centric cooperation, where states, institutions, and non-state actors collaborate in a web of bilateral and multilateral arrangements. Lebanon's DIMC reflects this approach, coordinating with diverse defense partners under various legal and operational frameworks. Network Governance in Security highlights this decentralized, adaptive model[7] .

2.1.6 Comprehensive Approach and Whole-of-Government Models

Modern security cooperation increasingly adopts a comprehensive approach, integrating defense with diplomatic, development, and humanitarian efforts. In Lebanon, military assistance is often paired with support for civil-military coordination, governance, border management, and institutional reform, particularly through EU and UNDP programs. This reflects broader trends in integrated security frameworks, emphasizing cross-sectorial coordination[8].

2.2 Comparative Analysis of Military Diplomacy in Small and Middle-Power States

Military diplomacy has become an increasingly vital tool for small and middle-power states seeking to enhance their strategic relevance, build defense capabilities, and navigate complex regional and global security environments. While traditionally associated with major powers, the practice of military diplomacy among smaller states demonstrates

6. Deutsch, K. W., Burrell, S. A., Kann, R. A., Lee Jr., M., Lichterman, M., Lindgren, R. E., Loewenheim, F. L., & Van Wagenen, R. W. (1957). *Political community & the North Atlantic area: International organization in the light of historical experience.* Princeton University Press.
7. Avant, D. D., & Westerwinter, C. (Eds.). (2016). *The new power politics: Networks & transnational security governance.* Oxford University Press.
8. Tardy, T. (2014). *CSDP: Getting third states on board.* EU Institute for Security Studies. https://www.iss.europa.eu

Chapter Two
Literature Review

2.1 Theories and models of IMC

2.1.1 Realism and Strategic Interest

Realist theory sees Lebanon's military cooperation with The Unite States, France, and the UK as interest-driven alliances to enhance deterrence and counter threats[1]. Walt's Balance of Threat Model explains these partnerships as responses to perceived dangers, particularly from extremist groups and regional instability[2] .

2.1.2 Liberalism and Institutional Cooperation

Liberal theory sees Lebanon's cooperation with UNIFIL as promoting peace through institutions, shared norms, and dialogue. Under UNSCR 1701, multilateral coordination fosters transparency and trust. However, institutions reduce uncertainty and enhance cooperation evident in Lebanon's structured engagement with international peacekeeping frameworks[3].

2.1.3 Constructivism and Normative Engagement

Constructivism emphasizes how identity and norms shape state behavior. Lebanon's military cooperation with NATO, The Unite States, and Europe aids norm diffusion, fostering civilian control, gender inclusion, and human rights. Repeated exposure to global norms[4] and transforms military culture and strategy[5].

2.1.4 Security Community and Regional Cooperation Models

A Security Community, as defined by Deutsch, emerges when states trust

1. Morgenthau, H. J. (1948). *Politics among nations: The struggle for power & peace.* Alfred A. Knopf.
2. Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics.* Addison-Wesley.
3. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). *Power & interdependence: World politics in transition.* Little, Brown.
4. Finnemore, M. (1996). *National interests in international society.* Cornell University Press.
5. Katzenstein, P. J. (Ed.). (1996). *The culture of national security: Norms & identity in world politics.* Columbia University Press.

1.5 Limitations of the Study

This study faces limitations due to restricted access to official data and classified materials, which constrains analysis of specific operations and strategic decisions. It relies mainly on open sources, institutional reports, and personal experience, which may introduce bias. The fluid security situation in Lebanon and shifting geopolitical dynamics could impact the relevance of some findings over time. The research focuses on formal military cooperation, excluding informal or covert partnerships. It is centered on the (LAF), without detailed evaluation of other security agencies. Time constraints and limited access to partner country assessments also narrow the scope of analysis.

1.4 Scope

This article explores the strategic role of IMC in strengthening the operational readiness and institutional capacity of the LAF from 1990 to 2025. It examines how partnerships with friendly nations and IOs have supported efforts in counterterrorism, border security, and internal stability. The study analyzes bilateral and multilateral cooperation, with case studies involving the US, UK, France, and the UN, and assesses the evolving role of the DIMC. While recognizing progress, it identifies gaps in coordination and planning. The article proposes a structured framework to institutionalize IMC within Lebanon's broader defense strategy.

country's security landscape, triggering widespread regional instability. Though details continue to unfold, the conflict involves complex internal and external actors, including heightened Hezbollah activity and growing extremist threats. These dynamics have pushed the LAF to carefully balance national stability with the risk of wider confrontation. IMC remains essential, enabling the LAF to secure borders, protect civilians, and stabilize internal security. Support from international allies in intelligence, operations, and humanitarian aid has been vital. This crisis underscores the enduring value of sustained cooperation in preserving Lebanon's sovereignty.

1.2.7 Institutionalizing Cooperation: The Role of the DIMC

Recognizing the need for a more strategic approach to foreign partnerships, the LAF established the DIMC as the central body for managing external defense relations. It coordinates with defense attachés, military advisors, and IOs to align support with the LAF's strategic priorities. The DIMC oversees bilateral technical arrangements, defense dialogues, multilateral initiatives, and strategic planning. Despite its expanded role, challenges persist, including overlapping efforts, limited strategic guidance, legal constraints, and weak coordination with internal stakeholders. To address these, cooperation must be more institutionalized and fully integrated into national defense planning, rather than operating in parallel.

1.3 Purpose of the Study

This article seeks to analyze how IMC has contributed to the development of the LAF since 1990, with a particular focus on operational readiness, counterterrorism, border defense, and institutional reform. It assesses the current structure, identifies gaps, and proposes a framework to make cooperation more strategic, sustainable, and aligned with Lebanon's evolving security needs. By doing so, it aims to support the LAF's vision of becoming a more capable, autonomous, and resilient force one that is rooted in national values but open to global engagement.

Security Program; France and others offered specialized training. Enhanced intelligence sharing supported operations. The 2017 Fajr al-Joroud campaign cleared the northeast of terrorists an achievement made possible by sustained international support.

1.2.4 Internal Security Missions and National Resilience

Beyond external threats, the LAF has played a critical role in maintaining internal stability. It has responded to armed clashes, civil unrest, disasters, and supported agencies like the ISF and General Security. These responsibilities have grown in frequency and complexity, especially during political paralysis, social unrest, and national emergencies such as the Beirut port explosion. In this context, IMC has been essential, enhancing the LAF's ability to respond through training in urban operations, crisis management, and civil-military coordination. Partners also provided key equipment for mobility, communications, and crowd control, enabling the LAF to act swiftly and effectively in crises.

1.2.5 The Gaza War of 2023 and the Impact on Lebanon

The 2023 Gaza War further intensified Lebanon's security challenges as the conflict between Israeli Enemy Forces (IEF) and Hamas spilled into the region. Clashes along Lebanon's southern border, especially between Hezbollah and the IEF, escalated tensions and threatened national stability. Lebanon's leadership called for greater coordination with international partners, particularly UNIFIL, to contain the crisis and prevent wider conflict. For the LAF, the situation demanded heightened readiness against infiltration, cross-border attacks, and internal unrest. Support from France, the Unite States, and European allies through intelligence sharing and resource provision enabled the LAF to uphold neutrality, protect sovereignty, and avoid escalation into full-scale war.

1.2.6 The War in Lebanon 2024: A New Challenge

The 2024 war in Lebanon marks a deeply troubling turn in the

between the LAF and UNIFIL in the Southern Litani Sector (SLS). This partnership remains a key example of structured international collaboration, involving joint patrols, coordination, and efforts to reinforce state authority.

1.2.3 The Syrian Border Challenge and the Fight against Terrorism

The 2011 Syrian conflict added urgency to Lebanon's security challenges, as instability along the eastern and northern borders enabled terrorist groups like Jabhat al-Nusra and ISIS to infiltrate, clash with the LAF, and attack civilians in towns such as Arsal and Qaa. These threats demanded a strategic shift toward border security and counterterrorism. IMC was crucial: the United States and United Kingdom provided equipment and surveillance under the Land Border

coherent, and forward-looking approach that fully integrates cooperation into national defense planning. This article examines how military cooperation has supported the LAF historically, assesses its current structure and limitations, and proposes a framework to institutionalize and strengthen it for the future. By aligning international partnerships with national priorities, the LAF can enhance its capabilities, reinforce its autonomy, and continue to serve as a pillar of national unity and stability.

1.2 Background and Context

1.2.1 The Historical Evolution of the LAF.

Since Lebanon's independence in 1943, the Lebanese Armed Forces (LAF) have undergone a complex transformation. The end of the civil war in 1990 marked a critical turning point, with the Taif Agreement calling for the unification of divided armed factions under central command. Rebuilding the LAF became a national and international priority, drawing support from global and regional partners. IMC played a vital role in restoring credibility, professionalism, and unity. Assistance helped rehabilitate infrastructure, equip forces, and train personnel. These partnerships enabled Lebanon to rebuild its defense institutions aligned with democratic values and international military standards.

1.2.2 Military Cooperation in Response to Strategic Threats.

From the 1990s to the early 2000s, Lebanon's security environment was marked by instability, including persistent Israeli Enemy Forces (IEF) threats, foreign armed groups, and internal political tensions. The IEF occupation of southern Lebanon until 2000, followed by the 2006 war, challenged national sovereignty. During these times, International Military Cooperation (IMC) was vital in enhancing LAF operational readiness and defense capabilities. After 2006, UN Security Council Resolution 1701 fostered deeper cooperation

Chapter One
Introduction

1.1 Executive Summary

Since the end of the Lebanese civil war in 1990, IMC has been a cornerstone in the rebuilding, unification, and professionalization of the LAF. With the support of friendly nations and international partners, the LAF has gradually transformed from a fragmented force into a unified national institution capable of defending Lebanon's sovereignty, supporting internal stability, and contributing to regional peace.

Over the past three decades, cooperation with international actors has been instrumental in addressing a wide spectrum of strategic challenges. It played a decisive role in re-establishing the chain of command and operational cohesion across all LAF units, particularly in the post-war years. It supported the LAF in confronting repeated Israeli aggressions, most notably during the 2006 war, and in enhancing border defense capabilities. Through sustained training, equipment donations, and planning support, international partners helped the LAF develop the skills and resilience necessary to wage a long-term campaign against terrorism, notably during the battles of ***Nahr el-Bared*** in 2007 and the border operations in 2014–2017.

The LAF has also benefitted from cooperation in the context of internal security missions—assisting the Internal Security Forces (ISF) and General Security in times of crisis, maintaining stability in urban centers, and responding to national emergencies. One of the most enduring and structured forms of cooperation has been the LAF's coordination with the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL), particularly in the South Litani sector (SLS), where the LAF works daily alongside international peacekeepers to monitor the cessation of hostilities, prevent escalation, and extend state authority.

As Director of the DIMC, I have had the privilege of overseeing and coordinating many of these efforts. While the achievements are significant, challenges remain chief among them the need for a more strategic,

ENHANCING INTERNATIONAL MILITARY COOPERATION AS A STRATEGIC TOOL FOR CAPABILITY DEVELOPMENT IN THE LEBANESE ARMED FORCES

A Framework for Sustainable Partnership and Operational Readiness

Brigadier General Imad Alhassan

Abstract

This article explores the strategic role of international Military cooperation (IMC) in enhancing the operational and institutional capabilities of the LAF. Drawing on my experience as Director of the Directorate of IMC, the study analyzes current practices, identifies challenges, and proposes a framework for more effective and sustainable engagement with international partners.

Through a combination of policy analysis, case studies, and comparative research, the article examines how bilateral and multilateral cooperation ranging from training and joint exercises to technical assistance and defense diplomacy can serve as a catalyst for building military readiness, strengthening interoperability, and supporting institutional reform within the LAF. Particular focus is given to lessons learned from partnerships with countries such as the Unite States, UK, France, Italy and Germany as well as engagements with regional and IOs including the United Nations (UN) and NATO.

The research highlights gaps in coordination, legal frameworks, and resource planning, and offers practical recommendations to institutionalize cooperation within a comprehensive national defense strategy. Ultimately, the article advocates for a strategic shift from reactive engagement to proactive planning, where IMC is fully aligned with Lebanon's security needs and long-term defense priorities.

13

TECHNOLOGY and the Economy

In recent decades, the world has witnessed a profound transformation driven by the technological revolution, whose impact extends far beyond the technical sphere but has also extended to reshape the very structure of the global economy, as well as patterns of production and consumption. Information technology has become a central pillar in building what is known as the "knowledge economy," where information and data constitute the most valuable resources, and the ability to generate and exchange knowledge has become the foundation of development and competitiveness among nations.

The knowledge economy represents a new economic model founded on investing in human intellect, scientific research, and innovation, rather than relying on natural resources or manual labor. In this context, technology emerges as a vital medium for transferring and expanding knowledge through the Internet, cloud computing, artificial intelligence, and other digital tools that have redefined the very notions of production and profitability.

Media, particularly audiovisual media, intersects deeply with these transformations. No longer merely a channel for disseminating information, it now serves as a central force in shaping economic awareness and conveying technological knowledge to the public. In Lebanon, despite persistent political and economic challenges, the media has played a significant role in spotlighting the digital economy and technological entrepreneurship through specialized programs, interactive platforms, and coverage of startup initiatives. These efforts have helped strengthen the innovation ecosystem and inspire young people to pursue opportunities in this dynamic field.

However, this role still calls for deeper development and closer alignment with public policies to strengthen the use of media as a strategic instrument in advancing the knowledge economy. The integration of technology, economy, and media constitutes a cornerstone for building a more sustainable and resilient future in Lebanon and throughout the region.

Brigadier General Hussein Ghaddar
Director of Orientation

Contents

5

Enhancing International Military Cooperation as a Strategic Tool for Capability Development in the Lebanese Armed Forces
Brigadier General Imad Alhassan

49

Information Technology and Knowledge Economy
The Dialectic of Relationship and Future Vision
Dr. Therese Mansour

٥

تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية في علاقة حلف شمال الأطلسي بالدول الأوروبية
العميد الركن جهاد مرعي

٤١

الأخبار المفبركة ودورها في تشكيل الرأي العام
المقدم حسين مظلوم

٦٩

الهيئات الرقابية في لبنان تعزيزاً للشفافية
أ.د. عصام مبارك

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

LEBANESE NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 131 | October 2025

Advisory Committee
Prof. Adnan Al – Amin
Prof. Issam Moubarak
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim El – Khoury
Retired B.Gen P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Tarek Majzoub

Editor in Chief
Prof. Issam Moubarak

Editorial Secretary
First Adj. Jihane Jabbour

Proofreader
Mirey Chahine Doghmen

Magazine address
Lebanese Army Command,
Directorate of Orientation,
Yarzeh, Lebanon, Tel: 1701

Electronic address:
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

Annual subscription:
From Lebanon: $50
From Abroad: $200
The annual subscription includes postage fees.

Advertising & subscription
Lebanese National Defense Magazine

Writer's Guidelines

1 - The Lebanese National Defense Magazine, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.
2 - Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.
3 - All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.
4 - All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.
5 - The magazine will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.
6 - All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 7000 and 7500 words.
7 - The magazine considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.
8 - The magazine holds all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the magazine.

The research published in the Lebanese National Defense Magazine is available on the website:
www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb